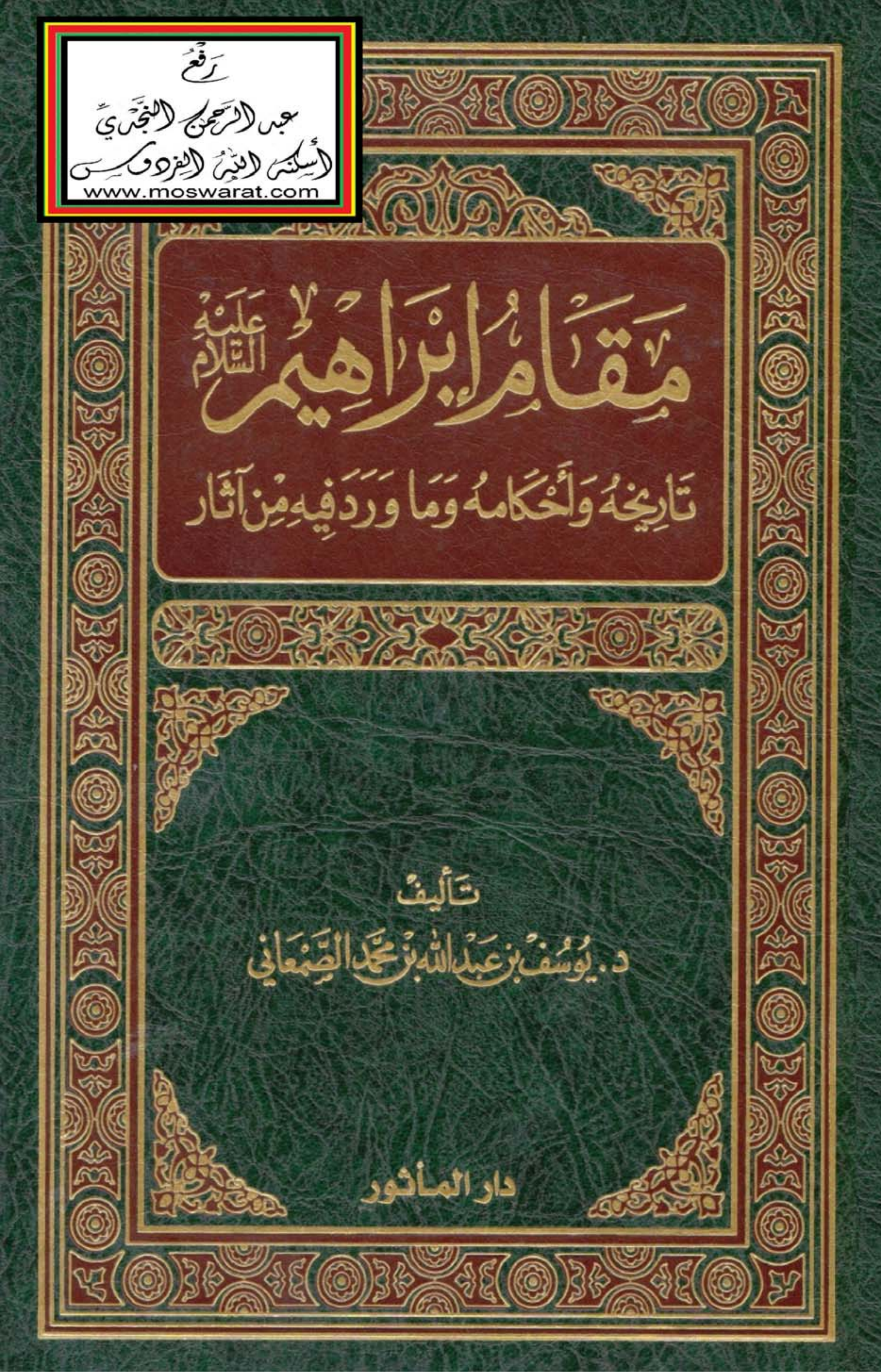


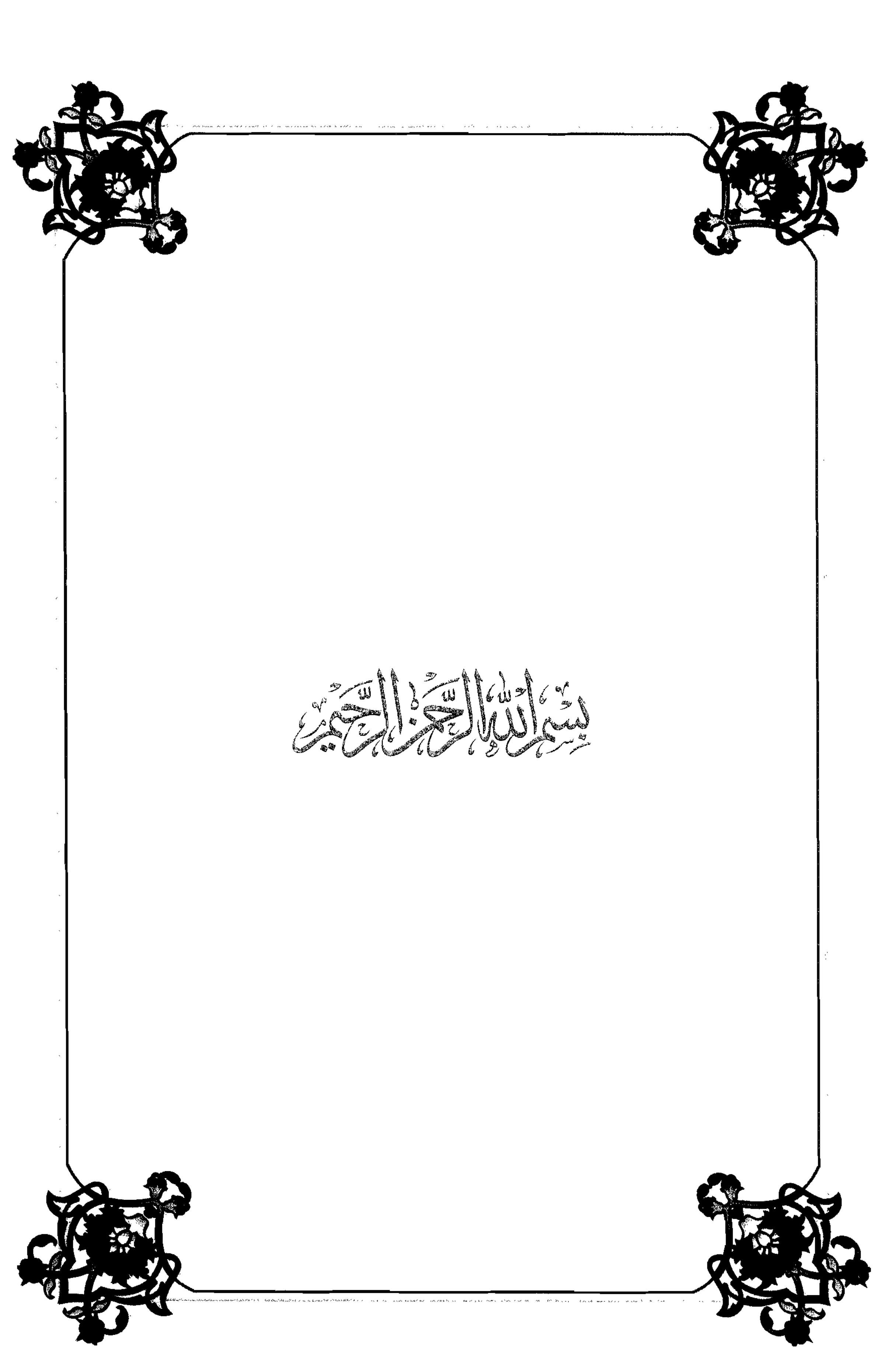
رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
مقام إبراهيم عليه السلام
تاريخه وأحكامه وما ورد فيه من آثار
تأليف
د. يوسف بن عبد الله بن محمد الصمعاني
دار المأثور


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com




مقام إبراهيم عليه السلام
تاريخه وأحكامه وما ورد فيه من آثار




بسم الله الرحمن الرحيم

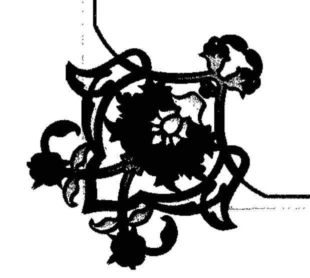


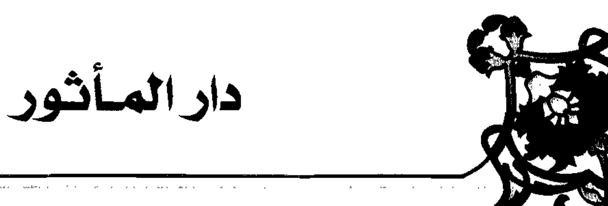


مقام إبراهيم عليه السلام

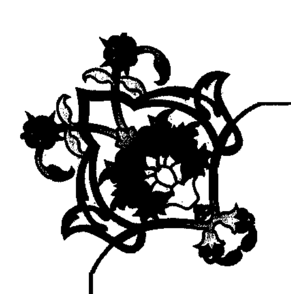
تاريخه وأحكامه وما ورد فيه من آثار

تأليف
د. يوسف بن عبد الله بن محمد الصمعاني





دار المأثور




ⓒ دار المأثور للنشر والتوزيع، ١٤٣٤ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصمعاني، يوسف عبدالله محمد
مقام إبراهيم عليه السلام: تاريخ وأحكامه وما ورد فيه من الآثار. /يوسف عبدالله محمد الصمعاني. - الرياض، ١٤٣٤ هـ
٢٦٦ص؛ . سم

ردمك: ٧-٣-٩٠٣٦٩-٦٠٣-٩٧٨

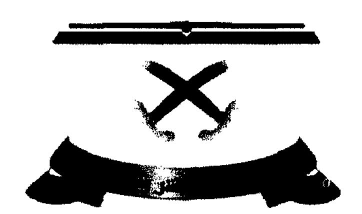
١- مقام إبراهيم (عليه الصلاة والسلام) ٢- المسجد الحرام
أ. العنوان
ديوي ٢١٥,١٢ ١٤٣٤/١٧٧٨

رقم الإيداع: ١٤٣٤/١٧٧٨
ردمك: ٧-٣-٩٠٣٦٩-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية



دار المأثور للنشر والتوزيع

المدينة المنورة: أمام البوابة الجنوبية للجامعة الإسلامية - هاتف: ٠٤٨٤٥٣٨٠٠

الرياض: شارع السويدي العام - ص ب : ٢٤٠٦٣٥ - الرمز البريدي ١١٣٢٢

جوال: ٠٥٥٨٨٣٥٠٥٦ - هاتف: ٠١٤٢٥٣٨٨٣ - فاكس: ٠١٤٢٧٧٣٧٩

القاهرة: جوال ٠١١١٢٣٧١٢٨٠ --- www.daralmathour.com



﴿وَإِذۡ جَعَلۡنَا ٱلۡبَيۡتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمۡنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة:١٢٥]

مُقَدِّمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً-.

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى جعل مقام إبراهيم عليه السلام آية بينة، وعلامة جلية على عظيم قدرته حين غابت قدما الخليل عليه السلام في حجر صلد.

ومما زاد هذا الحجر أهمية أمر الرب تبارك وتعالى عباده بالصلاة عنده - بعد طوافهم ببيته المكرم-، وامتثال رسولنا ﷺ هذا الأمر.

وقد تعلقت بمقام إبراهيم عليه السلام أحكام عقدية، وفقهية، وأخبار تاريخية أوجبت على أهل العلم بيانها للناس امتثالاً لأمر ربهم بالبيان، وقد امتثل علماء الأمة رحم الله الجميع ذلك فبثوا في كتبهم مسائل شتى حول مقام إبراهيم عليه السلام.

فكان أصل هذا الكتاب جمع لشتات هذه المسائل، ودراستها وفق القواعد العلمية المعتمدة.

أسأل الله تبارك وتعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم أسباب دراسة هذا الموضوع هي مسألة حكم نقل المقام أو تأخيره

عن مكانه عند الحاجة لتوسعة المسجد الحرام، وهي كما لا يخفى مسألة عظيمة وقع فيها الخلاف بين أهل العلم تحتاج إلى بحث ودراسة واجتهاد.

ثم الفصل في إثبات صحة أو نفي ما ورد في المقام من فضائل جاءت بها الآثار.

صعوبات البحث:

تفرق المادة العلمية للبحث -مع قلتها- بين مختلف الكتب الشرعية، والتاريخية مما طلب جهداً كبيراً في جمع شتاتها، وتصنيفها.

كما أن تنوع مباحث الرسالة بين تخصصات علمية مختلفة: عقدية، وحديثية، وفقهية، وتاريخية استوجب الرجوع إلى المراجع المؤلفة في هذه الفنون لتحقيق مسائل هذه المباحث والتعامل معها وفق كل فن، الشيء الذي يقصر عنه باعي؛ لكنني أسأل الله الإعانة والتوفيق والسداد، ولعل هذا عذر مقبول في حال وجود النقص والخلل الذي هو سمة البشر.

الدراسات السابقة:

درس جماعة من أهل العلم مقام إبراهيم عليه السلام، وقد تنوعت دراستهم للموضوع من جوانب عدة، فمنهم من كتب حول فضل المقام، ومنهم من كتب حول تاريخه، وآخرون حول بعض المسائل الفقهية المتعلقة بالمقام، وفي ثنايا جمعي لمادة الكتاب العلمية وقفت على عدد من هذه الدراسات بين مخطوط، ومطبوع.

ومن الدراسات التي أفردت المقام بالتأليف، حسب ما اطلعت عليه منها:

١- جزء في فضل المقام.

لأبي القاسم علي بن محمد بن عساكر الشافعي صاحب تاريخ دمشق المتوفى سنة ٥٧١هـ.

ذكره ياقوت الحموي[١]، والذهبي[٢]، والصفدي[٣].

٢ -تصنيف يتعلق بمقام إبراهيم عليه السلام.

لعبدالرحمن بن علي بن خلف الزين أبوالمعالي الفارسكوري القاهري الشافعي المتوفى سنة ٨٠٨هـ. ذكر ذلك السخاوي[٤].

٣- الإجلال والتعظيم في مقام إبراهيم.

للإمام محمد بن محمد العمري الدمشقي الشافعي ثم الشيرازي المعروف بابن الجزري المتوفى سنة **٨٣٣هـ**.

ذكره السخاوي[٥]، وإسماعيل بن محمد باشا[٦]، وأشار إليه السنجاري دون ذكر اسم الكتاب[٧].

٤- منح الجليل فيما ورد في مقام الخليل.

لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي المتوفى سنة **٩٥٣هـ**.

ذكر ذلك إسماعيل بن محمد باشا[٨].

٥- رسالة مقامية مكية في فضل المقام والبيت الحرام[٩].

---

(١) معجم الأدباء (٥/ ٥٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٣٣٠).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٠/ ٢١٩).

(٤) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة (٢/ ١٤١).

(٥) الضوء اللامع (٩/ ٢٥٧).

(٦) إيضاح المكنون (١/ ٢٦).

(٧) منائح الكرم (١/ ٥١٩).

(٨) إيضاح المكنون (٢/ ١٦٠)، وهداية العارفين (٢/ ٢٤١).

(٩) وقد سماها صاحب كشف الظنون (١/ ٤٨٣): "تمكين المقام في المسجد الحرام".

للشيخ علي بن دده بن مصطفى البسنوي المتوفى سنة ١٠٠٧هـ.

توجد نسخة بخط المؤلف مكتوبة سنة ١٠٠٢هـ في مكتبة أحمد عارف حكمت بالمدينة النبوية تحت رقم ٢٢٠/ ٩٠٠، وتقع في ٤٨ لوحة؛ في كل لوحة ٢١سطراً، ومكتوبة بخط فارسي جميل. كتبها مؤلفها حين رمم المقام عام ١٠٠١هـ بأمر من السلطان العثماني.

ومادة هذه الرسالة حول المقام نقلها مؤلفها من كتاب تاريخ مكة للأزرقي، والدر المنثور للسيوطي.

والرسالة بشكل عام رسالة ضعيفة من الناحية العلمية، وقد احتوت على كثير من المنامات والرؤى، والأقوال والكشوف العرفانية !!.

وقد أدخل فيها مؤلفها "الأوائل"، واستغرق ذلك منها ٢٤ لوحة؛ من اللوحة ١٦ وحتى اللوحة ٣٩.

٦- أسنى المواهب والفتوح بعمارة المقام الإبراهيمي، وباب الكعبة، وسقفها، والسطوح.

لمحمد بن علي بن علاَّن البكري الصديقي الشافعي المتوفى سنة ١٠٥٧هـ.

ذكره المحبي(١)، وحاجي خليفة(٢)، ومحمد باشا(٣).

٧- مقام إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، هل يجوز تأخيره عن موضعه عند الحاجة لتوسعة المطاف؟.

---

(١) خلاصة الأثر(٤/ ١٨٨).

(٢) كشف الظنون (١/ ٤٨٦).

(٣) إيضاح المكنون (١/ ٨٢)، هداية العارفين (٢/ ٢٨٣).

للشيخ العلامة المحقق عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني المتوفى سنة **١٣٨٦**هـ.

وقد طبع الكتاب في مطبعة السنة المحمدية سنة **١٣٧٨**هـ بتصحيح وضبط وترقيم الشيخ المحقق محمد حامد الفقي رحمه الله، وتقريظ الشيخ العلامة مفتي الديار السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، ويقع الكتاب في **٦٣** صفحة من القطع المتوسط.

وقد بدأ المؤلف بمقدمة تعرض فيه إلى وجوب تطهير المطاف انطلاقاً من تفسير السلف رحمهم الله لقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة من الآية:١٢٥]، وقوله: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [سورة الحج الآية:٢٦].

ثم تحدث عن مسألة تأخير المقام، وجعل ذلك في فصول: الأول: في تحديد المقام ما هو؟، والثاني: في لماذا سمي الحجر بمقام إبراهيم عليه السلام، وفي الفصلين الثالث والرابع: تحدث عن مكان المقام في عهد إبراهيم عليه السلام، ثم موضعه في عهد النبي ﷺ، ورجح أن المقام كان في صقع البيت زمن النبي ﷺ كما في حديث عائشة رضي الله عنها، وأن الذي أخره عمر رضي الله عنه، وفي الفصل الخامس: بحث مسألة سبب تحويل عمر رضي الله عنه المقام، ثم في السادس: متى كان هذا التحويل؟.

وهو بحث متين ظهر فيه طول باع الشيخ رحمه الله في فنون العلم.

٨- نقض المباني من فتوى اليماني، وتحقيق المرام فيما تعلق بالمقام.

للشيخ سليمان بن عبدالرحمن بن حمدان المتوفى سنة **١٣٩٧**هـ .

وهي رسالة تقع في **١٨٩** صفحة من القطع المتوسط طبعة في عام **١٣٨٣**هـ بمطبعة المدني بمصر بضبط وتصحيح وترقيم الأستاذ الشيخ أحمد عبدالعليم البردوني.

ألفها صاحبها في الرد على المعلمي رحمه الله كما هو واضح من عنوانها، وفي الجملة تحتوي الرسالة على تحقيقات علمية جيدة لكن مما يؤخذ على المؤلف -عفا الله عنه- شدته الواضحة في الرد والانتقاد.

٩- نصيحة الإخوان ببيان بعض ما في نقض المباني لابن حمدان من الخبط والخلط والجهل والبهتان.

للشيخ العلامة مفتي الديار السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ المتوفى سنة **١٣٨٩**هـ.

وهي رسالة تقع في **٩٣** صفحة من القطع المتوسط من مطبوعات دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية، وهي رسالة في الرد والتعقيب على رسالة الشيخ سليمان بن حمدان المتقدم ذكرها "نقض المباني".

١٠- الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم.

للشيخ العلامة مفتي الديار السعودية محمد بن إبراهيم آل الشيخ المتوفى سنة **١٣٨٩**هـ.

وهي رسالة تقع في **٤٩** صفحة من القطع المتوسط من مطبوعات دار الإفتاء في المملكة العربية السعودية.

وقد جعلها المؤلف رحمه الله في ثلاثة فصول:

الأول: في بيان موضع المقام في عهد النبوة وأن أول من أخره عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه، واستغرق هذا الفصل الصفحات من ٤ حتى ٢١.

الثاني: في سرد العلل التي علل بها تأخير عمر ﷺ للمقام وترجيح التعليل برفع الحرج عن الطائفين، واستغرق هذا الفصل الصفحات من **٢٢** حتى **٤٥**.

أما الثالث: ففي بيان حكم تأخير المقام اليوم عن موضعه إلى موضع في المسجد الحرام قريب منه محاذ له، واستغرق هذا الفصل الصفحات من **٤٦** حتى **٤٩**.

١١- سبيل السلام في إبقاء المقام.

لشيخ الإسلام في جمهورية السنغال إبراهيم نياس الكاولخي.

ذكره محمد طاهر الكردي المكي(١).

١٢- مقام إبراهيم ﷺ، ونبذة عن ترجمة إبراهيم الخليل وتاريخ الكعبة المشرفة والمسجد الحرام وفضل مكة المكرمة.

للشيخ محمد طاهر الكردي المكي المتوفى سنة ١٤٠٠هـ.

وهي رسالة تقع في **١٦٣** صفحة من القطع المتوسط طبعة سنة ١٣٦٨هـ في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة.

والجزء الذي خصصه المؤلف للمقام في الرسالة لا يتجاوز العشرين صفحة !.

١٣- التنبيهات حول المقام ومنى، واقترحات.

للشيخ على بن حمد الصالحي ﷺ المتوفى سنة **١٤١٥هـ**.

وهي رسالة تقع في **٦٤** صفحة من القطع المتوسط طبعة بمطابع مؤسسة النور في الرياض.

---

(١) التاريخ القويم (٤/ ٥٢).

وقد قدم لرسالته كلاً من العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، والشيخ عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

بدأ البحث بمقدمة استغرقت **١٧** صفحة منه، وكانت في الباب الثالث البداية الفعلية للبحث والذي خصصه لبحث جواز أو وجوب نقل المقام والاستدلال على ذلك من القرآن والسنة، واستغرق الصفحات من **١٧** حتى **٢٢**.

أما الباب الرابع من صفحة **٢٣** حتى **٣٠** ففي النقل عن المفسرين، والمحدثين، والمفتين أن المقام كان لزق البيت، وأن الذي نقله عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

في حين كان الباب الخامس من صفحة **٣١** حتى **٣٩** في النقل عن المؤرخين، واللغويين، وغيرهم في أن المقام كان في الجاهلية والإسلام لزق الكعبة.

والباب الخامس من صفحة **٣٩** حتى **٤٤** في الاستدلال على جواز أو وجوب نقل المقام بالقواعد الشرعية.

أما البابين السابع والثامن من صفحة **٤٥** وحتى نهاية الرسالة ففي مباحث خارج موضوعنا وهما في منى، و أراء واقترحات للتحسين في عمارة المسجد الحرام.

١٤- تحقيق المقام في جواز تحويل المقام لضرورة توسعة المطاف بالبيت الحرام، وفيه الرد على نقض المباني لمؤلفه سليمان بن حمدان.

للشيخ العلامة رئيس المحاكم الشرعية بقطر عبدالله بن زيد آل المحمود رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ١٤١٧هـ.

وهي رسالة تقع في **١٢٥** صفحة من القطع المتوسط طبعة بمطابع العروبة في الدوحة، وهي رسالة في الرد والتعقيب على رسالة الشيخ سليمان بن حمدان "نقض المباني" كما هو واضح من عنوانها، وليس في الرسالة بحث خاص في جواز نقل المقام إلا أنه ذكر ذلك في ثنايا رده على ابن حمدان.

وقد خصص الفصل الثالث عشر من بحثه من صفحة **٧٩** حتى **٩٠** في تحقيق المقال في نقل عمر ﷺ للمقام من لصق الكعبة إلى موضعه الآن ابتداء من غير سبق.

أما الفصل السادس عشر ففي مسألة أن فعل النبي ﷺ للشيء لا يدل بظاهره على وجوبه، واستغرق هذا الفصل الصفحات من **١٠٨** حتى **١٢٥** وضمنه القول بجواز الرمي قبل الزوال في أيام التشريق وذكر أدلة هذا القول.

وباقي فصول الرسالة في الرد على ابن حمدان كما سبق.

١٥- فضل الحجر الأسود ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام وذكر تاريخهما وأحكامهما الفقهية وما يتعلق بهما.

للأستاذ سائد بن محمد بن يحيى بكداش.

يقع الكتاب في **٢٠٠**صفحة ما يخص المقام منه **٧٧**صفحة من الصفحة **٩٩** حتى ١٧٦، وقد طبع الطبعة الأولى منه سنة ١٤١٦هـ في دار البشائر الإسلامية ببيروت.

وقد بذل المؤلف فيه جهداً لا بأس به، لكن ينقص الكتاب التحقيق العلمي المنهجي لمعظم مسائله؛ ويعتذر له بقلة المادة العلمية الخاصة بالمقام وصعوبة تناولها.

منهج البحث:

١- جمعت المادة العلمية بتتبع ودقة ما استطعت إليه سبيلاً، وذلك من المصادر التي أثبتها في هوامش البحث.

٢- سردت أقوال أهل العلم في الدراسة التأصيلية حسب تواريخ وفاتهم، وعدلت عن هذا المنهج أحياناً لضرورة كأن يكون قول أحد المتأخرين شرحاً أو تعليقاً لقول أحد المتقدمين، وهكذا في الإحالات الواردة في الحاشية أبدأ بالمتقدم وفاة ثم أرتبهم حسب الوفيات.

٣- ربطت المعلومات السابقة باللاحقة والعكس بواسطة الإحالات في الهامش.

٤- وضعت الكلام المنقول بنصه بين علامتي التنصيص هكذا ( )، وإذا تصرفت في كلمات منه أشرت إلى ذلك في الحاشية عقب الإحالة بلفظ (بتصرف)، وإذا كان الكلام منقولاً بمعناه، أو مستفاداً بمضمونه، أو بتصرف كثير، نحو تقديم وتأخير، وتغيير في بعض العبارات، أو كان المقصود الإحالة فقط، لم أضعه بين علامتي التنصيص، وصدرت الإحالة بلفظ: (انظر).

٥- أدخلت عند الحاجة بعض كلامي في أثناء نص منقول بلفظه لأحد العلماء لإشارة إلى محذوف أو لإيضاح الكلام ونحو ذلك، وميزته بوضعه معترضاً محصوراً بين معكوفتين هكذا [ ].

٦- اقتصرت في ذكر اسم المرجع على ذكر الجزء، والصفحة دون ذكر المؤلف إلا إذا كان الكتاب متفقاً مع آخر بالاسم.

٧- وثقت أقوال أهل العلم، وعبارتهم من مصادرها الأصلية إن وجدت وإلا من الكتب الموثوقة عند العلماء.

٨- عند وجود خلاف في مسألة فإني حاولت استقصاء أدلة كل قول من

الكتاب والسنة ثم الأثر ثم المعقول مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما ورد عليها من المناقشة وما أجيب عنها، ثم رجحت أحد الأقوال بناء على ما ظهر لي من قوة الأدلة.

٩- عزوت الآيات القرآنية بذكر اسم السورة ورقم الآية.

١٠- خرجت الأحاديث، والآثار التي وردت في ثنايا البحث، وحكمت عليها إن لم تكن في الصحيحين أو في أحدهما، فإن كان الحديث فيهما أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما برقم الحديث.

١١- ترجمت لرجال سند كل حديث أردت الحكم عليه مقتصراً على الرجال الذين رئيت أنهم علة للحديث أو من أحد علله، فإذا كان الرجل المترجم له من أصحاب الكتب الستة أو بعضها فإني أحيل في ترجمته على تهذيب الكمال، وتهذيب التهذيب، والتقريب، وأحياناً أزيد إذا رئيت المقام يحتاج.

أما إذا كان الرجل من غير رجال الستة فإني أحيل على أشهر كتب التراجم، مع التركيز على الأصول.

١٢- في فهرس المصادر والمراجع إذا كان الكتاب له عنوانان وضعت كل عنوان في مكانه حسب الترتيب الهجائي، وعند الاسم المختصر للكتاب وضعت علامة (=) للدلالة على اسمه الأصلي الذي وضعته في مكانه حسب الترتيب الهجائي.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، **وثلاثة أبواب، وخاتمة.**

* **المقدمة:** تحوي على:

١- الافتتاح.

٢- أهمية الموضوع.

٣- أسباب اختيار الموضوع.

٤- صعوبات البحث.

٥- عرض موجز للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

٦- منهج البحث.

٧- خطة البحث.

* **الباب الأول:** المقام ماهيته، ومواصفاته، وانتظم في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ماهية المقام، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى المقام لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: في سبب قيام إبراهيم عليه السلام على المقام.

المبحث الثالث: نوع حجر المقام.

المبحث الرابع: في ما ورد أنه من الجنة.

المبحث الخامس: في ما ورد أنه من السماء.

الفصل الثاني: في تاريخ مقام إبراهيم عليه السلام.

الفصل الثالث: في مواصفات المقام، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في وصف حجر المقام.

المبحث الثاني: في موقع مقام إبراهيم عليه السلام.

* **الباب الثاني : أحكام المقام العقدية**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التبرك بالمقام.

الفصل الثاني: الدعاء عنده، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: هل خلف المقام موطن إجابة؟.

المبحث الثاني: الآثار الدالة على دعاء مخصص يقال خلف المقام.

الفصل الثالث: حرمة المقام المكانية.

* **الباب الثالث : أحكام المقام الفقهية**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الصلاة خلف المقام، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾.

المبحث الثاني: في صلاة ركعتي الطواف خلف المقام، وفضلها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: صلاة ركعتي الطواف خلف المقام.

المطلب الثاني: فضل الركعتين خلف المقام.

المبحث الثالث: صلاة النفل المطلق خلف المقام.

الفصل الثاني: حكم جعل المقام بين الطائف والبيت.

الفصل الثالث: حكم نقل المقام عن مكانه عند الحاجة.

❁ **الخاتمة** فتحوي على:

١-أهم نتائج الدراسة.

٢- التوصيات.

٣-الفهارس:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس الأحاديث والآثار.

ج- فهرس الأعلام المترجم لهم خلال الدراسة.

د- فهرس المصادر والمراجع.

هـ- فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله سيدنا وحبيبنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁



الباب الأول

المقام ماهيته، ومواصفاته

الفصل الأول: ماهية المقام:

المبحث الأول: معنى المقام لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني: في سبب قيام إبراهيم عليه السلام على المقام.

المبحث الثالث: نوع حجر المقام.

المبحث الرابع: في ما ورد أنه من الجنة.

المبحث الخامس: في ما ورد أنه من السماء.

الفصل الثاني: في تاريخ مقام إبراهيم عليه السلام.

الفصل الثالث: في مواصفات المقام، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في وصف حجر المقام.

المبحث الثاني: في موقع مقام إبراهيم عليه السلام.



الفصل الأول : ماهية المقام

المبحث الأول : معنى المقام لغة، واصطلاحاً.

المبحث الثاني : في سبب قيام إبراهيم عليه السلام على المقام.

المبحث الثالث : نوع حجر المقام.

المبحث الرابع : في ما ورد أنه من الجنة.

المبحث الخامس : في ما ورد أنه من السماء.

الفصل الأول : ماهية المقام

المبحث الأول: معنى المقام لغة، واصطلاحاً

نحتاج في بداية هذا البحث تحديد معنى كلمة "المقام" في اللغة، والاصطلاح الذي بني عليه البحث، وتحديد المراد عند إطلاق هذا اللفظ.

المقام لغة:

المقام في اللغة على وزن مَفْعَلُ بفتح العين، من قام، كمضرَب من ضرب، والمَقَام بفتح الميم من قام يقوم يكون مصدراً واسماً، ومنه قول الشاعر(١):

فأَيِّي ما وأَيُّك كان شرًّا ... فسيقَ إلى المقُامةِ لا يَرَاها.

فمقامات الناس بالفتح مجالسهم الواحد مَقَام ومَقَامه، وقيل المَقام موضع قدم القائم أو الموضع الذي تَقُوم فيه.

والمُقَام بالضم من الإقامة مصدر أقمت بالمكان مُقاماً وإقامة، ومنه قول الشاعر(٢):

يَوْمَانِ: يومُ مُقاماتٍ وأَنْدِيَةٍ ... ويومُ سَيْرٍ إلى الأَعْداءِ، تَأْوِيبِ.

ويقال للجماعة يجتمعون في مَجْلِسٍ: مَقامة؛ ومنه قول الشاعر(٣):

ومَقامةٍ غُلْبِ الرِّقابِ كأَنَّهم جِنٌّ ... لَدَى بابِ الحَصِيرِ، قِيامُ.

والجمع مَقامات؛ أَنشد ابن بري لزهير(٤):

---

(١) هو عباس بن مرداس، **انظر**: لسان العرب (١٢/٥٠٦)، خزانة الأدب ٤/ ٣٣٨.

(٢) هو سلامة بن جندل، **انظر**: ديوانه (ص٩٢)، شرح اختيارات المفضل (٢/ ٥٧٠).

(٣) هو لبيد بن ربيعة، **انظر**: لسان العرب (١٢/٥٠٦).

(٤) ابن أبي سلمى، **انظر**: ديوانه (ص١١٣)، لسان العرب (١٢/٥٠٦).

وفيهِمْ مَقاماتٌ حِسانٌ وجُوهُهُمْ وأَنْدِيةٌ يَنْتابُها القَوْلُ والفِعْلُ.

والمَقامةُ: السّادةُ[١].

المقام اصطلاحاً:

المقام اصطلاحاً هو الحجر الذي قام عليه إبراهيم ﷺ حين ضعف عن رفع الحجارة عند بناء البيت[٢]، وفيه آثر قدميه ﷺ آية بينة في المسجد الحرام قبالة باب البيت[٣].

* * * * *

(١) **انظر**: جامع البيان (١٩/٣٦، ٣٧)، القاموس المحيط (ص١١٥٢)، لسان العرب (١/٢٢٠، ١٢/٥٠٦، ١٤/٥٧)، أحكام القرآن (١/٥٩)، الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٣٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١١)، هداية السالك (٣/ ١٣٥٠)، معجم البلدان (٥/ ١٦٤)، فتح القدير للشوكاني (١/ ١٧٤)، روح المعاني (١/ ٣٧٩)، بصائر ذوي التمييز (٤/ ٣١٠).

(٢) وقيل في السبب غير ذلك، وسيأتي تحقيق هذه المسألة في المبحث الثاني إن شاء الله تعالى.

(٣) **انظر**: تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٣٣١)، مقدمة فتح الباري (١/ ١٨٩)، فتح الباري (٣/ ٤٤٠) لابن حجر، مشارق الأنوار (١/ ٣٩٣)، معجم البلدان (٥/ ١٦٤، ١٦٥)، التفسير الكبير للرازي (٨/ ١٢٧)، الكشاف للزمخشري (١/ ٢١٢)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (٢/ ٦٠)، معالم التنزيل (١/ ١١٣، ٣٢٩)، الكواكب الدراري (٢/ ٥٨)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٨٥)، تفسير الجلالين (١/ ٨٠)، فتح القدير للشوكاني (١/ ١٤٠)، روح المعاني (١/ ٣٧٩)، عون المعبود (١١/ ٣)، تحفة الأحوذي (٨/ ٢٣٧).

المبحث الثاني: في سبب قيام إبراهيم عليه السلام على المقام

اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن سبب تسمية الحجر الذي فيه موطىء قدمي الخليل عليه السلام بمقام إبراهيم هو قيامه عليه السلام على هذا الحجر.

إلا أنهم اختلفوا في سبب هذا القيام على أقوال:

الأول: ارتفاع بناء الكعبة، وضعف إبراهيم عليه السلام عن رفع الحجارة.

وهو قول ابن عباس رضي الله عنه، وسعيد بن جبير رحمه الله.

أخرج أحمد والبخاري وابن جرير وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما في ذكره لقصة بناء إبراهيم عليه السلام للبيت، وفيه: (...فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة، وإبراهيم يبني حتى إذا ارتفع البناء جاء بهذا الحجر، فوضعه له، فقام عليه، وهو يبني وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم...) الحديث(١).

وأخرج ابن أبي حاتم(٢): حدثنا أبي حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبدالله بن مسلم عن سعيد بن جبير قال: الحجر مقام إبراهيم لينه الله فجعله رحمة، فكان يقوم عليه، ويناوله إسماعيل، ولو غسل كما يقولون لاختلف رجلاه.

وإسناده صحيح، وعزاه السيوطي(٣) لعبدبن حميد، وابن المنذر.

الثاني: للأذان عليه في الناس بالحج.

روي عن عبدالله بن سلام رضي الله عنه، وعن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه، وهو قول مجاهد، وسعيد بن أبي هلال، وعكرمة بن خالد.

---

(١) المسند (١/ ٢٥٣، ٣٤٧)، صحيح البخاري (٣٣٦٤، ٣٣٦٥)، جامع البيان (١/ ٥٣٦).
(٢) تفسير ابن أبي حاتم (١ / ٣٧٢).
(٣) الدر المنثور (١/ ٢٩١).

أخرج الأزرقي[١]: حدثني محمد بن يحيى عن محمد بن عمر الواقدي عن ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن عمر بن الحكم عن أبي سعيد الخدري قال: سألت عبدالله بن سلام عن الأثر الذي في المقام، فقال: كانت الحجارة على ما هي عليه اليوم إلا أن الله ﷻ أراد أن يجعل المقام آية من آياته، فلما أمر إبراهيم ﵇ أن يؤذن في الناس بالحج قام على المقام، فارتفع المقام حتى صار أطول الجبال، وأشرف على ما تحته فقال: يا أيها الناس أجيبوا ربكم فأجابه الناس.

محمد بن عمر الواقدي الأسلمي مولاهم، أبوعبدالله المدني. متروك[٢].

وابن أبي سبرة هو أبوبكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة القرشي العامري المدني. رمي بالوضع[٣].

وإسحاق بن عبدالله بن أبي فروة القرشي الأموي مولاهم، أبوسليمان المدني. متروك[٤].

فإسناد هذا الأثر مظلم جداً.

وأخرج الفاكهي[٥]: حدثني ابن أبي سلمة حدثنا عبدالجبار بن سعيد عن ابن أبي سبرة عن موسى بن سعد مولى لبني أسد قال: قال عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه ﵁ قال: رأيت المقام وموضع العقب، وهو حين قام إبراهيم ﵇ على المقام فأذن في الناس بالحج.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٣٠).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٦/ ١٨٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣١٤)، التقريب (٦٢١٥).

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (٣٣/ ١٠٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥)، التقريب (٨٠٣٠).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٢/ ٤٤٦)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٨)، التقريب (٣٧١).

(٥) أخبار مكة (١/ ٤٥١).

ابن أبي سلمة هو عبدالله كما جاء ذلك مصرحاً به في بعض روايات الفاكهي، ولم أجد له ترجمة فيما تحت يدي من مصادر.

وابن أبي سبرة هو أبوبكر بن عبدالله، رمي بالوضع، تقدم.

وعبدالجبار بن سعيد هو المساحيقي المدني. قال العقيلي: مدني في حديثه مناكير، وما لا يتابع عليه(١).

وموسى بن سعد لم أجد له ترجمة.

فإسناد هذا الأثر ضعيف جداً.

وأخرج عبدالرزاق(٢) عن ابن عيينة عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال: لما أمر إبراهيم أن يؤذن في الناس بالحج قام على المقام، فقال: يا عباد الله أجيبوا الله، فقالوا: لبيك ربنا لبيك، فمن حج، فهو ممن أجاب دعوة إبراهيم.

وعن أبي سعيد قال سمعت مجاهداً يقول: تطاول هذا المقام لإبراهيم حين قال الله لإبراهيم ﴿وَأَذِّن فِي ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾ [الحج من الآية:٢٧] في الحج حتى كان أطول جبل في الأرض، فنادى نداء أسمع ما بين الأبحر السبع فقال: يا عباد الله أجيبوا الله يا عباد الله أطيعوا الله، فقالوا: لبيك اللهم أجبناك لبيك اللهم أطعناك، قال: فمن حج إلى أن تقوم الساعة فهو ممن أجاب لإبراهيم.

وكذا أخرجه ابن جرير، والأزرقي، والفاكهي كلهم من طرق عن مجاهد بنحو هذا المعنى(٣).

---

(١) **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ١٠٩)، ضعفاء العقيلي (٣/ ٨٦)، الجرح والتعديل (٦/ ٣٢)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٣)، لسان الميزان (٣/ ٤٧٤).

(٢) مصنف عبد الرزاق (٥/ ٩٧).

(٣) جامع البيان (١٧/ ١٤٤، ١٤٥)، أخبار مكة (٢/ ٢٩)، أخبار مكة (١/ ٤٤٧، ٤٤٨).

وهذا القول عن مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ صحيح.

وأخرج الفاكهي[١]: حدثنا يعقوب بن حميد حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبي هلال قال: إن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لما أمر أن يؤذن بالحج فذكر نحوه -أي حديث مجاهد- وزاد فيه قال: فكانت من المؤمنين قولهم لبيك اللهم لبيك إجابة إلى ما دعاهم إليه.

وإسناده صحيح.

وأخرج ابن جرير، والفاكهي، كلاهما من طريق ابن أبي عدي عن داود عن عكرمة بن خالد المخزومي قال: لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قام على المقام، فنادى نداء، فسمعه أهل الأرض ألا ربكم قد بنى بيتاً فحجوه. قال داود: فأرجو أن يكون من حج اليوم ممن أجاب إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ[٢].

وإسناده صحيح.

وبناء على ما تقدم فإن هذا القول لا يصح عن أحد من الصحابة رضي الله عن الجميع، وإنما صح من قول مجاهد، وسعيد بن أبي هلال، وعكرمة بن خالد رحمهم الله.

كما أنه ليس في قولهم أن قيام إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ للآذان بالحج على المقام هو سبب الأثر كما في المروي عن عبدالله بن سلام، وعبدالله بن الزبير رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالث: غسل زوجة إسماعيل رأسَه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

روي عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وأبي رافع رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهو قول السدي، وحكي عن الحسن البصري، وقتادة، والربيع بن أنس.

(١) اخبار مكة (١/ ٤٤٩).

(٢) جامع البيان (١٧/ ١٤٥)، أخبار مكة (١/ ٤٤٦، ٤٤٧).

أخرج الطبري[١]: حدثنا الحسن بن محمد حدثنا يحيى بن عباد حدثنا حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: جاء إبراهيم نبي الله بإسماعيل وهاجر فوضعهما بمكة في موضع زمزم، -وفيه..- وقدم إبراهيم وقد ماتت هاجر إلى بيت إسماعيل...، فجاء إبراهيم حتى انتهى إلى باب إسماعيل فقال لامرأته أين صاحبك؟ قالت: ليس ها هنا ذهب يتصيد، وهو يجيء الآن إن شاء الله، فانزل يرحمك الله. قال لها: هل عندك ضيافة؟....، فقالت: انزل حتى أغسل رأسك، فلم ينزل، فجاءته بالمقام فوضعته عن شقه الأيمن، فوضع قدمه عليه، فبقي أثر قدمه عليه، فغسلت شق رأسه الأيمن ثم حولت المقام إلى شقه الأيسر. فقال لها: إذا جاء زوجك فأقرئيه السلام وقولي له قد استقامت عتبة بابك، فلما جاء إسماعيل وجد ريح أبيه، فقال: لامرأته هل جاءك أحد؟ قالت: نعم شيخ أحسن الناس وجهاً وأطيبهم ريحاً، فقال لي: كذا وكذا، وقلت: له كذا وكذا، وغسلت رأسه وهذا موضع قدميه على المقام..الحديث.

وقصة غسل رأس إبراهيم عليه السلام منكرة في هذا الطريق، فقد جاء الحديث عند أحمد، والبخاري، وغيرهم -كما تقدم- من طرق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ليس فيه ذلك؛ بل جاء النص فيه على أن سبب قيامه عليه عليه السلام هو بناء البيت.

كما صح عن سعيد بن جبير النص على نفي أن يكون الغسل سبب الأثر[٢].

---

(١) تاريخ الأمم والملوك (١/ ١٥٥، ١٥٦).

(٢) انظر ص (٢٢).

أخرج الفاكهي[١]: حدثنا ابن أبي سلمة حدثنا عبدالجبار بن سعيد عن أبي بكر بن عبدالله حدثني عثمان بن عبيد الله بن رافع عن أبيه عن جده -وكان قد رحل مع قريش الرحلتين- قال: الأثر الذي في المقام أن امرأة إسماعيل عليه السلام جاءته -يعني إبراهيم- بالمقام وهو على دابته البراق، فوضع رجله اليمنى وأدنى شق رأسه الأيمن، فغسلته، ثم حولت الحجر، فوضع رجله اليسرى، ففعل مثل ذلك فهو أثره في المقام.

ابن أبي سلمة لم أعرفه، وعبدالجبار بن سعيد في حديثه مناكير، وما لا يتابع عليه، وأبوبكر بن عبدالله بن أبي سبر رمي بالوضع، وقد تقدموا.

عثمان بن عبيد الله بن رافع. ذكره ابن حبان في الثقات باسم عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع. وهو مجهول الحال.

وذكر الحافظ بن حجر هذا الأثر في الإصابة في ترجمة (رافع غير منسوب) هكذا، ثم قال: أظنه أبورافع الصحابي المشهور[٢].

فإسناد هذا الأثر ضعيف جداً.

وأخرج ابن جرير: حدثني يونس حدثنا عمرو حدثنا أسباط عن السدي ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ وهو الصلاة عند مقامه في الحج، والمقام هو الحجر الذي كانت زوجة إسماعيل وضعته تحت قدم إبراهيم حين غسلت رأسه، فوضع إبراهيم رجله عليه، وهو راكب فغسلت شقه ثم دفعته من تحته، قد غابت رجله في الحجر، فوضعته تحت الشق الآخر فغسلته،

---

(١) أخبار مكة (١ / ٤٥١).

(٢) **انظر**: الثقات لابن حبان (٥/١٠٧)، الإصابة (١/٥٠٩) .

فغابت رجله أيضا فيه، فجعلها الله من شعائره فقال: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة من الآية:١٢٥](١).

وإسناده حسن.

وعليه فهذا القول لم يصح عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، قد صح من قول السدي، وحكي عن الحسن البصري، وقتادة، والربيع بن أنس(٢).

والراجح من هذه الأقوال هو القول الأول؛ وهو أن سبب قيام إبراهيم عليه السلام على المقام ارتفاع بناء الكعبة، وضَعْفه عليه السلام عن رفع الحجارة وذلك لصحة الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ فهو قول صحابي لا يعرف له مخالف.

(وقصة مجيء إبراهيم ولقاءه امرأة إسماعيل قد ذكرها ابن عباس [كما في البخاري وغيره]-، وليس فيها ما يُحكى من وضع رجله على الحجر. وكان مجيئه ذلك قبل بناء البيت.

فهب أنه ثبت وضعه رجله على الحجر وهو على دابته، فليس هذا بقيام على الحجر، ولا هو في عبادة، فلا يناسب مزية الحجر، وإنما القيام الحقيقي على الحجر الذي يناسب مزية له: هو ما وقع بعد ذلك من قيامه عليه لبناء الكعبة ثم للأذان بالحج. فهذا هو الثابت في وجه تسمية الحجر مقام إبراهيم)(٣).

* * * * *

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٧).
(٢) **انظر**: التفسير الكبير للرازي (٤/ ٤٨).
(٣) مقام إبراهيم (ص٥٠) للمعلمي رحمه الله.

المبحث الثالث: نوع حجر المقام

لم يتبين لي نوع حجر المقام، ولم أجد من صنفه تصنيفاً علمياً حسب تركيبه الكيميائي كما هو متبع في علم الصخور.

والمهتمين من أهل العلم ذكروا له أوصافاً عامة -حسب ما وقفت عليه- لا يمكن الاعتماد عليها في مثل هذا التصنيف الدقيق، ومن هذه الأوصاف أنه:

أ- حجر رخو.

ب- من نوع حجر الماء.

ج- حجر ليس بصَّوَّان[١].

قال الأزرقي: حدثني جدي سمعت عبدالله بن شعيب بن شيبة بن جبير بن شيبة يقول: ذهبنا نرفع المقام في خلافة المهدي فانثلم، قال: وهو من حجر رخو يشبه الشِّنَان[٢]

وكذا قال الفاكهي، وزاد: (وهو أغبش، ومكسره مكسر الرخام الأبيض)[٣].

وقد وصفه حسين عبدالله باسلامة بالرخاوة أيضاً، وأنه من نوع حجر الماء، وبأنه لم يكن من الحجر الصوان[٤].

---

(١) الحجر الصَّوَّانُ هو الحجر الأصم الذي لا يحتوي مسامات، **انظر**: مختار الصحاح (ص١٥٧).

(٢) أخبار مكة (٢/٣٦)، وفيه (السنان) وهو خطأ مطبعي، وجاءت الكلمة عند الفاكهي على الصواب كما أثبتها، والشِّنَان الأسْقِيَة الخلِقة، **انظر**: النهاية في غريب الحديث (٢/٥٠٦)، لسان العرب (١٣/٢٤١)، مختار الصحاح (ص١٤٦).

(٣) أخبار مكة (١/٤٧٦).

(٤) تاريخ عمارة المسجد الحرام (ص١٢٤)، **وانظر**: التاريخ القويم (٢ / ٣١٠)، ومقام إبراهيم عليه السلام (ص١١٣، ١١٤) كلاهما لمحمد طاهر الكردي.

وهذا الوصف للمقام بأنه حجر غير صوان متسق مع الوصف السابق بأنه يشبه الشنان بحيث أنه حجر يحتوي على مسامات صغيرة.

ولم يظهر لي هل هذه المسامات هي من أصل الحجر؟ أم أنها مسامات نشأت نتيجة مرور الزمن الطويل على الحجر، وتعرضه لعوامل التعرية المختلفة طوال هذه السنين.



المبحث الرابع: في ما ورد أنه من الجنة

جاءت آثار مرفوعة إلى النبي ﷺ، وبعضها موقوف على بعض أصحابه ﷺ تشير إلى أن حجر المقام من الجنة، ولاشك أن هذه مزية عظيمة للمقام إن ثبت بها الدليل، وقد اجتهدت في جمع هذه الآثار وبيان حالها، وهي:

١- حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما[(١)]:

عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنّة، طمس الله نورهما ولو لم يطمس نورهما لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب**).

أخرجه أحمد، والترمذي، والفاكهي، وعبدالله بن أحمد، والدولابي، وابن خزيمة، وابن حبان، وأبوطاهر المخلص - ومن طريقه ابن عساكر، والمزي-، والحاكم، وابن الجوزي، وابن بشران، وقوام السنة، كلهم من طرق عن أبي يحيى رجاء بن صبيح الحرشي عن مسافع بن شيبة عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه به[(٢)].

---

(١) جاء في مصنف عبد الرزاق، وأخبار مكة للفاكهي، وبعض نسخ شعب الإيمان للبيهقي هذا الحديث عن عبد الله بن عمر (بدون الواو)، وهو تصحيف شائع والصواب: عبد الله بن عمرو، وبناء على هذا الخطأ ذكر بعضهم هذا الحديث في مسند ابن عمر رضي الله عنه!.

(٢) المسند (٢/ ٢١٣، ٢١٤)، الجامع (٨٧٨)، أخبار مكة (١/ ٤٤٠)، زوائد عبد الله على المسند (٢/ ٢١٤)، الكنى والأسماء (٢/ ٢٦٨)، صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢١٩)، صحيح ابن حبان (٣٧١٠)، جزء من حديث أبي طاهر المخلص (ق٧١) رواية الشريف الزاهد أبي نصر الدبيثي، تاريخ دمشق (٥٧/ ٣٨٣)، تهذيب الكمال (٩/ ١٦٥)، المستدرك (١/ ٤٥٦)، مثير العزم الساكن (١/ ٣٦٨)، الآمالي (١/ ٧٩)، وفيه (يحيى بن رجاء)، الترغيب والترهيب (٢/ ١٦).

وأخرجه ابن خزيمة، والحاكم -ومن طريقه البيهقي-، كلهم من طريق أيوب بن سويد الرملي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع عن عبدالله بن عمرو به[١].

وأخرجه البيهقي[٢]: من طريق علي بن أحمد أنبأنا أحمد بن عبيد حدثنا العباس بن الفضل الأسفاطي حدثنا أحمد بن شبيب عن أبيه شبيب بن سعيد الحبطي عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع عن ابن عمرو به.

وزاد (ولولا ما مسهما من خطايا بني آدم لأضاءا ما بين المشرق والمغرب، وما مسهما من ذي عاهة ولا سقيم إلا شفي).

وأخرجه الفاكهي[٣]: حدثنا هارون بن موسى بن طريف عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع عن عبدالله به موقوفاً.

وأخرجه الأزرقي[٤] من طريق سعيد بن سالم القداح عن عثمان بن ساج عن المثنى بن الصباح عن مسافع بن شيبة عن عبدالله بنحوه موقوفاً.

وأخرجه عبدالرزاق[٥] عن ابن جريج عن الزهري عن مسافع أنه سمع رجلاً يحدث عن عبدالله بن عمرو به موقوفاً.

وأخرجه ابن أبي حاتم[٦] معلقاً عن كلثوم بن جبر، ومعلقاً أيضاً عن زكريا بن

---

(١) الصحيح (٤/ ٢١٩)، المستدرك (١/ ٤٥٦)، السنن الكبرى (٥/ ٧٥) وشعب الإيمان (٧/ ٥٨٣).

(٢) السنن الكبرى (٥/ ٧٥)، وفي الشعب (٧/ ٥٨٤)، وفي الدلائل (٢/ ٥٢).

(٣) أخبار مكة (١/ ٤٤١).

(٤) أخبار مكة (١/ ٣٢٨).

(٥) المصنف (٥/ ٣٩).

(٦) الجرح والتعديل (٨/ ٤٣٢).

أبي زائدة عن مصعب بن شيبة، كلاهما (كلثوم، ومصعب) عن مسافع بن شيبة عن المغيرة بن خالد عن عبدالله بن عمرو بنحوه موقوفاً.

وأخرجه الأزرقي[١] من طريق داود بن عبدالرحمن العطار عن القاسم بن أبي بزة عن عبدالله بن عمرو بن العاص موقوفاً ولفظه: (الركن والمقام من الجنة).

وأخرجه الأزرقي[٢] حدثني جدي عن عبدالجبار بن الورد المكي سمعت القاسم بن أبي بزة يقول: الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة وأنزل الركن بين دار السايب بن أبي وداعة وبين دار مروان ودار بن أبي محذورة.

وأخرجه الأزرقي[٣] من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن الليث بن سعد، وأخرجه الفاكهي[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، كلاهما من طريق شريك عن الحجاج بن أرطاة عن مصعب بن شيبة، كلاهما (الليث، ومصعب) عن المغيرة بن خالد قال سمعت عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما فذكر نحو حديث مسافع بن شيبة.

ولفظ الأزرقي (الحجر والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنة).

وأخرجه أبوالقاسم البغوي[٦] عن علي بن الجعد عن شعبة أخبرنا رجل من قريش من بني جمح، عن عبدالله بن عمروٍ به.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٣٢٢، ٢/ ٢٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٢٤، ٣٢٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٢٧).

(٤) أخبار مكة (١/ ٤٤٠).

(٥) التفسير (١/ ٤١٣).

(٦) الجعديات (١٦٥٩).

ولفظه: (هو من حجارة الجنة -يعني الحجر- لولا ما يصيبه من الجنب والحيَّض ما مسه إنسان به داء إلا عوفي -يعني الحجر-) ليس فيه ذكر المقام.

دراسة الحديث والحكم عليه:

هذا الحديث روي من أربع طرق عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما:

١- مسافع بن شيبة[١]:

رواه رجاء بن صبيح عن مسافع بن شيبة عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً.

ورجاء بن صبيح الحرشي أبويحيى البصري صاحب السقط، ذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه ابن معين، وقال أبوحاتم: ليس بقوي، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال الحافظ بن حجر في التقريب: ضعيف[٢].

لكن تابعه الزهري فيما رواه أيوب بن سويد، وشبيب بن سعيد عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع به.

وأيوب بن سويد الرملي.قال فيه ابن المبارك: ارم به. وقال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الحديث، وفي أخرى: كان يدعي أحاديث الناس. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال أبوداود: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في أخرى: متروك. وقال الجوزجاني: واهي الحديث، وهو بعد متماسك. وقال أبوحاتم: لين الحديث. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ يخطئ؛ يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت

---

(١) مسافع بن عبد الله بن شيبة بن عثمان القرشى العبدرى أبو سليمان المكى، وقد ينسب إلى جده، ثقة، **انظر**: تهذيب الكمال (٢٧/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٣)، التقريب (٦٦٣٠).

(٢) **انظر**: الضعفاء للعقيلي (٢/ ٦٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٥٠٢)، الثقات (٦/ ٣٠٦)، تهذيب الكمال (٩/ ١٦٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٣٩)، التقريب (١٩٣٦).

من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة. وقال في التقريب: صدوق يخطئ[(١)].

وشبيب بن سعيد الحبطي. قال ابن المديني: ثقة كان من أصحاب يونس بن زيد، كان يختلف في تجارة إلى مصر، وكتابه كتاب صحيح وقد كتبتها عن ابنه أحمد. وقال أبوزرعة: لا بأس به، وكذا قال النسائي، وقال أبوحاتم: كان عنده كتب يونس بن يزيد هو صالح الحديث لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدار قطني: ثقة. وقال ابن عدي: ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة. وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب[(٢)].

فهو صدوق لكن طريقه غريب، ومثله لا يقبل تفرده عن مثل يونس بن يزيد؛ مع أن الذي يظهر لي أن هذا التفرد هو ممن دونه، ولعله من العباس بن الفضل وهو ابن محمد ويقال ابن الفضل بن بشر أبوالفضل الأسفاطي البصري، ذكر ابن عساكر مجموعة من مشايخه وتلاميذه، ومنهم الطبراني - وقد أكثر عنه- والعقيلي، وشيوخه كثر وهذا يدل على تنوّع رواياته.قال فيه الدارقطني: صدوق.[(٣)]

---

(١) **انظر**: تاريخ ابن معين (٢/ ٤٩)، التاريخ الكبير (١/ ٤١٧)، ضعفاء العقيلي (١/ ١٢٩)، الشجرة في أحوال الرجال ص٢٦٦، الجرح والتعديل (١/ ٢٥٠)، سؤالات الآجري لأبي داود (٢/ ٢٦٠)، المجتبى (٣/ ١١٦)، الكامل في الضعفاء (١/ ٣٥٩)، تهذيب الكمال (٣/ ٤٧٤)، ميزان الاعتدال (١/ ٢٨٧)، تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٨)، التقريب (٦٢٠).

(٢) **انظر**: الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٩)، الكامل في الضعفاء (٤/ ٣٠)، تهذيب الكمال (١٢/ ٣٦١)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٩)، التقريب (٢٧٥٤).

(٣) **انظر**: سؤالات الحاكم للدار قطني ص١٢٩، تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٦/ ٣٩٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٧).

ثم إن عبدالله بن وهب خالفهما (أيوباً وشبيباً) فرواه عن يونس بن يزيد عن الزهري عن مسافع عن ابن عمرو موقوفاً.

لكن الراوي عن ابن وهب: هارون بن موسى بن طريف لم أعرفه.

وأيضاً فإن يونساً -وهذا على فرض صحته عنه- قد خُولف فيه فرواه ابن جريج عن الزهري عن رجل عن ابن عمرو موقوفاً.

والزهري-وهذا على فرض صحته عنه- أيضاً خولف فيه فرواه المثنى بن الصباح عن مسافع عن ابن عمرو موقوفاً.

والمثنى بن الصباح هو اليماني الأبناوي نزيل مكة.

قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبدالرحمن لا يحدثان عنه. وقال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده مثنى بن الصباح فقال: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب ولكن كان منه اختلاط في عطاء. وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ضعيف. وقال أبوحاتم: لين الحديث. وكذا قال أبوزرعة، وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة، وفي أخرى: متروك الحديث. وقال ابن عدي: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف في حديثه بين. وقال علي بن الحسين بن الجنيد: متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حجر: ضعيف اختلط بآخرة وكان عابداً[1].

---

(١) **انظر**: علل أحمد (١/ ٢٥٤، ٣٤١، ٢/ ٣٥٩)، تاريخ الدوري (٢/ ٥٤٩)، التاريخ الكبير (٧/ ٤١٩)، ضعفاء العقيلي (٤/ ٢٤٩)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٢٤)، المجروحين (٣/ ٢٠)، الكامل في الضعفاء (٦/ ٢٣)، تهذيب الكمال (٢٧/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١)، التقريب (٦٥١٣).

والراوي عنه عثمان بن عمرو بن ساج القرشي أبوساج الجزري، وقد ينسب إلى جده.

قال أبوحاتم: عثمان والوليد ابنا عمرو بن ساج يكتب حديثهما ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: فيه ضعف(١).

ورواه كلثوم بن جبر، ومصعب بن شيبة عن مسافع عن المغيرة بن خالد عن ابن عمرو موقوفاً. فأدخلا المغيرة بين مسافع، وعبدالله.

كلثوم بن جبر البصري.

قال أحمد وابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن حجر: صدوق يخطئ(٢).

ومصعب بن شيبة هو ابن جبير بن شيبة بن عثمان العبدري المكي الحجبي. قال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: مكي ثقة. وقال أحمد: روى أحاديث مناكير، وقال في أخرى: أحاديثه مناكير. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال أبوحاتم: لا يحمدونه وليس بقوي. وقال ابن عدي: تكلموا في حفظه. وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا الحافظ، وقال في أخرى: ضعيف. وقال ابن حجر في التقريب: لين الحديث(٣).

فوقع في حديث مسافع اختلاف، واضطراب في ثلاث طبقات، إضافة إلى

---

(١) **انظر**: ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٠٣)، الجرح والتعديل (٦/ ١٦٢)، ثقات ابن حبان (٨/ ٤٤٩)، تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٧)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٢٧)، التقريب (٤٥٣٨).

(٢) **انظر**: العلل ومعرفة الرجال (١/ ٣٨٩)، الجرح والتعديل (٤/ ١٦٤)، ثقات ابن حبان (١/ ٣٥٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٠٠)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٨٥)، التقريب (٥٦٨٩).

(٣) **انظر**: ثقات العجلي (١٥٨٠)، ضعفاء العقيلي (٤/ ١٩٦)، الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٥)، سنن الدارقطني (١/ ١١٣، ١٣٤)، تهذيب الكمال (٢٨/ ٣١)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٨)، التقريب (٦٧٣٦).

الاختلاف فيه بين الرفع والوقف، وكل هذه علل قادحة في صحة الحديث من هذا الطريق.

٢- المغيرة بن خالد

رواه كلثوم بن جبر ومصعب بن شيبة عن مسافع عن المغيرة عن عبدالله بن عمرو موقوفاً.

وكلثوم صدوق، ومصعب منكر الحديث وقد تقدمت ترجمتهما قريباً.

والمغيرة بن خالد بن العاص المخزومي المكي، ذكره ابن حبان في ثقاته(١).

ورواه الليث بن سعد، ومصعب بن شيبة كلاهما عن المغيرة عن عبدالله بن عمرو موقوفاً بدون ذكر مسافع، إلا أن الراوي عن الليث: إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي مولاهم أبوأسحاق المدني. متروك(٢).

وفي طريق مصعب: شريك بن عبدالله النخعي الكوفي: ضعيف الحديث، وقد اختلط(٣)، والحجاج بن أرطأة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي. صدوق كثير الخطأ والتدليس(٤).

ثم إن شريكاً خالف زكريا بن أبي زائدة في هذا الطريق بإسقاط مسافع.

٣- القاسم بن أبي بزة

رواه داود بن عبدالرحمن العطار عن القاسم بن أبي بزة عن عبدالله بن عمرو موقوفاً.

---

(١) **انظر**: التاريخ الكبير (٧/ ٣٢٣)، ثقات بن حبان (٥/ ٤٠٦).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٢/ ١٨٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٢)، التقريب (٢٤٣).

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣٠٤)، التقريب (٢٨٠٢).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٨١)، التقريب (١١٢٧).

داود بن عبدالرحمن العطار أبوسليمان المكي. وثقه ابن معين، وأبوداود، والعجلي، والبزار، وقال أبوحاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات[١].

والقاسم بن أبي بزة المكي لم أجد من ذكره في الرواة عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، كما لم أجد من ذكر عبدالله في شيوخه، ويبعد أن يكون سمع منه، وهو إنما ذُكر أنه سمع من أبي الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه.

وقد خولف داود بن عبدالرحمن فيه؛ خالفه عبدالجبار بن الورد، فجعله موقوفاً على القاسم بن أبي بزة، وهو الأشبه.

وعبدالجبار بن الورد القرشي المخزومي مولاهم المكي.

وثقه أحمد، وابن معين، وأبوحاتم، وأبوداود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. وقال ابن المديني: لم يكن به بأس. وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال الدارقطني: لين الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويهم. وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به يكتب حديثه. وقال في التقريب: صدوق يهم[٢].

٤- رجل من بني جمح

رواه شعبة عن رجل من قريش من بني جمح عن عبدالله بن عمروٍ به. ولفظه: (هو من حجارة الجنة -يعني الحجر- لولا ما يصيبه من الجنب والحيَّض ما مسه إنسان به داء إلا عوفي -يعني الحجر-.) **ليس فيه ذكر للمقام.**

(١) **انظر**: الجرح والتعديل (٣/ ٤١٧)، تهذيب الكمال (٨/ ٤١٣)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٢)، التقريب (١٨٠٨).

(٢) **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٣١)، ثقات بن حبان (٧/ ١٣٦)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٦٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٩٦)، التقريب (٣٧٦٩).

وهذا في نظري أصح الطرق لهذا الحديث.

وهذا المبهم لعله مسافع بن شيبة، إلا أنه يشكل عليه نسبة الرجل إلى جمح، ومسافع كما هو معروف شيبي إلا أن يكون هذا خطأ من شعبة رحمه الله تعالى، فإن شعبة مع جلالة قدره، وعلو شأنه كان يخطيء في أسماء وأنساب الرجال أحياناً كما ذكر ذلك أبوداود وغيره(١).

فهذه مجمل طرق الحديث، وفيها اضطراب واختلاف بيِّن يُضَّعف بسببه، ثم إن الحديث يزداد ضعفاً بما أخرج عبدالرزاق، ومسدد -ومن طريقه البيهقي-، والأزرقي والفاكهي(٢) كلهم من طرق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح.

وابن أبي شيبة(٣) عن ابن فضيل عن حصين عن مجاهد، ومن طريق سوادة بن أبي الأسود عن أبيه مسلم ابن مخراق البصري.

والأزرقي، والفاكهي(٤) كلاهما من طريق مروان بن معاوية عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن يوسف بن ماهك.

والأزرقي(٥) من طريق يحيى بن أبي أنيسة عن عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب بن محمد.

خمستهم (عطاء بن أبي رباح، ومجاهد، وأبوالأسود، ويوسف، وشعيب)

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٩٤).

(٢) المصنف (٥/ ٣٨)، المسند (المطالب العالية ٢/ ٣٦ ح ١٢٤١)، السنن الكبرى (٥/ ٧٥)، شعب الإيمان (٧/ ٥٨٤ ح ٣٧٤٣)، أخبار مكة (١/ ٣٢٢، ٣٢٣) وفيه سقط عطاء من الإسناد وهو خطأ مطبعي، أخبار مكة (١/ ٨٩، ٩٢).

(٣) المصنف (٣/ ٢٧٥).

(٤) أخبار مكة (١/ ٣٢٥)، أخبار مكة (١/ ٩١).

(٥) أخبار مكة (١/ ٣٢٨).

عن عبدالله بن عمرو بن العاص نحو هذا حديثاً موقوفاً عليه لكنه مقصور على قصة الحجر الأسود ليس فيه للمقام ذكر[١].

٢- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:

أخرج الأزرقي[٢]: حدثنا جدي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج.

والفاكهي[٣]: حدثنا محمد بن صالح حدثنا مكي بن إبراهيم عن طلحة بن عمرو، كلاهما (ابن جريج، وطلحة) عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: **(ليس في الأرض من الجنة إلا الركن الأسود والمقام، فإنهما جوهرتان من جوهر الجنَّة، ولو لا ما مسَّهما من أهل الشرك ما مسّهما ذو عاهة إلاّ شفاه الله عز وجل).**

وأخرجه الأزرقي[٤]: حدثني جدي عن سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج أخبرني يحيى بن أبي أنيسة عن عطاء بنحوه **دون ذكر للمقام.**

وأخرج الفاكهي[٥] حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة حدثنا حفص بن عمر حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن بن عباس قال: **(الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، وإليها يصيران، ولولا ما مس هذا الركن من الأنجاس لأبرأ الأكمه والأبرص).**

---

(١) **انظر**: علل ابن أبي حاتم (٢/ ٩٣٢-٩٣٧)، تحقيق د. تركي الغميز، علل أخبار رُويت في مناسك الحج، من أول المسألة رقم: (٧٨٧)، إلى نهاية المسألة رقم (٩٣٧).

(٢) أخبار مكة (١/ ٣٢٢، ٢/ ٢٩).

(٣) أخبار مكة (١/ ٤٤٣).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٢٨).

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٤٤).

وأخرج عبدالرزاق[١] عن الأسلمي عن صالح مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: (الركن من حجارة الجنة)، قال: وأخبرني حسين عن عكرمة عن ابن عباس: (**أن الركن والمقام من الجنة**).

وأخرج الأزرقي[٢]: حدثني جدي حدثني إبراهيم بن محمد، والفاكهي[٣]: حدثنا حسين بن حسن أخبرنا علي بن عاصم، والفاكهي[٤]: حدثنا أبوبشر حدثنا محمد بن أبي الضيف، ثلاثتهم (إبراهيم، وعلي، ومحمد) عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (**الركن والمقام من جوهر الجنة**)، ولفظ علي بن عاصم مختصراً على ذكر المقام فقط. ومحمد قال في حديثه: (الحجر) بدل الركن.

وأخرج ابن خزيمة[٥] من طريق أبي الجنيد حدثنا حماد بن سلمة عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (نزل الحجر الأسود من الجنة..) الحديث.

وأخرج أحمد، والترمذي، وابن خزيمة[٦]، وغيرهم من طرق عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «**نزل الحجر الأسود من الجنة..**» الحديث.

وأخرج الفاكهي[٧] حدثنا أبوالعباس أحمد بن محمد حدثنا محمد بن يحيى

---

(١) المصنف (٥/ ٣٨).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٢٧).
(٣) المصدر السابق (١/ ٤٤٩).
(٤) المصدر السابق (١/ ٨٥).
(٥) الصحيح (٤/ ٢٢٠).
(٦) المسند (١/ ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٧٣)، الجامع (٨٧٧)، الصحيح (٤/ ٢١٩).
(٧) أخبار مكة (١/ ٤٤٤).

البصري عن ابن إدريس بن سنان بن بنت وهب بن منبه عن أبيه، وقال: وذكر مجاهد عن ابن عباس بنحوه وفيه زيادة.

وأخرج الفاكهي(١): حدثنا أبوالعباس حدثنا محمد بن يحيى عن ابن إدريس بن وهب بن منبه عن أبيه قال: ذكر وهب بن منبه أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره عن النبي ﷺ قال: قال لعائشة...-ثم قال: - وذكر وهب بن منبه: **(أن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة)** وفيه زيادة.

وأخرج ابن أبي زمنين(٢) بسنده عن يحيى بن سلام عن حماد عن الحجاج بن أرطأة عن مولى بني هاشم عن ابن عباس قال: **(الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة)**.

وأخرج الأزرقي(٣): حدثني محمد بن يحيى حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج عن منصور بن عبدالرحمن عن ابن عباس رضي الله عنه قال: **(أنزل الركن والمقام مع آدم عليه السلام ليلة نزل بين الركن والمقام، فلما أصبح رأى الركن والمقام، فعرفهما، فضمهما إليه، وأنس بهما)**.

دراسة الحديث والحكم عليه:

هذا الحديث روي من ست طرق عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما:

١- عطاء بن أبي رباح:

رواه مسلم بن خالد عن ابن جريج، ومكي بن إبراهيم عن طلحة بن عمر، كلاهما (ابن جريج، وطلحة) عن عطاء عن ابن عباس.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٩٣، ٩٤).

(٢) تفسير القرآن العزيز (١/ ١٧٧).

(٣) أخبار مكة (١/ ٣٢٥).

مسلم بن خالد هو المخزومي مولاهم المعروف بالزنجي.

قال ابن معين: ثقة، وقال في أخرى: ليس به بأس، وفي ثالثة: ضعيف. وقال ابن نمير: ليس يعبأ بحديثه. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبوحاتم: ليس بشيء منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به تعرف وتنكر. وقال الدراقطني: سيئ الحفظ وفي أخرى: ثقة إلا أنه سيئ الحفظ. وكذا ضعفه أبوداود، والعقيلي، والساجي، وابن الجوزي، وقال في التقريب: فقيه صدوق كثير الأوهام(١).

والراوي عن مكي: محمد بن صالح هو الصيدلاني البلخي.

ذكره المزي في الرواة عن مكي بن إبراهيم، ولم أجد له ترجمة(٢).

وطلحة بن عمرو هو ابن عثمان الحضرمي المكي.متروك الحديث(٣).

كما رواه يحيى بن أبي أنيسة عن عطاء لكن لفظه مقصور على الحجر، دون ذكر المقام. إلا أن يحيى بن أبي أنيسة، الغنوي مولاهم، أبوزيد الجزري.ضعيف(٤).

---

(١) **انظر**: التاريخ الكبير (٧/ ٢٦٠)، التاريخ الصغير (٢/ ٢٦٣)، ضعفاء النسائي ترجمة (٥٩٩)، ضعفاء العقيلي (٤/ ١٥٠)، الجرح والتعديل (٨/ ١٨٣)، ثقات ابن حبان (٧/ ٤٤٨)، الكامل في الضعفاء (٦/٣٠٨)، تهذيب الكمال (٧/٥٨)، ميزان الاعتدال (٤/١٠٢)، تهذيب التهذيب (١٠/ ١١٦٠)، التقريب (٦٦٦٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢٨/٤٧٨).

(٣) **انظر**: التاريخ الكبير (٤/ ٣٥٠)، ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٢٤١)، الجرح والتعديل (٤/٤٨٨)، الكامل في الضعفاء (٤/١٠٧)، المجروحين (١/ ٣٨٢)، تهذيب الكمال (١٣/ ٤٢٧)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٠)، تهذيب التهذيب (٥/ ٢٢)، التقريب (٣٠٤٧).

(٤) **انظر**: التاريخ الكبير (٨/ ٢٦٢)، ضعفاء العقيلي (٤/ ٣٩٢)، الجرح والتعديل (٩/ ١٢٩) الكامل في الضعفاء (٧/ ١٨٦)، المجروحين (٣/ ١١٠)، تهذيب الكمال (٣١/ ٢٢٣)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٦٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٦٩)، التقريب (٧٥٥٨).

والراوي عنه عثمان بن عمرو بن ساج القرشي مولاهم، فيه ضعف.تقدم.

٢- عكرمة مولى ابن عباس:

رواه أحمد بن محمد بن أبي بزة عن حفص بن عمر عن الحكم بن أبان.

والأسلمي عن حسين بن عبدالله، كلاهما (الحكم بن أبان، وحسين بن عبدالله) عن عكرمة عن ابن عباس.

وأحمد بن محمد بن القاسم بن أبي بزة أبوالحسن البزي المكي.

قال أبوحاتم: ضعيف الحديث لا أحدث عنه. وقال العقيلي: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات(١).

وحفص بن عمر هو ابن ميمون العدني أبوإسماعيل الملقب بالفرخ.

قال أبوعبدالله الطهراني: حدثنا حفص بن عمر العدني وكان ثقة.

قال ابن معين: ليس بثقة. وقال أبوداود: ليس بشيء، وقال في أخرى، منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبوحاتم: لين الحديث. وقال ابن عدي: وعامة حديثه غير محفوظ وأخاف أن يكون ضعيفاً كما ذكره النسائي. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الدارقطني: ضعيف، وفي أخرى: متروك، وقال في التقريب: ضعيف(٢).

والحكم بن أبان العدني أبوعيسى.

---

(١) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ١٢٧)، الجرح والتعديل (٢/ ٧١)، ميزان الاعتدال (١/ ١٤٤)، لسان الميزان (١/ ٣٠٩).

(٢) **انظر**: التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٥)، الضعفاء للعقيلي (١/ ٢٧٥)، الجرح والتعديل (٣/ ١٨٢)، المجروحين (١/ ٣٥٧)، الكامل في الضعفاء (٢/ ٣٨٥)، تهذيب الكمال (٧/ ٤٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٥٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩)، التقريب (١٤٢٩).

وثقة ابن معين، والنسائي، والعجلي، ووثقه ابن نمير، وأحمد، وابن المديني فيما حكاه ابن خلفون. وضعفه ابن المبارك، وقال ابن عدي: فيه ضعف. وقال ابن حبان: ربما أخطأ. وقال ابن حجر: صدوق عابد وله أوهام[(١)].

وحسين هو ابن عبدالله بن عبيد الله بن عباس القرشي الهاشمي أبوعبدالله المدني. ضعيف جداً[(٢)].

٣- سعيد بن جبير:

رواه إبراهيم بن محمد، وعلي بن عاصم، ومحمد بن أبي الضيف، ثلاثتهم عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير.

إبراهيم بن محمد هو الأسلمي.تقدم أنه متروك.

وعلي بن عاصم هو ابن صهيب الواسطي التيمي مولاهم.قال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير، فخذوا الصحاح من حديثه ودعوا الغلط. وقال أحمد: أما أنا فأخذت عنه، كان فيه لجاج، ولم يكن متهماً، وقال مرة: يكتب حديثه، أخطأ يترك خطأه ويكتب صوابه. وقال الذهلي: قلت لأحمد في علي بن عاصم، فقال: كان حماد بن سلمة يخطئ، وأومأ بيده كثيراً، ولم نر بالرواية عنه بأساً. وقال يعقوب بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الخطأ مع تماديه على ذلك. وقال الفلاس: علي بن عاصم فيه ضعف، وكان إن شاء الله من أهل الصدق. وقال صالح بن محمد: ليس هوعندي ممن يكذب ولكن يهم، وهو سيء الحفظ كثير الوهم

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (٧/ ٨٦)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٧٩)، التقريب (١٤٤٧).
(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٦/ ٣٨٣)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣١٠)، التقريب (١٣٣٥).

يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها، وسائر حديثه صحيح مستقيم. وقال العجلي: كان ثقة معروفاً بالحديث والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل. وقال شعبة: لا تكتبوا عنه. وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب (وقد حكي عنه خلاف هذا القول). وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ليس بثقة. وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال مرة: ليس بالقوي عندهم. وقال أبوحاتم: لين الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبوزرعة: ترك الناس حديثه، إلا أن أحمد ربما ذكره. وقال النسائي: ضعيف متروك الحديث. وقال ابن عدي: على أن سائر أحاديثه أيضاً يشبه بعضها بعضاً، والضعف بين على حديثه. وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه. وقال الذهبي: ضعفوه. وقال الحافظ: صدوق يخطئ، ويصر رمي بالتشيع[١].

محمد بن أبي الضيف هو المخزومي مولاهم حجازي مجهول الحال[٢].

عبدالله بن عثمان بن خثيم هو القارئ أبوعثمان المكي.

قال ابن معين، ثقة حجة، وقال في أخرى: أحاديثه ليست بالقوية. قال العجلي: ثقة. وقال أبوحاتم: ما به بأس صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة، وقال في أخرى: ليس بالقوي. وقال ابن المديني: منكر الحديث. ونقل الذهبي عن أبي حاتم أنه قال فيه: لا يحتج به. وقال في التقريب: صدوق[٣].

(١) **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ٢٩٠)، الجرح والتعديل (٦/ ١٩٨)، الكامل في الضعفاء (٥/ ١٩١)، ميزان الاعتدال (٣/ ١٣٥)، تهذيب التهذيب (٧/ ٣٤٥)، التقريب (٤٧٩٢).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٥/ ٤٠٤)، تهذيب التهذيب (٩/ ٢٠١)، التقريب (٦٠١١).

(٣) **انظر**: التاريخ الكبير (٥/ ١٤٦)، ضعفاء العقيلي (٢/ ٢٨١)، الجرح والتعديل (٥/ ١١١)، الكامل في الضعفاء (٤/ ١٦١)، تهذيب الكمال (٥/ ٢٧٩)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٥٩)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٩)، التقريب (٣٤٨٩).

وقد خالفهم حماد بن سلمة في لفظه فقال: (نزل الحجر الأسود من الجنة..) الحديث، وهو الصواب في حديث عبدالله بن عثمان لتقدم حماد عن مثل هؤلاء، ولأنها موافقة لرواية عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير(١).

٤- مجاهد بن جبر

رواه محمد بن يحيى البصري عن ابن إدريس بن سنان بن بنت وهب بن منبه عن أبيه، وقال: وذكر مجاهد عن ابن عباس.

ورواه أخرى (محمد بن يحيى) عن ابن إدريس عن أبيه قال: ذكر وهب بن منبه أن ابن عباس رضي الله عنهما أخبره عن النبي ﷺ قال: قال لعائشة...-ثم قال: -، وذكر وهب ابن منبه: (أن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة) وفيه زيادة.

ابن أدريس هو عبدالمنعم بن إدريس بن سنان اليماني. كذاب، ولم يسمع من أبيه(٢).

وأبوه هو إدريس بن سنان اليماني أبوإلياس الصنعاني ابن بنت وهب من منبه.

قال ابن معين: يكتب منه حديث الرقاق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن عدي: ليس له كثير رواية وأحاديثه معدودة وأرجو أنه من الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقال في التقريب: ضعيف(٣).

---

(١) انظر دراسة طريق عطاء: علل ابن أبي حاتم (٢/ ٣٣٢-٣٣٤)، تحقيق د.تركي الغميز، علل أخبار رُويت في مناسك الحج، من أول المسألة رقم: (٧٨٧)، إلى نهاية المسألة رقم (٩٣٧).

(٢) **انظر**: ميزان الاعتدال (٢/ ٦٦٩)، ولسان الميزان (٤/ ٧٣).

(٣) **انظر**: الجرح والتعديل (١/ ٢٦٤)، الكامل في الضعفاء (١/ ٣٦٦)، تهذيب الكمال (٢/ ٢٩٨) ميزان الاعتدال (١/ ١٦٩)، تهذيب التهذيب (١/ ١٧٥)، التقريب (٢٩٦).

ثم إن ظاهر الإسناد الأول أن الحديث غير مسموع من مجاهد رحمه الله، وفي الثاني هو من كلام وهب بن منبه.

٥- مولى لبني هاشم

رواه يحيى بن سلام عن حماد عن الحجاج بن أرطأة عن مولى بني هاشم عن ابن عباس.

يحيى بن سلام التيمي مولاهم البصري. قال أبوحاتم: صدوق. وقال أبوزرعة: لا بأس به ربما وهم. ووثقه أبوعمرو الداني وأبوالعرب القيرواني. وضعفه الطحاوي، وابن عدي، والدارقطني، والبيهقي، وابن حزم، وابن القطان، والذهبي، وابن كثير، والسبكي، والهيثمي، وابن حجر[1].

والحجاج بن أرطأة تقدم ذكره، وهو ضعيف مختلط.

كما أن المولى لا يعرف.

٦- منصور بن عبدالرحمن

رواه هشام بن سليمان عن ابن جريج عن منصور بن عبدالرحمن عن ابن عباس رضي الله عنهما، ولفظه: (أنزل الركن والمقام مع آدم عليه السلام ليلة نزل بين الركن والمقام...).

هشام بن سليمان هو ابن عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي المكي.

---

(١) **انظر**: الجرح والتعديل (٩/ ١٥٥)، الكامل في الضعفاء (٩/ ١٥٥)، سنن الدارقطني (١/ ٣٢٧)، السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٦٠)، سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٩٦)، مقدمة تفسير ابن أبي زمنين (١/ ٨٣).

قال أبوحاتم: مضطرب الحديث، ومحله الصدق، ما أرى بحديثه بأس. وقال العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم. وقال الذهبي: صدوق. وقال ابن حجر في التقريب: مقبول[١].

فهو صدوق إلى الضعف ما هو وفي حديثه اضطراب، وقد تفرد بهذا الخبر عن ابن جريج، ولا يقبل تفرد مثله عن ابن جريج.

ومنصور بن عبدالرحمن بن طلحة القرشي العبدري الحجبي المكي.

ثقة سمع من سعيد بن جبير، ومسافع الحجبي، وأبومعبد مولى ابن عباس وغيرهم، ولم يُذكر أنه يروي عن ابن عباس رضي الله عنهما[٢].

كما أن هذا الحديث من طريق محمد بن يحيى وهو ابن أبي عمر العدني نزيل مكة، صاحب المسند. وقد بحثت عنه في إتحاف الخيرة المهرة، والمطالب العالية، فلم أجده مع أنه على شرطهما !، إلا أن يكون في كتاب آخر للعدني.

فهذه مجمل طرق هذا الحديث من مسند ابن عباس رضي الله عنهما، والضعف فيها بيِّن مما لا يحتاج إلى مزيد بيان، والله أعلم.

٣- عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **(الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنّة).**

أخرجه الحاكم[٣] من طريق داود بن الزبرقان حدثنا أيوب السختياني عن قتادة عن أنس به.

---

(١) **انظر**: الضعفاء للعقيلي (٤/٣٣٨)، الجرح والتعديل (٩/ ٦٩)، تهذيب الكمال (٣٠/ ٢١١)، الكاشف (٢/٣٣٦)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩)، التقريب (٧٣٤٦).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٨/٥٣٨)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧٧)، التقريب (٦٩٥٢).

(٣) المستدرك (١/٤٥٦)

داود بن الزبرقان هو الرقاشي البصري نزيل بغداد. متروك[1].

فالحديث منكر بمرة؛ لحال الرقاشي، ولمخالفته في إسناده ومتنه، فالحديث مشهور **من غير طريق أيوب، وبدون ذكر المقام**؛ أخرجه أحمد، وابن أبي شيبة، والبغوي[2]، كلهم من طرق عن شعبة بن الحجاج.

وأخرجه ابن أبي شيبة[3] من طريق سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه الفاكهي[4] من طريق عمرو بن الحارث.

ثلاثتهم (شعبة، وسعيد، وعمرو) عن قتادة عن أنس ﷺ قال: **(الحجر الأسود من حجارة الجنة)** موقوفاً.

ورفعه عمر بن إبراهيم عن قتادة[5]، وقد ذكر أبوحاتم رحمه الله أن رفع هذا الأثر خطأ من عمر بن إبراهيم، ورجح الموقوف[6].

٤- عن سعيد بن المسيب رحمه الله **قال: (الركن والمقام من حجارة الجنة).**

عزاه السيوطي[7] إلى الجَنَدي في فضائل مكة. ولم أعثر عليه مسنداً فيما تحت يدي من مصادر.

* * * * *

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (٨/ ٣٩٢)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٦٦)، التقريب (١٧٩٥).
(٢) المسند (٣/ ٢٧٧)، المصنف (٣/ ٢٧٥)، أحاديث ابن الجعد (٩٤٠).
(٣) المصنف (٣/ ٢٧٥).
(٤) أخبار مكة (١/ ٨٤).
(٥) **انظر**: أخبار مكة للفاكهي (١/ ٨٤)، مسند البزار (كشف الأستار٢/ ٢٣)، أحاديث ابن الجعد (٩٤١)، المعجم الأوسط للطبراني (٥/ ١٦٤)، وغيرها.
(٦) انظر العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٧٥).
(٧) الدر المنثور (١/ ٢٩٢).

المبحث الخامس: في ما ورد أنه من السماء

١- عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قالت: **(ألقي المقام من السماء).**

أخرجه ابن المنذر[١]: حدثنا زكريا حدثنا الزعفراني حدثنا أسباط بن محمد حدثنا موسى بن عبيدة أخبرتني رقيقة بنت عبدالرحمن عن أمها حجة بنت قرط عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا به.

وأخرجه ابن سعد[٢]: أخبرنا أسباط بن محمد عن موسى بن عبيدة الربذي حدثتني رقيقة بنت عبدالرحمن عن أمها حجة بنت قرط قالت: (ألقي المقام من السماء).

أسباط بن محمد هو ابن عبدالرحمن القرشي مولاهم أبومحمد الكوفي. صدوق[٣].

وموسى بن عبيدة الربذي أبوعبدالعزيز المدني. قال في التقريب: ضعيف ولا سيما في عبدالله بن دينار. قلت: ولعله متروك[٤].

رقيقة وأمها لم أجد من ترجم لهما، وقد ذكرهما ابن سعد[٥] في تسمية النساء اللواتي لم يروين عن رسول الله ﷺ، وروين عن أزواجه وغيرهن في آخر كتابه، وقد ذكر لهما هذا الأثر.

---

(١) تفسير القرآن (١/ ٣٠٢)

(٢) الطبقات الكبرى (٨/ ٤٩٨) وفيه: (أخبرنا أسباط بن محمد بن موسى بن عبيدة الربذي) وهو خطأ مطبعي، والصواب ما أثبته.

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (٢/ ٣٥٤)، تهذيب التهذيب (١/ ١٩١)، التقريب (٣٢٢).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٠٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣١٨)، التقريب (٧٠٣٨).

(٥) المصدر السابق نفسه.

فهذا الأثر لا يصح عن أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لأن مدار إسناده على موسى بن عبيدة وهو ضعيف جداً، وقد أوقفه مرة و أرسله أخرى، وهذا من تخليطه، كما أن رقيقة وأمها لا تعرفان.

٢- عن أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: (إن جبريل عليه الصلاة والسلام جاء بالمقام حتى وضعه تحت رجل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ).

أخرجه الفاكهي[(١)] من طريق زيد بن الحباب حدثنا حماد بن سلمة عن حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن أبي بن كعب به.

وأخرجه ابن أبي زمنين[(٢)] بسنده عن يحيى بن سلام عن حماد به، ولفظه (المقام جاء به ملك فوضعه تحت قدم إبراهيم).

وإسناده ضعيف لأن مداره على الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف مختلط كما تقدم.

كما أنه منقطع فإن سعيد يبن جبير لم يدرك أيام أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد نص أبوحاتم، وأبوزرعة على أنه لم يسمع من عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولا من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بل قال البخاري: (لم يدرك أيام علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ). فكيف سماعه من أُبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[(٣)].

فسعيد ولد سنة (٤٥)، وأُبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختلف في سنة وفاته، فقيل سنة(٢٠) وقيل: (١٩) وقيل: (٣٠)، وقيل غير ذلك، لكنه مات قبل ولادة سعيد قطعاً.

---

(١) أخبار مكة (١/ ٤٤١).

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/ ١٧٧).

(٣) **انظر**: المراسيل لابن أبي حاتم (١/ ٧٤)، تهذيب الكمال (١٠/ ٣٥٨)، تحفة التحصيل (ص١٤٩).

كما أن حجاجاً قد خولف في إسناده، ولفظه:

أخرج ابن أبي عدي[١] من طريق الواقدي حدثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وأخرج الفاكهي[٢] من طريق ابن أبي فديك عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمه (زاد فيه عمه)، وأخرج الأزرقي[٣] حدثني جدي حدثنا إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى، كلهم عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: «الحجر الأسود نزل به ملك من السماء»، وفي رواية الفاكهي: (من الجنة).

والواقدي وإبراهيم بن محمد متروكان، وفي إسناد الفاكهي إسماعيل ابن أبي أويس.

فلا يصح هذا الأثر عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

* * * * *

(١) الكامل في الضعفاء (٦/ ٢٤١).
(٢) أخبار مكة (١/ ٨٣).
(٣) أخبار مكة (١/ ٣٢٧).



الفصل الثاني:

في تاريخ مقام إبراهيم عليه السلام.

الفصل الثاني: في تاريخ مقام إبراهيم عليه السلام

قال ابن عباس رضي الله عنهما -في قصة بناء إبراهيم عليه السلام للبيت- فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة، وإبراهيم يبني حتى إذا ارتفع البناء جاء بهذا الحجر فوضعه له، فقام عليه، وهو يبني وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم(١).

وكانت الحجارة على ما هي عليه اليوم إلا أن الله تعالى أراد أن يجعل المقام آية من آياته، فأمر إبراهيم عليه السلام أن يؤذن في الناس بالحج فقام على المقام، فتطاول هذا المقام لإبراهيم حين قال الله لإبراهيم ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ [الحج من الآية:٢٧] في الحج حتى كان أطول جبل في الأرض، فنادى نداء أسمع ما بين الأبحر السبع فقال: يا عباد الله أجيبوا الله يا عباد الله أطيعوا الله، فقالوا: لبيك اللهم أجبناك لبيك اللهم أطعناك، قال: فمن حج إلى أن تقوم الساعة فهو ممن أجاب لإبراهيم(٢).

قال نوفل بن معاوية الديلي رضي الله عنه: رأيت المقام في عهد عبدالمطلب ملصقاً بالبيت مثل المهاة (٣).

وقد كانت السيول تدخل المسجد الحرام من باب بني شيبة الكبير قبل أن يردم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الردم الأعلى، وكان يقال لهذا الباب باب السيل، فكانت السيول ربما دفعت المقام عن موضعه، وربما نحته إلى وجه الكعبة

---

(١) **انظر**: مسند الإمام أحمد (١/ ٢٥٣، ٣٤٧)، صحيح البخاري (٣٣٦٤، ٣٣٦٥)، جامع البيان للطبري (١/ ٥٣٦).

(٢) **انظر**: مصنف عبد الرزاق (٥ /٩٧)، جامع البيان (١٧/ ١٤٤)، أخبار مكة للفاكهي (١/ ٤٤٦-٤٤٩)، أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٢٩).

(٣) أخبار مكة للفاكهي (١/ ٤٤٢)، وأخبار مكة للأزرقي (٢/ ٣٠) وفيه قال: (المهاة خرزة بيضاء)، والإصابة (٦/ ٤٨١).

حتى جاء سيل في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ يقال له سيل أم نهشل[١] فاحتمل المقام من موضعه هذا فذهب به حتى وجد بأسفل مكة، فأتي به فربط إلى أستار الكعبة في وجهها[٢].

وفي سنة ثمان عشرة من الهجرة في ذي الحجة منها حول عمر ﷺ المقام إلى موضعه اليوم، وكان ملصقاً بالبيت[٣].

والذي يظهر لي من السياقات التاريخية أن حجر المقام كان في أرض المطاف، وقد جاء عند الفاكهي في تاريخه عن سعيد بن جبير رحمه الله ما يدل لذلك، قال: كان المقام في وجه الكعبة وإنما قام عليه إبراهيم حين ارتفع البنيان فأراد أن يشرف على البناء، قال: فلما كثر الناس خشي عمر بن الخطاب ﷺ أن يطئوه بأقدامهم فأخرجه إلى موضعه هذا الذي هو به اليوم[٤].

وقد كان المقام في سنة إحدى وستين ومائة (١٦١هـ) ـوعلى مكة جعفر بن سليمان[٥]- قد وهي فذهب الحجبة يرفعونه فانثلم، وذلك لرخاوة حجره،

(١) سمي بذلك لأنه ذهب بأم نهشل ابنة عبيدة بن أبي أحيحة سعيد بن العاصي فماتت فيه.
انظر: أخبار مكة للأزرقي (٢/ ٣٣، ١٦٧)، أخبار مكة للفاكهي (١/ ١٠٥).

(٢) أخبار مكة للفاكهي (١ / ٤٥٤).

(٣) **انظر**: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢٨٣)، تاريخ الأمم والملوك للطبري (٢/ ٥٠٩)، تاريخ مكة للفاكهي (٣/ ٢٢٠)، المنتظم لابن الجوزي (٤/ ٢٥٤)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٢/ ٤٠٣)، البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٩٣)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٤٩) غير أنه قال أن ذلك كان في رجب من سنة سبعة عشر للهجرة، تاريخ الخلفاء للسيوطي (١/ ١٣٧).

(٤) أخبار مكة للفاكهي (١ / ٤٥٥)، وإن كان في إسناد هذا الأثر ضعف إلا أنه يستأنس به في مثل هذه القضايا التاريخية.

(٥) جعفر بن سليمان بن عبد الله بن عباس، أبو القاسم الهاشمي ولي المدينة سنة ١٤٦هـ ثم مكة معها، وتوفي سنة ١٧٤ أو ١٧٥هـ.
انظر: المعرفة والتاريخ (١/ ١٣١)، سير أعلام النبلاء (٨/ ٢٣٩).

فخشوا أن يتفتت أو يتداعى، فكتبوا إلى أمير المؤمنين محمد المهدي بن المنصور العباسي[١]، فبعث إليه بألف دينار أو أكثر فضببوا بها أعلى المقام وأسفله، وهو الذهب الذي كان عليه إلى خلافة أمير المؤمنين جعفر المتوكل على الله[٢].

ثم أمر به أمير المؤمنين جعفر المتوكل على الله[٣] أن يجعل عليه ذهب فوق ذلك الذهب ويعمل أحسن من ذلك العمل، فعمل في مصدر الحاج سنة ست وثلاثين ومائتين (**٢٣٦هـ**)، ولم يقلع عنه الذهب الأول، فلم يزل ذلك الذهب حتى كان زمن الفتنة في سنة إحدى وخمسين ومائتين(**٢٥١هـ**) وخروج إسماعيل بن يوسف بن إبراهيم العلوي الذي خرج في مكة وأفسد بها وبالحجاز[٤]، فأخذ جعفر بن الفضل العباسي[٥] عامل مكة ومحمد بن حاتم حلية المقام فضرباه دنانير وأنفقاه على حرب إسماعيل المذكور[٦].

---

(١) تولى الخلافة بعد أبيه أبي جعفر المنصور، وتملك عشر سنين، وتوفي سنة ٢٦٩هـ.
انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٣٩١)، سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠٠).

(٢) ذكر حسين عبد الله باسلامة في كتابه تاريخ عمارة المسجد الحرام ص١٢٨-ونقله عنه محمد طاهر الكردي في كتابه التاريخ القويم٢/ ٣٤٠، ٣٤١-: (فلما كانت خلافة أمير المؤمنين هارون الرشيد رأى الفضة التي ضبب بها الحجر تخلخلت فأمر بضبطه وإصلاحه، فثقب الحجر بالماس وسكب فيه فضة وذلك سنة ١٧٩هـ)، ونسبه للفاسي، والذي وقفت عليه في شفاء الغرام١/ ٣٦٦ نقلًا عن الأزرقي (تاريخ مكة ١/ ٣٤٥): (فلما اعتمر هارون الرشيد وجاور في سنة تسع وثمانين ومائة (١٨٩هـ) أمر بالحجارة التي بينها الحجر الأسود، فنقبت بالماس من فوقها ومن تحتها، ثم أفرغ فيها الفضة).

(٣) جعفر بن المعتصم بالله بن هارون الرشيد، بويع بالخلافة بعد أخيه الواثق سنة ٢٣٢هـ، وتوفي سنة ٢٤٧هـ. **انظر**: تاريخ بغداد (٧/ ١٦٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٠).

(٤) انظر أخبار ذلك في: تاريخ الأمم والملوك (١١/ ١٣٦)، الكامل في التاريخ (١/ ٣٣٠)، شفاء الغرام (١/ ٣١٩).

(٥) جعفر بن الفضل بن عيسى بن موسى بن عبد الله بن عباس الهاشمي المعروف بشاشان.
انظر: منائح الكرم (٢/ ١٦٥).

(٦) **انظر**: أخبار مكة للفاكهي (١/ ٤٧٦)، شفاء الغرام (١/ ٣٨٦)، منائح الكرم (٢/ ١٦٢).

وذكر الأزرقي[١] أن المقام في حوض من ساج مربع حوله رصاص ملبس به، وعلى الحوض صفائح رصاص ملبس بها، ومن المقام في الحوض إصبعان، وعلى المقام صندوق ساج مسقف، ومن وراء المقام ملبن ساج في الأرض من طرفيه سلسلتان تدخلان في أسفل الصندوق ويقفل فيهما بقفلان.

وفي هذا النص كما ترى يذكر الأزرقي أن المقام داخل صندوق، وهو أول من ذكر ذلك حسب ما طلعت عليه.

وقد كان الفاكهي[٢] أول من أشار إلى وجود قبة خشبية تعلو المقام حيث ذكر أن الحجبة رفعوا إلى أمير المؤمنين جعفر المتوكل على الله تعالى في سنة إحدى وأربعين ومائتين(٢٤١هـ) أن الكرسي المنصوب المقعد فيه المقام ملبس صفائح من رصاص، وأنه لو عمل مكان الرصاص فضة كان أشبه وأوفق له، فأمر أمير المؤمنين بعمل ذلك فوجه إسحاق بن سلمة فخرج في صناع جاء بهم من العراق من الصواغ والرخّاميين وغيرهم نيف وثلاثين رجلاً، فأخذ في عمل المقام فجعل الفضة على كرسي المقام مكان الرصاص الذي كان عليه واتخذ له قبة من خشب الساج مقبوة الرأس بضبات قد جعلها لها من حديد ملبسة الداخل بالأدم، وكانت القبة قبل ذلك مسطحة ودخل في ذلك من الفضة آلاف الدراهم.

وفي سنة ست وخمسين ومائتين(**٢٥٦هـ**) ولي مكة علي بن الحسن[٣] فدخل عليه قوم من الحجبة، فكلموه في المقام، وقالوا: إنه قد وَهِيَ وتسلّلت

---

(١) أخبار مكة (١/ ٣٨).

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٧٥، ٤٧٦).

(٣) علي بن الحسن الهاشمي كذا ذكره الفاكهي ولم يزد- ولي مكة للمهتدي بن محمد بن الواثق العباسي. **انظر**: أخبار مكة للفاكهي (١/ ٤٧٧)، شفاء الغرام (١/ ٣٢٢).

أحجاره، ونحن نخاف عليه، فإن رأيت أن تجدد عمله وتضبيبه حتى يشتد، فأجابهم إلى ما طلبوا من ذلك، فأخذ في عمل المقام في المحرم، فاحضر علي بن الحسن عامة الحجبة فقلع الذهب والفضة عن المقام وخلوه عنه وكان الحجر سبع قطع ملصقة بعضها إلى بعض فزال عنها الإلصاق، فأخذت القطع فجعلت في ثوب وختم عليه بخاتم، ثم دعا الصاغة إلى دار الإمارة، وأخذ في عمله، فأمر أن يعمل له طوقان من ذهب طوق للأعلى وطوق للأسفل، وتحت الطوق الأسفل طوق من فضة يشد الطوق الأعلى وهو قطعتان يدخل المقام في إحداهما ثم يلصق عليه الأخرى، ثم يعلا عليها بالطوق الذهب من فوق الفضة، ثم تضبب جوانبه بضباب من ذهب، ثم يسمر بمسامير ذهب، وجعل في الطوق كما يدور أربع حِلق من فضة يرفع بها المقام.

وزاد فيها علي بن الحسن ما يصلحها من الذهب والفضة من عنده، وذلك أن الفضة عجزت بهم فكان في الطوق الأسفل من الفضة ألف وستمائة وأربعة وتسعون درهماً، وفي الطوق الذهب الذي فوقه سبعمائة وأربعون مثقالاً، وجعل الطوق الأعلى أيضاً قطعتين يدخل المقام في إحداهما ثم يلصق عليها الأخرى، ثم يذاب عليها الرصاص، ثم تضبب أركانها بضباب من ذهب ثم يسمر بعد ذلك. وجعل الطوق الأعلى ذهباً مضمناً وحده، فكل ما في الطوق من الذهب ألف دينار ومائة وتسعة وخمسين مثقالاً، وجعل على الطوق الأعلى نجوماً وهي مسامير من ذهب كما يدور الطوق، عدد النجوم ستون مسماراً إلا واحداً، ووزنها ثلاثة وتسعون مثقالاً تجمع ما في الطوق الأعلى والأسفل من الذهب بالنجوم ألفا مثقال إلا ثمانية مثاقيل، وعمل على جنس من الصناعة يقال له الألسن، فأقام الصاغة يعملونه بقية المحرم وصفر، حتى إذا كان يوم الاثنين وذلك أول يوم من شهر ربيع الأول

أرسل علي ابن الحسن إلى الحجبة يأمرهم بحمل المقام إلى دار الإمارة ليركبوا عليه الطوقين اللذين عملا له ليكون أقل لزحام الناس فأتوا به إلى دار الإمارة وعنده جماعة من الناس من حملة العلم وغيرهم في ثوب يحملونه حتى وضعوه بين يديه، فجاء بشر الخادم -مولى أمير المؤمنين- وقد قدم في هذه السنة على عمارة المسجد الحرام، ومسجد النبي عليه أفضل الصلاة والسلام واصلاحهما، فأمر علي بن الحسن الفعلة أن يذيبوا العقاقير فأذابوها بالزئبق ثم أخرج المقام وما سقط منه من الحجارة فألصقها بشر بيده بذلك العلك حتى التأمت، وأخذ بعضها بعضاً، ثم أتي بالطوقين فقدرا على المقام فضاقا عنه، فأمر برد المقام إلى موضعه، وأمرهما أن يوسعا حتى يأتي ذلك على القدر، فأقام ثلاثة أيام فلما كان يوم السبت وذلك لست ليال خلون من شهر ربيع الأول أرسل علي بن الحسن إلى الحجبة فأحضروا المقام، ثم ركب الطوق الأسفل فحضرت الصلاة فرد المقام إلى موضعه حتى كان الغد من يوم الأحد فأمرهم بإحضاره فأحضروه يوم الأحد فركب الطوق الأعلى عليه وحمل إلى موضعه يوم الاثنين لثمان ليال خلون من شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين ومائتين(**٢٥٦هـ**).

وقد كان للمقام قبتين الأولى خشبية والثانية حديدية، وأول من ذكرها حسب ما اطلعت عليه محمد بن أحمد المقدسي(ت-**٣٩٠هـ**) حيث قال: (والمقام بإزاء وسط البيت الذي فيه الباب، وهو أقرب إلى البيت من زمزم يدخل في الطواف أيام الموسم، ويكب عليه صندوق حديد عظيم راسخ في الأرض طوله أكثر من قامة، وله كسوة، ويرفع المقام في كل موسم إلى البيت، فإذا رد جعل عليه صندوق خشب له باب يفتح أوقات الصلاة، فإذا سلم الإمام استلمه ثم أغلق الباب)[١].

---

(١) أحسن التقاسيم (ص٩٩، ١٠٠)، وسيأتي حكم استلام حجر المقام **انظر**: (ص٩٣) وما بعدها.

وقال ابن جبير الأندلسي في رحلته، -وقد كان حج سنة ثمان وسبعين وخمسمائة للهجرة (٥٧٨هـ)-: (وموضع المقام الكريم هو الذي يصلى خلفه يقابل ما بين الباب الكريم والركن العراقي وهو إلى الباب أميل بكثير، وعليه قبة خشب في مقدار القامة أو أزيد مركنة محددة بديعة النقش، سعتها من ركنها الواحد إلى الثاني أربعة أشبار، وقد نصبت على الموضع الذي كان فيه المقام وحوله تكفيف[١] من حجارة نصت على حرف كالحوض المستطيل في ارتفاعه نحو شبر، وطوله خمس خطاً، وعرضه ثلاث خطاً وأدخل المقام إلى الموضع الذي وصفناه في البيت الكريم احتياطاً عليه، وبينه وبين صفح البيت الذي يقابله سبع عشرة خطوة، والخطوة كلها فيها ثلاثة أشبار.

ولموضع المقام أيضاً قبة مصنوعة من حديد موضوعة إلى جانب قبة زمزم.

فإذا كان في أشهر الحج وكثر الناس ووصل العراقيون والخراسانيون رفعت قبة الخشب ووضعت قبة الحديد لتكون أحمل للازدحام.)[٢].

وقد نص المقدسي على أن المقام لم يكن ثابتاً في موضعه، وإنما كان ينقل كما تقدم النقل عنه، وكذا ابن جبير في مواضع من رحلته، والذي قال في معرض وصفه للبيت: (وعن يمينه الركن العراقي، وفيه باب يسمى بباب الرحمة يصعد منه إلى سطح البيت المكرم، وقد قام له قبو فهو متصل بأعلى سطح البيت داخله الأدراج وفي أوله البيت المحتوى على المقام الكريم)[٣].

وقال في أثناء وصفه للمقام: (وأدخل المقام إلى الموضع الذي وصفناه في البيت الكريم احتياطاً عليه)[٤].

---

(١) كتب في حاشية الكتاب: التكفيف لفظة عامية يراد بها ما يكف من الثوب أي حاشيته.

(٢) رحلة ابن جبير الأندلسي (ص٦٢، ٦٣).

(٣) المصدر السابق (ص٦١).

(٤) المصدر السابق (ص ٦٣).

وقال في وصفه لعمرة أمير مكة مُكثر بن عيسى[(١)] في رجب من سنة تسع وسبعين وخمسمائة (**٥٧٩هـ**): (فلما فرغ من الطواف صلى عند الملتزم ثم جاء إلى المقام وصلى خلفه، وقد أخرج له من الكعبة ووضع في قبته الخشبية التي يصلى خلفها)[(٢)].

قال التقي الفاسي: (وما عرفت متى جعل المقام ثابتاً في القبة على صفته التي هو عليها الآن)، وكان قد وصفه فقال: (فإنه الآن قبة عالية من خشب ثابتة قائمة على أربع أعمدة دقاق حجارة منحوتة بينها أربعة شبابيك من حديد من الجهات الأربع، ومن الجهة الشرقية يدخل إلى المقام، والقبة مما يلي المقام منقوشة مزخرفة بالذهب، ومما يلي السماء مبيضة بالنورة)، ثم قال: (وأحدث وقت صنع فيه ذلك في شهر رجب سنة عشر وثمانمائة (**٨١٠هـ**). واسم الملك الناصر فرج صاحب الديار المصرية والشامية[(٣)] مكتوب فيه بسبب هذه العمارة، واسم الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي صاحب مصر[(٤)] مكتوب في الشباك الشرقي في هذا الموضع بسبب عمارته له في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة (**٧٢٨هـ**).

---

(١) مكثر بن عيسى بن فليته بن قاسم الهاشمي مولاهم، تولى مكة بعد أخيه داود حتى سنة٥٩٧هـ. **انظر**: الكامل في التاريخ (١٠/ ٧٧)، شفاء الغرام (٢/ ٣٤٠).

(٢) المصدر السابق (ص١٠٩).

(٣) الملك الناصر فرج بن برقوق، تسلطن وعمره عشر سنين في سنة ٨٠١هـ، وفر عن السلطنة سنة ٨٠٨هـ، ثم أعيد في نفس العام، ومات مقتولًا سنة ٨١٥هـ. **انظر**: إنباء الغمر (٢/ ٣٢٩)، الأرجي المسكي (ص٢٧٥).

(٤) ولي السلطنة بعد مقتل أخيه الأشرف سنة ٦٠٣هـ، وعزل عنها في السنة نفسها، ثم أعيد للسلطنة سنة ٦٩٨هـ، وفي سنة ٧٠٨هـ قنح بالكرك وتنازل عن الحكم، ثم عاد في سنة ٧٠٩هـ سلطاناً حتى توفي سنة ٧٤١هـ. **انظر**: الجوهر الثمين في سير الخلفاء والسلاطين (ص٣١٦).

والمقام بين الشبابيك الأربعة الحديدية في قبة من حديد ثابت في الأرض، والقبة التي عليها ثابتة أيضاً في الأرض برصاص مصبوب، بحيث لا يستطاع قلع القبة الحديد التي فوقها إلا بمعاول وشبهها..-ثم قال: - وما عرفت متى جعل المقام ثابتاً في القبة على صفته التي هو عليها الآن. وأما القبة التي فوق الحديد التي المقام في جوفها: فأظن أن الملك المسعود صاحب اليمن ومكة أول من بناها، والله أعلم)[١] أ.هـ.

ويبدو لقارئ نص الفاسي لأول وهلة أن الملك الناصر فرج بن برقوق (ت-٨١٠هـ) هو أول من جعل المقام بقبابه وأعمدته الحجرية ومصلاه على هذه الصفة، وهو أمر غير ممكن. ولو كان الأمر كذلك لما أمكن كتابة نص السلطان الناصر محمد بن قلاوون على أعمدة المصلى الخلفية لأنها لم تكن موجودة أصلاً، ولذلك فإنه من المؤكد أن عمارة السلطان فرج اقتصرت على التجديد فقط.

والراجح أن الوصف الذي قدمه الفاسي لقباب المقام كونها ثابتة بعد أن كانت متحركة، وكذلك المصلى وما يلحق به من أعمدة حجرية وسقوف إنما ينطبق على عمارة الملك المسعود بن الملك الكامل الأيوبي[٢] حينما حج سنة **٦١٩**هـ. وقد أشار الفاسي لذلك دون أن يقطع به، ويؤيد هذا الترجيح أمران أولهما: ما أشار إليه المؤرخ أبوشامة (ت-**٦٦٥**هـ) من أن الملك المسعود هو الذي بنى قبة مقام إبراهيم عليه السلام[٣].

وربما كان يقصد بذلك أنه أول من جعل القبتين ثابتتين ومرتكزتين على أعمدة ثابتة لأن البناء لا يكون إلا ثابتاً. والأمر الثاني: أنه نظراً لكونها ثابتة منذ

(١) شفاء الغرام (١/ ٣٨٨-٣٨٩).

(٢) اسمه يوسف ويلقب بأقشبيش بن الملك العادل أبي بكر صاحب اليمن توفي سنة ٦٢٦هـ. **انظر**: الذيل على الروضتين (ص١٣٢)، شفاء الغرام (١/ ٣٤١).

(٣) الذيل على الروضتين (ص١٣٢، ١٥٨).

عمارة الملك المسعود لها في سنة ٦١٩هـ أمكن الاستفادة من كون الأعمدة ثابتة في كتابة نص السلطان محمد ابن قلاوون على العمودين الخلفيين المحيطين بالمصلى سنة ٧١٩هـ[١].

وفي سنة ثمانمائة وثلاث وأربعين(٨٤٣هـ) بيض علو المقام[٢]. ثم في سنة ثمانمائة واثنين وخمسين (٨٥٢هـ) وصلت كسوة لمقام إبراهيم عليه السلام، فلم يكس بها لأنه لم تجر بذلك عادة، فوضعت داخل الكعبة، ثم كسي بها في سنة ثمانمائة وثلاث وخمسين (٨٥٣هـ)[٣].

وفي سنة تسعمائة (٩٠٠هـ) جددت قبة المقام[٤]، وفي سنة تسعمائة وخمسة عشر (٩١٥هـ) قام الخواجه محمد بن عبدالله الرومي بأمر الملك الأشرف قانصوه الغوري[٥] بتجديد عمارة المقام، ثم جُددت عمار المقام مرة أخرى في سنة إحدى وألف (١٠٠١هـ)[٦].

وفي سنة اثنتين وسبعين وألف (١٠٧٢هـ) ورد سليمان بيك صنجقاً[٧] على

(١) انظر "نص منقوش على أعمدة مصلى مقام إبراهيم عليه السلام مؤرخ بسنة ٧١٩هـ للسلطان الناصر محمد بن قلاوون"، د.محمد الفعر، مجلة جامعة أم القرى، السنة ٩، عدد ١٣، ١٤١٦هـ، (ص١١٣).

(٢) منائح الكرم (٣/ ٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٥٣).

(٤) **انظر**: عمارة المسجد الحرام (ص١٣٠).

(٥) ابن عبد الله الظاهري الأشرفي، أبو النصر سيف الدين لقب بالملك الأشرف سلطان مصر والشام والحجاز سنة ٩٠٦هـ، من الجراكسة، هزمه السلطان العثماني سليم في معركة مرج دابق قرب حلب سنة ٩٢٢هـ فمات فيها. **انظر**: الأعلام للزركلي (٥/ ١٨٧).

(٦) **انظر**: عمارة المسجد الحرام (ص١٣٠).

(٧) الصنجق أو السنجق لفظة تركية لها عدة معاني ومنها: قسم إداري في ولاية كبيرة يحكمه حاكم يطلق عليه اسم صنجق. **انظر**: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى (ص١٨٦).

جدة، وفوض إليه مشيخة الحرم ونظاره عمارته، وورد بمال معه من الأغا محمد كزلار[١] السلطان محمد خان الرابع[٢] لعمارة المسجد والمشاعر فنقش المقام بالذهب وأنواع الصبوغ[٣].

(وفي ثاني عشري ذي الحجة من سنة إحدى وتسعين وألف(١٠٩١هـ) وقع بمكة سيل عظيم وسالت الأودية وخربت منها دوراً كثيرة وأتلف أموالاً لا تحصى وأغرق نحو ثلثمائة نفس ودخل المسجد الحرام وعلا على مقام إبراهيم ومقام المالكي والحنبلي وعلا باب الكعبة)[٤].

وفي سنة اثني عشر ومائة وألف(١١١٢هـ) قام إبراهيم بيك[٥] بتعمير جميع المقام نقضه وجدده، وبنى حول حجر المقام بالحجر الرخام والنورة، وجدد ما كان محتوياً على موضع قدم إبراهيم عليه السلام بالفضة المطلية بالذهب، وصب الرصاص بين الفضة والحجر حتى أحكموا الفضة وشدوا أحجار القدم، وغيروا القبة بأخشاب الساج ورمموا الفضة التي كانت ملبسة على القبة وسدد بأنواع الدهان وأوراق الذهب.

---

(١) الكزلار أو قزلار المقصود به آغا البنات. **انظر**: تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل (١٩).

(٢) السلطان محمد خان بن السلطان إبراهيم خان العثماني، تولى السلطنة سنة ١٠٥٨هـ، واستمر حتى خلع سنة ١٠٩٥هـ، وتوفي سنة ١١٠٤هـ. **انظر**: تاريخ الدولة العثمانية (ص١٥٦).

(٣) **انظر**: منائح الكرم (٤/ ٢٢٦)، تاريخ عمارة المسجد الحرام (ص١٣٠).

تنبيه: ذكر حسين عبد الله باسلامة في كتابه تاريخ عمارة المسجد الحرام ص١٣٠-ونقله عنه محمد طاهر الكردي في كتابه التاريخ القويم٢/ ٣٥٤-: (وجدد رفرف المقام محمد بك سنة ١٠٩٩هـ لخلل وقع فيه) وعزاه للسنجاري، والصواب أن هذا التجديد كان لمقام الشافعي رحمه الله، وليس لمقام إبراهيم عليه السلام كما جاء في منائح الكرم (٥/ ٤٤).

(٤) خلاصة الأثر للمحبي (١/ ٤٤٧).

(٥) أمير الحج من قبل الدولة العثمانية. **انظر**: منائح الكرم (٥/ ٥٧، ١٧٩).

وفي سنة ثلاث وثلاثين ومائة وألف (١١٣٣هـ) غير المعمار محمد أفندي صندوق حجر المقام وأبدله بخشب غير قديم وجلا صفائحه الأولى ثم أعاده.

وفي سنة تسع وسبعين ومائتين وألف (١٢٧٩هـ) زاد السلطان عبدالعزيز العثماني في ارتفاع قبة المقام نحو ذراع ونصف ذراع لأنه قبل هذه العمارة كان السقف على قدر الشبابيك التي بين الأعمدة، فزادوا فوق الأعمدة قطعاً من خشب ودكوا عليها السقف[(١)].

كل من وصف مقام إبراهيم عليه السلام بعد الفاسي، وحتى العصر الحديث لا يختلف وصفه كثيراً عن وصف الفاسي له، مما يدل على أن كل الإصلاحات والتجديدات للمقام، والقباب، والمصلى لم تغير من شكله الذي أصبح عليه بعد عمارة الملك المسعود، وكذلك الحال بالنسبة للأعمدة الحجرية لم يجر تغييرها أو تبديلها في هذه الإصلاحات، ولو بدلت أو أزيلت لما أمكن الحصول على نص السلطان الناصر محمد بن قلاوون حتى أزيلت القباب والمقصورة والأعمدة في العصر السعودي[(٢)].

بقي المقام داخل تابوت خشبي-عليه ستارة حرير مكتوب فيه آيات قرآنية، ويحيط بالتابوت شبابيك نحاسية مثبتة على أربعة أعمدة، وعلى السقف قبة صغيرة- خلال القرن الرابع عشر الهجري حتى عام سبع وثمانين وثلاثمائة وألف (١٣٨٧هـ) في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حيث تم إزالة المقصورة الحديدية للمقام ورفع الستارة

---

(١) **انظر**: عمارة المسجد الحرام (ص١٣٠-١٣١)، التاريخ القويم (٢/ ٢٤١، ٣٥٣، ٣٥٥).

(٢) **انظر**: "نص منقوش على أعمدة مصلى مقام إبراهيم عليه السلام مؤرخ بسنة ٧١٩هـ للسلطان الناصر محمد بن قلاوون"، د.محمد الفعر، مجلة جامعة أم القرى، السنة ٩، عدد ١٣، ١٤١٦هـ، (ص١١٤).

والصندوق الخشبي من فوقه، ثم عملوا حول المقام من الأرض إلى أعلاه قاعدة من الرخام تحيط به، وهي على شكل سداسي تقريباً، طوله مائة وستون سنتيمتراً، وعرضه مائة وعشرة سنتيمترات، وارتفاعه خمسة وسبعون سنتيمتراً، ثم وضعوا قاعدة نحاسية مدورة مثقوبة من وسطها زنتها ستمائة كيلوجرام، والثقب على قدر ما يظهر المقام، والثقب قطره أربعون سنتميتراً، وفوق القاعدة النحاسية وضعوا الغطاء الزجاجي، والذي من خلاله يمكن رؤية المقام، ثم ركبوا عليه المقصورة الحديدية الجديدة وهي الشبابيك، وطولها متر وستون سنتيمتراً، وعرضها متر وعشر سنتيمترات، وارتفاعها ثلاثة أمتار[1].

* * * * *

(١) **وانظر**: أخبار مكة للفاكهي (١ / ٤٧٥- ٤٧٩)، أخبار مكة للأزرقي (٢ / ٣٦، ٣٨)، رحلة ابن جبير الأندلسي (ص٦١-٦٣، ٧٤، ١٠٩)، إثارة الترغيب للخوارزمي (ص٢٤٢-٢٤٥)، شفاء الغرام للفاسي (١/ ٣٨٦-٣٨٩)، تاريخ مكة المشرفة لابن الضياء (ص١٢٨-١٣١)، إتحاف الورى لابن فهد المكي (٢/ ٢٠١-٢١١، ٢٣٣، ٣٠٢، ٣١٤، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣/ ١٨٧)، منائح الكرم للسنجاري (٤/ ٢٢٥، ٢٢٦، ٣/ ٣٣، ٥٣)، تاريخ عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة (ص١٢٨- ١٣٣)، تاريخ مكة للسباعي (١/ ٢٧٠، ٢٩١، ٢/ ٤٤٥)، مقام إبراهيم (ص١٢٨، ١٣١)، والتاريخ القويم (٢/ ٣٤٠-٣٤٤، ٣٥٠-٣٥٥، ٣٦٧-٣٧٦) كلاهما لمحمد الكردي.



الفصل الثالث:

في مواصفات المقام

المبحث الأول : في وصف حجر المقام.

المبحث الثاني : في موقع مقام إبراهيم عليه السلام.



المبحث الأول: في وصف حجر المقام

وصف بعض أهل العلم رحمهم الله تعالى حجر المقام وصفاً دقيقاً، فحددوا الشكل الهندسي العام له، وطوله، وعرضه، وارتفاعه، وعمق موطىء قدمي الخليل عليه السلام فيه.

وقد اختلف قياسهم اختلافاً طفيفاً لا يضر، وهو راجع إلى نوع وحدة القياس المستعملة.

وأول من رأيته وصف حجر المقام هو الأزرقي حيث قال: (وعرض حجر المقام من نواحيه إحدى وعشرون إصبعاً، ووسطه مربع، والقدمان داخلتان في الحجر سبع أصابع ودخولهما منحرفتان، وبين القدمين من الحجر إصبعان، ووسطه قد استدق من التمسح به)(١).

وقال ابن الجوزي: (وذرع المقام ذراع، والقدمان داخلان فيه سبع أصابع)(٢).

وقال ابن جبير الأندلسي: (وهذا المقام الكريم الذي داخل هذا القبو هو مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه، وهو حجر مغشى بالفضة وارتفاعه مقدار ثلاثة أشبار وسعته مقدار شبرين وأعلاه أوسع من أسفله)(٣).

وقد حرر القاضي عز الدين ابن جماعة لما كان مجاوراً بمكة المشرفة سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة(٧٥٣هـ)- قياسه فقال: (وأعلا المقام مربع من كل جهة: نصف ذراع وربع ذراع، وموضع غوص القدمين ملبس بالفضة، وعمقه

---

(١) أخبار مكة (٢/ ٣٨).

(٢) مثير العزم الساكن (٢/ ٣٧).

(٣) رحلة ابن جبير الأندلسي (ص٧٣).

من فوق الفضة: سبعة قراريط ونصف قراط من ذراع القماش)[١].

وقال ابن بشر النجدي: (وصارت الصخرة والقدمان الشريفتان بارزتان[٢]، ورآها الناس من أهل مكة وغيرهم، ورأيتها وهي صخرة بيضاء مربعة، طولها نحو الذراع وعليها سبيكة صفراء لا أدري أذهب أم صفر مستديرة بالصخرة مكتوب في السبيكة: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل الآيات:١٢٠-١٢٣]، وعلى القدمين الشريفين تراب، ولا رأيت ما حواليهما، وبين السبيكة ورأس الصخرة التي فيها القدمان نحو أربع أصابع)[٣].

وقال حسين عبدالله باسلامة: (وأما صفة حجر المقام ومقاسه، فهو حجر رخو من نوع حجر الماء، ولم يكن من الحجر الصوان، وهو مربع على وجه الإجمال، ومساحته ذراع يد في ذراع يد طولاً وعرضاً وارتفاعاً أو نحو خمسين سنتيمتراً في مثلها طولاً وعرضاً وارتفاعاً، وفي وسطه أثر قدمي إبراهيم الخليل ﷺ، وهي حفرتان على شكل بيضاوي مستطيل قد حفرهما الناس بمسح الأيدي ووضع ماء زمزم فيهما مرات عديدة فنتج من كثرة مرور الأيدي محو أثر القدمين واستبدل موضعها حفرتان كما دلت على ذلك الروايات المتقدمة في أول الباب، وقد رأيت حجر المقام بعيني سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف (**١٣٣٢هـ**) بصحبة المرحوم صاحب الفضيلة رئيس

---

(١) هداية السالك (٣/ ١٣٥١).

(٢) هكذا، والصواب: (بارزتين).

(٣) عنوان المجد في تاريخ نجد (١/ ٣١٥).

السدنة في تلك السنة الشيخ محمد صالح بن أحمد بن محمد الشيبي فوجدته مصفحاً بالفضة وهو موجود على قاعدة وشكله مربع كما وصفته ولونه بين البياض والسواد والصفرة، ورأيت أثر القدمين)[١].

وقد ضبط وصفه، وقياسه محمد طاهر الكردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: (أما مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام فهو حجر لونه ما بين الصفرة والحمرة، وهو إلى البياض أقرب، ويمكن أن يحمله أضعف الرجال وهو حجر ليس بصوان.

وأما حجم حجر المقام الكريم فهو يشبه المكعب، ارتفاعه عشرون سنتيمتراً، وطول كل ضلع من أضلاعه الثلاثة من جهة سطحه ستة وثلاثون سنتيمتراً، وطول ضلعه الرابع ثمانية وثلاثون سنتيمتراً، فيكون مقدار محيطه من جهة السطح مائة وستة وأربعين سنتيمتراً.

وأسفل المقام أوسع بقليل من أعلاه، فيكون مقدار محيطه من جهة القاعدة نحو: مائة وخمسين سنتيمتراً.

وفي هذا الحجر الشريف غاصت قدما خليل الله سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام مقداراً كبيراً إلى نصف ارتفاع الحجر، فعمق إحدى القدمين عشرة سنتيمترات، وعمق الثانية تسعة سنتيمترات، ولم نشاهد أثراً لأصابع القدمين مطلقاً، فقد انمحى من طول الزمن ومسح الناس بأيديهم، وأما موضع العقبين: فلا يتضح إلا لمن دقق النظر وتأمل وحافة القدمين الملبستين بالفضة أوسع من بطنهما من كثرة مسح الناس بأيديهم.

وطول كل واحدة من القدمين من سطح الحجر والفضة سبعة وعشرون سنتيمتراً، وعرض كل واحدة منهما أربعة عشر سنتيمتراً، أما قياسهما من باطن

(١) تاريخ عمارة المسجد الحرام (ص١٢٤، ١٢٥).

القدمين من أسفل الفضة النازلة فيهما، فطول كل واحدة منهما اثنان وعشرون سنتيمتراً، وعرض كل واحدة منهما أحد عشر سنتيمتراً.

وما بين القدمين فاصل مستدق نحو سنتيمتر واحد، وقد استدق هذا الفاصل من أثر مسح الناس له بأيديهم للتبرك، وكذلك اتسع طول القدمين وعرضهما من أعلاهما بسبب المسح أيضاً، ومع أنه قد مر على حجر المقام الشريف أكثر من أربعة آلاف سنة، فإن معالمه وهيئة القدمين واضحة بينة لم تتغير ولم تتبدل، وتبقى كذلك إلى يوم القيامة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران من الآية:٩٧][١].

* * * * *

(١) مقام إبراهيم عليه السلام (ص١١٣، ١١٤)، والتاريخ القويم (ص٣١٠، ٣١١).

المبحث الثاني: تحديد موقع مقام إبراهيم

مقام إبراهيم عليه السلام كما لا يخفى في المسجد الحرام قبالة الجهة الشرقية -التي فيها الباب- من الكعبة المشرفة.

وقد حدد مكانه طائفة من أهل العلم عن طريق تحديد المسافة بينه وبين مواضع مختلفة من الحرم كجدار الكعبة، والشاذروان(١)، والركنين، وبئر زمزم، وغير ذلك من معالم الحرم، وكانت هذه القياسات بوحدات قياسية مختلفة، ولذلك حصل بينها تفاوت بسيط.

قال الأزرقي: (وذرع ما بين الركن الأسود إلى مقام إبراهيم عليه السلام تسعة وعشرون ذراعاً وتسع أصابع، وذرع ما بين جدار الكعبة من وسطها إلى المقام سبعة وعشرون ذراعاً، وذرع ما بين شاذروان الكعبة إلى المقام ستة وعشرون ذراعاً ونصف، ومن الركن الشامي إلى المقام ثمانية وعشرون ذراعاً وتسع عشرة إصبعاً)(٢).

وقال: (ومن المقام إلى جدار المسجد الذي يلي المسعى مائة ذراع وثمانية وثمانون ذراعاً، ومن المقام إلى الجدار الذي يلي باب بني جمح مائتا ذراع وثمانية عشر ذراعاً، ومن المقام إلى الجدار الذي يلي دار الندوة مائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً، ومن المقام إلى الجدار الذي يلي الصفا مائة ذراع وأربعة وستون ذراعاً ونصف، ومن المقام إلى جدار حجرة زمزم اثنان وعشرون ذراعاً، ومن المقام إلى حرف بئر زمزم أربعة وعشرون ذراعاً وعشرون إصبعاً)(٣).

---

(١) هو البناء الذي يحيط بأسفل جدار الكعبة مما يلي المطاف من جهاتها الثلاث: الشرقية والغربية والجنوبية. **انظر**: تاريخ مكة للأزرقي (١/ ٣٠٩، ٣١٠)، شفاء الغرام (١/ ١١٢، ١١٣).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٨٥).

(٣) المصدر السابق (٢ / ٨٦).

وقال محمد بن أحمد المقدسي: (والمقام بإزاء وسط البيت الذي فيه الباب، وهو أقرب إلى البيت من زمزم.)[١].

وقال القاضي عز الدين بن جماعة: (والمقام اليوم في صندوق من حديد، حوله شباك من حديد، عرض الشباك عن يمين المصلى ويساره خمسة أذرع وثمن ذراع، وطوله إلى جهة الكعبة خمسة أذرع إلا قيراطين، وخلف الشباك المصلى وهو محوز بعمودين من حجارة وحجرين من جانبي المصلين وطول المصلى خمسة أذرع وسدس ذراع، ومن صدر الشباك الذي داخله المقام إلى شاذروان الكعبة: عشرون ذراعاً وثلثا ذراع وثمن ذراع، كل ذلك بالذراع المتقدم ذكره)[٢].

قال تقي الدين الفاسي: (وقد حررنا بعض ما حرره الأزرقي في هذا المعنى، فكان ما بين ركن الكعبة الذي فيه الحجر الأسود وبين الركن اليماني من أركان الصندوق الذي فيه المقام من داخل الشباك الذي فيه الصندوق: أربعة وعشرون ذراعاً إلا سدس ذراع، وكان ذرع ما بين وسط جدار الكعبة الشرقي إلى وسط الصندوق المقابل له: اثنين وعشرين ذراعاً إلا ربع ذراع، وكان ما بين ركن الكعبة الشامي الذي يلي الحِجْر-بسكون الجيم- وركن الصندوق الشامي: ثلاثة وعشرون ذراعاً، وكان مما بين ركن الصندوق الشرقي إلى ركن البيت الذي فيه بئر زمزم المقابل له: خمسة عشر ذراعاً إلا ثلث ذراع، وكل ذلك بذراع الحديد المتقدم ذكره.)[٣].

(١) أحسن التقاسيم (ص٩٩).

(٢) هداية السالك (٣/ ١٣٥١).

(٣) شفاء الغرام (١/ ٣٩٠، ٣٩١).

وقال محمد طاهر الكردي: (لقد ذرعنا في أول جمادى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وألف(١٣٧٧هـ)، ما بين شاذروان الكعبة وبين شباك مقام إبراهيم عليه السلام المقابل للكعبة وللحفرة التي عندها، فكان القياس أحد عشر متراً)[١].

□ وقد اختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في موضع المقام الذي هو فيه اليوم، هل كان هو مكانه أصلاً؟ أم أنه نقل إليه، ومن نقله؟.

وقد وجدت الإمام محمد بن محمد العمري الدمشقي الشافعي ثم الشيرازي المعروف بابن الجزري رحمه الله (ت-٨٣٣هـ) أكثر من فصل في أقوال هذه المسألة -فيما نقله عنه السنجاري- حيث جعلها في خمسة أقوال:

(الأول: أن عمر رضي الله عنه أول من أخره.

الثاني: أن المقام كان في زمن إبراهيم عليه السلام بمكانه اليوم، ثم نقل في الجاهلية فألصق بالبيت، وبقي كذلك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأبي بكر رضي الله عنه إلى زمن عمر رضي الله عنه حيث رده إلى هذا الموضع.

الثالث: أن الناقل له النبي صلى الله عليه وسلم من عند البيت إلى هذا الموضع.

الرابع: أن عمر رضي الله عنه نقل المقام أولاً إلى موضعه، فلما أخذه السيل أعاده إلى موضعه بعد سؤاله عن موضعه.

الخامس: أن المقام كان في موضعه هذا زمن إبراهيم عليه السلام، وبقي على ذلك إلى سيل أم نهشل، فأعاده عمر رضي الله عنه إلى محله الذي كان فيه.)[٢].

---

(١) التاريخ القويم (٢/ ٣٠٥).
(٢) منائح الكرم (١/ ٥١٩).

وبعد التأمل في أقوال أهل العلم في هذه المسألة، وأدلة هذه الأقوال، وجدت أنها ترجع إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أن المقام كان في موضعه الذي هو فيه اليوم، وأن عمر ﷺ رده إليه.

الثاني: أن المقام كان لاصقاً بالبيت، وأن النبي ﷺ أخره إلى مكانه الذي هو فيه اليوم.

الثالث: أن المقام كان لاصقاً بالبيت، وأن عمر ﷺ أخره إلى مكانه الذي هو فيه اليوم.

استدل أصحاب القول الأول بالأدلة التالية(١):

الأول: قال الأزرقي: حدثني جدي حدثنا داود بن عبدالرحمن عن ابن جريج عن كثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن أبيه عن جده قال: كانت السيول تدخل المسجد الحرام من باب بني شيبة الكبير قبل أن يردم عمر بن الخطاب الردم الأعلى، وكان يقال لهذا الباب باب السيل، قال: فكانت السيول ربما دفعت المقام عن موضعه وربما نحته إلى وجه الكعبة حتى جاء سيل في خلافة عمر بن الخطاب ﷺ يقال له سيل أم نهشل -وإنما سمي بأم نهشل أنه ذهب بأم نهشل ابنة عبيدة بن أبي أحيحة سعيد بن العاصي فماتت فيه-، فاحتمل المقام من موضعه هذا فذهب به حتى وجد بأسفل مكة فأتى به فربط إلى أستار الكعبة في وجهها، وكتب في ذلك إلى عمر ﷺ، فأقبل

(١) **انظر**: تاريخ مكة للأزرقي (٢/ ٣٣-٣٦)، تاريخ مكة للفاكهي (١/ ٤٥٤-٤٥٦)، القرى للطبري (ص٣٤٤-٣٤٦)، شفاء الغرام للفاسي (١/ ٣٩١-٣٩٧)، مقام إبراهيم للمعلمي (ص٥٥-٦٦)، نقض المباني لابن حمدان (ص٢٥-٤٤)، الجواب المستقيم لمحمد بن إبراهيم (ص٢٥-٤١)، تاريخ عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة (ص١١٧-١٢٤)، التاريخ القويم للكردي (٢/ ٣١٣-٣٢٢).

عمر فزعاً، فدخل بعمرة في شهر رمضان، وقد غبي موضعه وعفاه السيل، فدعا عمر بالناس فقال: انشد الله عبداً عنده علم في هذا المقام، فقال المطلب بن أبي وداعة السهمي: أنا يا أمير المؤمنين عندي ذلك فقد كنت أخشى عليه هذا فأخذت قدره من موضعه إلى الركن، ومن موضعه إلى باب الحجر، ومن موضعه إلى زمزم بمقاط، وهو عندي في البيت، فقال له عمر: فاجلس عندي وأرسل إليها فأتى بها، فمدها، فوجدها مستوية إلى موضعه هذا، فسأل الناس، وشاورهم، فقالوا: نعم هذا موضعه، فلما استثبت ذلك عمر ﷺ وحق عنده أمر به فاعلم ببناء ربضة تحت المقام ثم حوله، فهو في مكانه هذا إلى اليوم(١).

الثاني:

أخرج الأزرقي، والفاكهي(٢) كلاهما من طريق محمد بن أبي عمر حدثنا سفيان عن حبيب بن أبي الأشرس قال: كان سيل أم نهشل قبل أن يعمل عمر بن الخطاب ﷺ الردم بأعلى مكة، فاحتمل المقام من مكانه، فلم يدر أين موضعه، فلما قدم عمر بن الخطاب ﷺ مكة سأل: من يعلم موضعه؟ فقام المطلب بن أبي وداعة السهمي، فقال: أنا يا أمير المؤمنين، قد كنت قدرته وذرعته بمقاط -وتخوفت هذا عليه- من الحجر إليه، ومن الركن إليه، ومن وجه الكعبة، قال: ائت به، فجاء به فوضعه في موضعه هذا وعمل الردم عند ذلك.

قال سفيان: فذلك الذي حدثنا هشام بن عروة عن أبيه قال: إن المقام كان

(١) أخبار مكة (٢/ ٣٣، ٣٤).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٣٥)، أخبار مكة (١/ ٤٥٦، ٤٥٧).

عند سقع البيت، فأما موضعه الذي هو موضعه فموضعه الآن، وأما ما يقول الناس إنه كان هناك فلا. وذكر عمرو بن دينار نحو حديث ابن أبي الأشرس هذا لا أميز أحدهما من صاحبه.

وقال الفاكهي[١]: حدثنا الزبير بن أبي بكر حدثنا عبدالرحمن بن المغيرة الحزامي عن عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه نحوه. وزاد فيه: فقال رجل من آل عائذ بن عبدالله ابن مخزوم: أنا والله يا أمير المؤمنين أعلم بموضعه الأول، ثم ذكر نحو حديث ابن عيينة.

وقال الفاكهي: حدثنا الزبير بن أبي بكر حدثني يحيى بن محمد عن سليم بن مسلم عن عمر بن قيس عن عمرو بن دينار قال: كان المقام في موضعه الذي هو به اليوم، وكانت السيول قبل أن يحصن المسجد تدخله فتدفعه من موضعه، وتخرجه حتى جاء سيل عظيم في ولاية عمر بن الخطاب ﷺ فدفعه حتى ألصقه بالكعبة، فبلغ ذلك عمر ﷺ فخرج عمر ﷺ فزعاً حتى قدم مكة، وهو يريد إعادته إلى موضعه الذي كان فيه، فطلب علم ذلك فجاءه المطلب بن أبي وداعة -وكان مسناً- بذلك[٢].

الثالث:

قال الأزرقي: حدثني جدي حدثنا عبدالجبار بن الورد سمعت ابن أبي مليكة يقول: موضع المقام هذا الذي هو به اليوم هو موضعه في الجاهلية، وفي عهد النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر ﷺ، إلا أن السيل ذهب به في خلافة عمر فجعل في وجه الكعبة حتى قدم عمر فرده بمحضر الناس[٣].

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥٥).

(٣) أخبار مكة (٢/ ٣٥).

الرابع:

قال الأزرقي: حدثني جدي قال حدثنا سليم بن مسلم عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله ابن السايب وكان يصلي بأهل مكة فقال: أنا أول من صلى خلف المقام حين رد في موضعه هذا، ثم دخل عمر وأنا في الصلاة فصلى خلفي صلاة المغرب(١).

الخامس:

قال الأزرقي: حدثني جدي حدثنا داود بن عبدالرحمن عن ابن جريج عن محمد ابن عباد عن جعفر عن ابن السايب أن النبي ﷺ صلى يوم الفتح في وجه الكعبة حذو الطرقة البيضاء، ثم رفع يديه فقال هذه القبلة...، -وفيه قال-: قال داود وكان ابن جريج يشير لنا إلى هذا الموضع، ويقول: هذا الموضع الذي صلى فيه النبي ﷺ، وهو الموضع الذي جعل فيه المقام حين ذهب به سيل أم نهشل إلى أن قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرده إلى موضعه الذي كان فيه في الجاهلية، وفي عهد النبي ﷺ، وأبي بكر رضي الله عنه، وبعض خلافة عمر رضي الله عنه إلى أن ذهب به السيل(٢).

السادس:

أخرج ابن سعد عن مجاهد قال عمر بن الخطاب: من له علم بموضع المقام حيث كان، فقال أبووداعة بن صبيرة السهمي: عندي يا أمير المؤمنين قدرته إلى الباب، وقدرته إلى ركن الحجر، وقدرته إلى الركن الأسود، وقدرته إلى زمزم فقال عمر: هاته. فأخذه عمر، فرده إلى موضعه اليوم للمقدار الذي

(١) المصدر السابق (٢/ ٣٦).

(٢) أخبار مكة (١/ ٣٥١).

جاء به أبووداعة[١].

السابع:

قال محب الدين الطبري: وسياق لفظ حديث الصحيح الطويل[٢]، وما روي نحوه، يشهد بترجيح قول ابن أبي مليكة. وذلك قوله: ثم تقدم إلى مقام إبراهيم، وقرأ ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ [سورة البقرة من الآية: ١٢٥]، فجعل المقام بينه وبين الكعبة.

والمتبادر إلى الفهم عند سماع هذا اللفظ، أنه لم يكن حينئذ ملصقاً بالبيت، لأنه لا يقال في العرف: تقدم إلى كذا، فجعله بينه وبين كذا، إلا فيما يمكن أن يقدمه أمامه، وأن يخلفه خلفه، وإذا كان ملصقاً تعين التقديم لا غير[٣].

مناقشة أدلة هذا القول:

فالأول: يجاب عنه بأجوبة منها:

١- أن هذه القصة بهذا السياق المفصل لم يروها إلا الأزرقي، وهو لم يوثقه أحد من الأئمة، بل قال الفاسي: (لم أر من ترجم له، وإني لأعجب من ذلك)[٤].

فهو على قاعدة أئمة الحديث مجهول الحال، وقد تفرد بهذا السياق.

٢- أن ابن جريج على إمامته مشهور بالتدليس، ولم يصرح هنا بالسماع من كثير بن كثير.

---

(١) الدر المنثور للسيوطي (١/ ٢٩٣).
(٢) حديث جابر رضي الله عنه في صفة حج النبي ﷺ أخرجه أحمد (١/ ٣٢٠)، و مسلم (١٢١٨) وغيرهما.
(٣) القرى لقاصد أم القرى (ص٣٣٦).
(٤) العقد الثمين (٢/ ٤٩).

٣- كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي القرشي المكي، مجهول الحال. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحافظ في التقريب: مقبول[١].

٤- في سياق ذكر المطلب للقصة جاء ما يوحي بظاهره أن المُخبرَ غيرُهُ: (فقال المطلب بن أبي وداعة السهمي... فقال له عمر) وهذا يريب في قوله في السند (عن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن أبيه عن جده) ويشعر بأن الحكاية منقطعة.

في رواية كثير هذه أن أباه المطلب هو الذي قاس ذلك، وفي رواية مجاهد عند ابن سعد أن الذي قاسه أبووداعة السهمي والد المطلب، وعند الفاكهي وابن الجوزي في رواية أبي الزناد أن الذي قاسه رجل من آل عائذ بن عبدالله بن عمر بن مخزوم، وهذا اضطراب في الروايات المتعلقة بالقياس يضعفها.

وأجيب بأن رواية مجاهد عند ابن سعد لا يعرف لها إسناد بل الذي صح عن مجاهد أن الذي قاس هو المطلب كما جاء عند عبدالرزاق[٢]، ورواية ابن أبي الزناد ضعيفة، فلا يمكن أن يعارض بمثلهما هذا الأثر.

وتعقب بأن أثر مجاهد عند عبدالرزاق جاء فيه أن المقام كان إلى جنب البيت، وهو حجة عليكم فلا يمكنكم الاستدلال بجزء منه وترك آخر.

وأثر مجاهد غير المسند، وأثر ابن أبي الزناد قد ذكرا في أدلتكم فإما أن يضعفا، أو يستدل بهما، أو يلزم التناقض.

٥- قد صح عن ابن جريج قوله: سمعت عطاء، وغيره من أصحابنا

---

(١) **انظر**: الثقات لابن حبان (٥/ ٣٣١)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٦١)، تهذيب التهذيب (٨/ ٣٧٤)، التقريب (٥٦٦٧).

(٢) المصنف (٥/ ٤٧).

يزعمون أن عمر أول من رفع المقام فوضعه موضعه الآن، وإنما كان في قبل الكعبة.وهذا مشعر باعتماده له.

٦- على فرض ثبوته فليس فيه ما يدل على أن عمر ﷺ أعاد المقام إلى مكانه الذي كان فيه على عهد النبي ﷺ أو قبله، وقد جاء عن جماعة من التابعين وغيرهم أن عمر أول من أخر المقام، كما جاء عن سفيان بن عيينة في رواية ابن أبي حاتم عنه أن سؤال عمر ﷺ إنما هو عن الموضع الذي وضعه فيه أول مرة ليضعه فيه المرة الثانية كما سيأتي.

والثاني: يجاب عنه بما يلي:

١-هذا الأثر ضعيف جداً في إسناده حبيب بن أبي الأشرس متروك الحديث[١].

٢- متابعة عمرو بن دينار في هذا الأثر لا يمكن الاعتماد عليها في الدلالة اللفظية على المراد، لأن سفيان رحمه الله لم يميز بين الروايتين.

٣- على فرض ثبوته فإن ما ذكره حبيب، وعمرو من سؤال عمر ﷺ عن موضع المقام لا يدل على أن مراد عمر موضع المقام في عهد الرسول ﷺ أو قبله بل الذي دلت عليه رواية ابن أبي حاتم عن سفيان بن عيينة أن سؤال عمر ﷺ إنما هو عن الموضع الذي وضعه فيه أول مرة ليضعه فيه المرة الثانية كما سيأتي.

٤- أثر أبي الزناد ضعيف في إسناده:

عبدالرحمن بن المغيرة بن عبدالرحمن القرشي الأسدي الحزامي

(١) **انظر**: ميزان الاعتدال (٢/ ١٨٨)، لسان الميزان (٢/ ٢٠٣).

أبوالقاسم المدني. ذكره بن حبان في كتاب الثقات، وقال في التقريب: صدوق[١].

وعبدالرحمن بن أبي الزناد واسمه عبدالله بن ذكوان القرشي مولاهم أبومحمد المدني.

قال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وفي حديثه ضعف. قال أحمد: مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث ليس بشيء، وقال في أخرى: ضعيف، وقال في ثالثة: لا يحتج بحديثه. وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً. وقال أبوحاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي لا يحتج بحديثه. وقال ابن عدي: وبعض ما يرويه لا يتابع عليه. وقال في التقريب: صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد[٢].

أبوالزناد عبدالله بن ذكوان القرشي مولاهم، لم يدرك عمر رضي الله عنه[٣].

٥- أثر الفاكهي عن عمرو بن دينار ضعيف جداً في إسناده:

سليم بن مسلم الخشاب المكي. قال أحمد: لا يساوي حديثه شيئاً، وقال ابن معين: جهمي خبيث، وفي أخرى: ليس بثقة. وقال النسائي: متروك[٤].

وعمر بن قيس المكي، أبوحفص المعروف بسَنْدل. متروك[٥].

---

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (١٧/ ٤٢٣)، تهذيب التهذيب (٦/ ٢٤٥)، التقريب (٤٠٤١).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (١٧/ ٩٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٧)، التقريب (٣٨٨٦).

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (١٤/ ٤٧٦)، تحفة التحصيل (ص٢٣٩).

(٤) **انظر**: الكامل في الضعفاء (٣/ ٣١٩)، الجرح والتعديل (٤/ ٣١٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٢)، لسان الميزان (٣/ ١٣٤).

(٥) **انظر**: تهذيب الكمال (٢١/ ٤٨٧)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤١٥)، التقريب (٤٩٩٣).

والثالث: يجاب عنه بما يلي:

١-تفرد بهذا الأثر الأزرقي، وقد تقدم ذكر حاله.

٢ -عبدالجبار بن الورد القرشي المخزومي مولاهم المكي. وثقه أحمد، وابن معين، وأبوحاتم، وأبوداود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان. وقال ابن المديني: لم يكن به بأس. وقال البخاري: يخالف في بعض حديثه. وقال الدارقطني: لين الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويهم. وقال ابن عدي: هو عندي لا بأس به يكتب حديثه. وقال في التقريب: صدوق يهم[1].

ومثله لا يقبل تفرده بخبر كهذا عن ابن أبي مليكة رحمه الله، ولعل الحمل فيه على الأزرقي الحفيد.

٣ -أن ما قاله ابن أبي مليكة على فرض ثبوته عنه لم يأخذه عن الصحابة، بل فهمه من سياق رواية كثير بن المطلب عن أبيه في قصة احتمال سيل أم نهشل المقام، ولا يمكن أن يقدم هذا الفهم على صريح رواية أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في أن المقام كان ملصقاً بالبيت زمن النبي ﷺ، وأبي بكر، ثم أخره عمر رضي الله عنه. وما قاله مجاهد، وعطاء، وعروة بن الزبير، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

وأجيب بعدم التسليم بثبوته عن عائشة رضي الله عنها كما سيأتي.

والرابع:

في إسناده: سليم بن مسلم الخشاب المكي. متروك وقد تقدم ذكره.

كما أن الرواية التي ساقها الأزرقي قبل هذه الرواية وبنفس إسناده جاء فيها:

---

(١) **انظر**: التاريخ الكبير (٦/ ١٠٧)، الجرح والتعديل (٦/ ٣١)، ثقات بن حبان (٧/ ١٣٦)، تهذيب الكمال (١٦/ ٣٦٩)، تهذيب التهذيب (٦/ ٩٦)، التقريب (٣٧٦٩).

(فكنت أول من صلى خلف المقام حين **حول** إلى موضعه) بدل: (أنا أول من صلى خلف المقام حين **رد** في موضعه هذا)!!.

والخامس:

هذا الأثر-إسناده نفس إسناد الخبر الأول: الأزرقي عن داود عن ابن جريج!- تفرد به الأزرقي، وقد تقدم ذكر حاله، وهو معارض لما أخرجه عبدالرزاق، وغيره عن ابن جريج قال: سمعت عطاء، وغيره من أصحابنا يزعمون أن عمر أول من رفع المقام فوضعه موضعه الآن، وإنما كان في قبل الكعبة.

والسادس:

لم أقف عليه مسنداً، وقد بحثت عنه في المطبوع من الطبقات فلم أجده.

وقد جاء عن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ نحواً من هذا الأثر كما سيأتي إلا أنه جاء في أوله: (كان المقام إلى جنب البيت)!.

السابع:

الذي جاء في صحيح مسلم من حديث جابر في صفة حجه ﷺ بعد ذكر الطواف: (ثم نفذ إلى مقام إبراهيم....فجعل المقام بينه وبين القبلة) هكذا.

وأما كلمة (تقدم) -إن صحت- فدلالتها على الملاصقة أقرب، لأنه كان في الطواف فأنهاه عند الركن، فإذا واصل مشيه بعد ذلك إلى يمنة الباب، فهذا تقدم، ولو كان المقام حينئذ في موضعه الآن لكان المشي إليه مشياً عن الكعبة، فكان حقه أن يقال: (تأخر).

وأما قوله: (فجعل المقام بينه وبين الكعبة) فلا يخفى أن المصلي إلى

المقام إذا كان بلصق الكعبة: إما أن يكون عن يمينه، أو عن يساره، أو عن خلفه، فإذا كان خلفه فقد جعله بينه وبين الكعبة.

أدلة القول الثاني[١] :

الدليل الأول:

أخرج ابن أبي داود من طريق شريك بن عبدالله عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد قال: كان المقام إلى لزق البيت، فقال عمر بن الخطاب ﷺ لرسول الله ﷺ : لو نحيته من البيت ليصلي إليه الناس، ففعل ذلك رسول الله ﷺ، فأنزل الله ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة من الآية: ١٢٥][٢].

وكذا الحافظ أبوبكر بن مردويه ولفظه: عن مجاهد قال: قال عمر بن الخطاب: يا رسول الله لو صلينا خلف المقام فأنزل الله ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ فكان المقام عند البيت، فحوله رسول الله ﷺ إلى موضعه هذا. قال مجاهد: وكان عمر يرى الرأي فينزل به القرآن[٣].

الدليل الثاني:

ذكر موسى بن عقبة في مغازيه في خبر فتح مكة. فيما نقله عنه ابن كثير في معرض ذكره لخبر فتح مكة-: (وقال موسى بن عقبة: ...، وأخر المقام إلى مقامه اليوم، وكان ملصقاً بالبيت.)[٤].

(١) **انظر**: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٨)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣٠٧)، مقام إبراهيم للمعلمي (ص٦٦-٦٧)، الجواب المستقيم لمحمد بن إبراهيم (ص٢٢-٢٥).

(٢) كتاب المصاحف (١/ ٤٠٧).

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٨).

(٤) البداية والنهاية (٤/ ٣٠٠).

وكذا التقي الفاسي-: (وكانوا زعموا أن المقام لاصق في الكعبة فأخره رسول الله ﷺ في مكانه هذا)[١].

كما نقل الفاسي[٢] أيضاً من كتاب "دلائل القبلة" لمحمد بن سراقة العامري أن النبي ﷺ نقل المقام إلى الموضع الذي هو فيه الآن بعد صلاة ركعتي الطواف خلفه، ونزول قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة من الآية: ١٢٥].

مناقشة أدلة هذا القول:

فالأول:

ضعيف الإسناد لأن مداره على شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي. وهو ضعيف مختلط، وقد تقدم ذكره.

وإبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبوإسحاق الكوفي. قال فيه سفيان الثوري: لا بأس به. وقال يحيى القطان: لم يكن بقوي. وقال أحمد: لا بأس به. وقال ابن معين: ضعيف. وقال العجلي: جائز الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث. وقال في آخرى: ليس به بأس. وقال ابن عدي: يكتب في الضعفاء. وقال في التقريب: صدوق لين الحفظ[٣].

وقد خالف حميداً الأعرج فيه عن مجاهد كما سيأتي، ولعل هذا التخليط من شريك بن عبدالله.

---

(١) شفاء الغرام (١/ ٣٩٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٩٤-٣٩٥).

(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (٢/ ٢١١)، تهذيب التهذيب (١/ ١٥١)، التقريب (٢٥٦).

الثاني:

موسى بن عقبة ثقة أدرك بعض الصحابة، لكن ذكروا أنه تتبع المغازي بعد كبر سنه، فربما يسمع ممن هو دونه، وقد قال: (زعموا)، ولم يذكر لهذا الخبر إسناداً.

وقد روي عن شيخه عروة بن الزبير، وغيره ما يخالف ذلك.

وقد جاء أيضاً عند ابن سعد -في معرض ذكره لخبر فتح مكة- نحوه، وفيه: (وكان أعظمها هبل، وهو وجاه الكعبة، ثم جاء إلى المقام وهو لاصق بالكعبة، فصلى خلفه ركعتين)(١)، وليس فيه ذكر تحويل النبي ﷺ له.

وقول العامري يرِد عليه ما تقدم، والظاهر من سياقه للخبر أن ذلك كان في حجة الوداع، وعليه فتكون هذه الزيادة منكرة في خبر حجة الوداع.

أدلة القول الثالث(٢):

الدليـل الأول:

قال الحافظ أبوبكر أحمد بن علي بن الحسين البيهقي أخبرنا أبوالحسين بن الفضل القطان أخبرنا القاضي أبوبكر أحمد بن كامل حدثنا أبوإسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي حدثنا أبوثابت حدثنا الدراوردي عن هشام بن

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/ ١٣٦).

(٢) **انظر**: تاريخ مكة للفاكهي (١/ ٤٥٤-٤٥٦)، القرى للطبري (ص٣٤٥-٣٤٦)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٧-٤١٨)، فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣٠٧-٣٠٩)، شفاء الغرام للفاسي (١/ ٣٩١-٣٩٧)، مقام إبراهيم للمعلمي (ص٦٧-٧١)، الجواب المستقيم لمحمد بن إبراهيم (ص٤-٢١)، تاريخ عمارة المسجد الحرام لحسين باسلامة (ص١١٧-١٢٤)، التاريخ القويم للكردي (٢/ ٣١٣-٣٢٢)، تحقيق المقال لعبد الله آل محمود (ص٧٩-٩٠)، التنبيهات حول المقام ومنى للصالحي (٢٣-٣٨).

عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن المقام كان زمان رسول الله ﷺ، وزمان أبي بكر رضي الله عنه ملتصقاً بالبيت، ثم أخره عمر بن الخطاب رضي الله عنه[(١)].

وأخرجه الفاكهي: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب حدثنا عبدالعزيز بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه -قال عبدالعزيز- أراه عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن المقام كان في زمن النبي ﷺ إلى سقع البيت. وقال بعض المكيين كان بين المقام وبين الكعبة ممر العنز[(٢)].

الدليل الثاني:

أخرج عبدالرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر بعض خلافته كانوا يصلون صقع البيت حتى صلى عمر خلف المقام[(٣)].

وأخرج الأزرقي، والفاكهي[(٤)] من طريق ابن أبي عمر حدثنا ابن عيينة عن حبيب بن أبي الأشرس قال: كان سيل أم نهشل..-وفيه- قال سفيان: فذلك الذي حدثنا هشام بن عروة عن أبيه أن المقام كان عند سقع البيت، فأما موضعه الذي هو موضعه فموضعه الآن، وأما ما يقول الناس أنه كان هنالك موضعه فلا.

وأخرج أبوبكر بن أبي داود: حدثنا هارون بن إسحاق حدثنا عبدة عن هشام ابن عروة عن أبيه قال: كان رسول الله ﷺ يصلي إلى صقع البيت ليس

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤١٨)، ومسند الفاروق (١/ ٣١٩) كلاهما لابن كثير، ولم أجده في شيء من كتب البيهقي المطبوعة.
(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥٦).
(٣) المصنف (٥/ ٤٨).
(٤) أخبار مكة (٢/ ٣٥)، أخبار مكة (١/ ٤٥٥).

بينه وبين البيت شيء، وأبوبكر، وعمر رضي الله عنهما صدراً من أمارته، ثم إن عمر رد الناس إلى المقام، وتلا قوله ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية١٢٥][١].

الدليل الثالث:

أخرج الفاكهي: حدثنا الزبير بن أبي بكر حدثنا يحيى بن محمد بن ثوبان عن سليم عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير أنه قال: كان المقام في وجه الكعبة، وإنما قام عليه إبراهيم حين ارتفع البنيان، فأراد أن يشرف على البناء. قال: فلما كثر الناس خشي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن يطئوه بأقدامهم، فأخرجه إلى موضعه هذا الذي هو به اليوم حذاء موضعه الذي كان به قدام الكعبة[٢].

الدليل الرابع:

أخرج عبدالرزاق-، ومن طريقه أبوعروبة الحراني[٣]-: عن معمر عن حميد عن مجاهد قال: كان المقام إلى جنب البيت، وكانوا يخافون عليه غلبة السيول، وكانوا يطوفون خلفه، فقال عمر للمطلب بن أبي وداعة السهمي: هل تدري أين يكون موضعه الأول؟، قال: نعم، قدرت ما بينه وبين الحجر الأسود، وما بينه وبين الباب، وما بينه وبين زمزم، وما بينه وبين الركن عند الحجر، قال: فأين مقداره؟، قال: عندي، قال: تأتي بمقداره، فجاء بمقداره فوضعه موضعه الآن.

---

(١) مسند عائشة (١/ ٨٢).

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥٤).

(٣) المصنف (٥/ ٤٧)، الأوائل (ص١٣٣ رقم ١١٠).

الدليل الخامس:

أخرج عبد الرزاق -ومن طريقه الإمام أحمد، وأبوعروبة الحراني[١]- عن ابن جريج قال: سمعت عطاء وغيره من أصحابنا يزعمون أن عمر أول من رفع المقام فوضعه موضعه الآن، وإنما كان في قبل الكعبة.

وأخرجه الفاكهي: حدثنا محمد بن صالح حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال: سمعت عطاء وغيره من أصحابنا أن عمر رضي الله عنه فذكر مثله[٢].

الدليل السادس:

أخرج عبدالرزاق عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر وعمرو بن عبدالله بن صفوان وغيرهما أن عمر قدم فنزل في دار ابن سباع، فقال: يا أبا عبدالرحمن لعبدالله بن السائب، فأمره أن يجعل المقام في موضعه الآن، قال: وكان عمر اشتكى رأسه، فقال: يا أبا عبدالرحمن صل بالناس المغرب، قال: فصليت وراءه، وكنت أول من صلى وراءه حين وضع، ثم قال: فأحسست عمر وقد صليت ركعة، فصلى ورائي ما بقي[٣].

وأخرجه الأزرقي: حدثني محمد بن يحيى حدثنا سليم بن مسلم عن ابن جريج عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبدالله بن صفوان أنه قال: أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه عبدالله بن السايب العابدي وعمر نازل بمكة في دار ابن سباع بتحويل المقام إلى موضعه الذي هو فيه اليوم، قال: فحوله ثم صلى المغرب، وكان عمر قد اشتكى رأسه، قال: فلما صليت ركعة جاء عمر فصلى

---

(١) المصنف (٥/ ٤٨)، فضائل الصحابة (١/ ٣٢٤)، الأوائل (ص١٣٣ رقم ١١١).
(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥٤).
(٣) المصنف (٥/ ٤٨، ٤٩).

ورائي، قال: فلما قضى صلاته، قال عمر: أحسنت، فكنت أول من صلى خلف المقام حين حول إلى موضعه.عبدالله بن السايب القائل[١].

الدليل السابع:

روى عبدالرزاق عن جعفر عن عطاء بن السائب أنه رأى سالم بن عبدالله طاف مع هشام بن عبدالملك....، ثم قال: إن المقام كان ها هنا ليس بينه وبين البيت إلا مقدار أربع أذرع، فلما كَثُر الناس وتضيقوا حَمَله عمر ﷺ فجعله ها هنا في هذا المكان الذي هو فيه[٢].

الدليل الثامن:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا ابن أبي عمر العدني قال: قال سفيان: كان المقام في سقع البيت على عهد النبي ﷺ فحوله عمر إلى مكانه بعد النبي ﷺ، وبعد قوله ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية١٢٥]. قال: ذهب السيل به بعد تحويل عمر إياه من موضعه هذا، فرده عمر إليه. وقال سفيان: لا أدري كم بينه وبين الكعبة قبل تحويله. قال سفيان: لا أدري أكان لاصقاً بها أم لا[٣].

الدليل التاسع:

قال مالك: بلغني أن عمر بن الخطاب لما ولي وحج ودخل مكة أخر المقام إلى موضعه الذي هو فيه اليوم، وقد كان ملصقاً بالبيت في عهد النبي ﷺ، وعهد أبي بكر وقبل ذلك، وكانوا قدموه في الجاهلية مخافة أن

(١) أخبار مكة (٢/ ٣٥، ٣٦).
(٢) فتح الباري لا بن رجب (٢/ ٣٠٩)، ولم أجد هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق.
(٣) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٧٢).

يذهب به السيل، فلما ولي عمر أخرج أخيوطة كانت في خزانة الكعبة قد كانوا قاسوا بها ما بين موضعه وبين البيت إذ قدموه مخافة السيل، فقاسه عمر فأخرجه إلى موضعه اليوم، فهذا موضعه الذي كان فيه في الجاهلية، وعلى عهد إبراهيم[١].

الدليل العاشر:

قال ابن الجوزي: أخبرنا محمد بن عبدالباقي حدثنا أبومحمد الجوهري أخبرنا ابن حيويه حدثنا أبوالحسن بن معروف حدثنا الحسين بن الفهم حدثنا محمد بن سعد عن أشياخ له أن عمر بن الخطاب ﷺ أخر المقام إلى موضعه اليوم، وكان لاصقاً بالبيت[٢].

الدليل الحادي عشر:

أخرج الإمام أحمد، والطبراني[٣]، كلاهما من طريق خصيف عن مجاهد عن ابن عمر أنه سأل بلالاً فأخبره أن رسول الله ﷺ ركع ركعتين جعل الإسطوانة عن يمينه، وتقدم قليلاً، وجعل المقام خلف ظهره.

هذا الحديث في قصة صلاة النبي ﷺ في الكعبة، وقوله (وجعل المقام خلف ظهره) أي جهة المقام، ويشعر هذا بقرب المقام من جدار الكعبة الذي استدبره النبي ﷺ بقرينة أنه أشار إليه في تحديد المكان، ولو كان المقام في مكانه الآن لبعد أن يستخدمه وحده في التحديد فإن بئر زمزم في نفس الاتجاه، ولكانت الإشارة إلى الباب أقرب وأوضح.

---

(١) المدونة الكبرى (٢/ ٤٥٢).

(٢) مثير العزم الساكن (٢/ ٣٧).

(٣) المسند (٦/ ١٤)، المعجم الكبير (١/ ٣٤٣).

مناقشة أدلة هذا القول:

الأول: في هذا الحديث اختلاف بين رواته فقد أخرجه الأزرقي، والفاكهي كلاهما من طريق محمد بن أبي عمر عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه مرسلاً. ليس فيه ذكر لعائشة رضي الله عنها.

فالاختلاف في هذا الحديث على هشام بن عروة:

فرواه عنه الدراوردي عن أبيه عروة عن عائشة رضي الله عنها. وقد رواه عن الدراوردي أبوثابت المديني، ويعقوب بن حميد إلا أن يعقوب شك في وصله.

ورواه سفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه مرسلاً[١]، وهو الصواب لأن ابن عيينة أثبت واتقن من الدراوردي، ولأن الدراوردي قد اختلف عليه في الوصل والإرسال.

وقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وحدثنا عن أبي ثابت محمد بن عبيد الله المديني عن عبدالعزيز بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة "أن المقام كان في زمان النبي ﷺ، وزمان أبي بكر ملتصقاً بالبيت ثم أخره عمر بن الخطاب رضي الله عنه" فسمعت أبا زرعة يقول: لا يرويه عن عائشة إنما يرويه عن هشام عن أبيه فقط[٢].

وعليه فهذا الأثر مرسل، ولا يصح عن عائشة رضي الله عنها فيبقى القول بين التابعين، وابن أبي مليكة من أكابرهم.

الثاني: قد بين سفيان بن عيينة مراد عروة بقوله (عند سقع البيت) يعني أنه وضعه عند سقع البيت بعد أن حمله السيل، إلى أن قدم عمر رضي الله عنه من المدينة

---

(١) تاريخ مكة للأزرقي (٢/ ٣٥)، تاريخ مكة للفاكهي (١/ ٤٥٦).

(٢) علل الحديث (١/ ٢٩٨).

فرده إلى موضعه. فعلم بهذا أن لا اختلاف بين ما قاله عروة وما رواه غيره من موضع المقام.

وأجيب بأن هذا التأويل محتمل في ظاهر هذه الرواية (رواية الأزرقي، والفاكهي) لكن النظر للأثر عن عروة بن الزبير بمجموع طرقه يوضح مقصوده رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أن عمر رضي الله عنه هو الذي أخر المقام ابتداء خاصة إذا حكمنا على حديث عائشة -الدليل الأول- بالإرسال وأنه من كلام عروة، وهذا هو الذي فهمه سفيان بن عيينة كما مر في الدليل الثامن.

الثالث: إسناد هذا الأثر ضعيف جداً لأن فيه سليم بن مسلم الخشاب: متروك الحديث، وقد تقدم ذكره.

الرابع: قول عمر رضي الله عنه: (هل تدري أين يكون موضعه الأول؟) دليل ظاهر على أن عمر رضي الله عنه أرجع المقام إلى مكانه الأول، ولم يؤخره ابتداء.

وأجيب بأن مكان المقام الأول يحتمل أن يكون مكانه الذي حوله إليه عمر قبل السيل، أو الذي كان فيه في الجاهلية، وفي حياة النبي صلى الله عليه وسلم .

وقوله في أول الخبر(كان المقام إلى جنب البيت) يدعم الأول، إضافة إلى الأدلة الأخرى المذكورة.

وعليه فيجمع بين هذه الأخبار بأن المقام كان إلى جنب البيت، فأخره عمر رضي الله عنه، فخافوا عليه من السيول، فقدَّره المطلب، وهذا على فرض ثبوت قصة القياس، فإن هذا أصح إسناد لها وهو مرسل كما ترى فإن مجاهداً لم يدرك أيام عمر رضي الله عنه[١].

---

(١) **انظر**: مقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٠)، تهذيب الكمال (٢٧/٢٢٨)، تحفة التحصيل (ص٤٧٨)

الخامس: قال فيه (يزعمون) والزعم إنما يطلق غالباً على ما لا صحة له من الكلام.

قال أبوالقاسم الأصبهاني: (الزعم حكاية قول يكون مظنة الكذب، ولهذا جاء في القرآن في كل موضع ذم القائلون به نحو قوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [التغابن: من الآية: ٧]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: من الآية: ٤٨]، ﴿كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: من الآية: ٢٢]، وغير ما آية...)[١].

وأجيب بأن الزعم لا يلزم منه التكذيب، وهذا أشهر من أن يستدل له، وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق القول.

قال الحافظ ابن حجر: (الزعم يطلق على القول المحقق أيضاً كما نقله أبوعمر الزاهد في شرح فصيح شيخه ثعلب، وأكثر سيبويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج.)[٢]، وقال: (وأهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق القول.)[٣].

كما أن هذا يلزم منه لازم باطل، وهو اتهام ابن جريج لعطاء وغيره من سادات التابعين بالكذب! على أن هذه الكلمة (يزعمون) لم ترد في رواية مكي بن إبراهيم عن عطاء.

السادس: هذا خبر مختصر لقصة القياس وإرجاع عمر رضي الله عنه للمقام، وقد أبانت الروايات الأخرى عن القصة، فيحمل هذا الأثر المختصر على المفصل.

وأجيب بأن قصة القياس وسببه في ثبوتها نزاع، وهذه رواية متصلة ليس

---

(١) المفردات في غريب القرآن (ص٢١٣).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٠).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٤٥)، **وانظر:** القاموس المحيط (ص١٤٤٣)، عمدة القاري (٢/ ٢٢).

فيها ذكر للقياس أصلاً، وليس فيها علة تأخير عمر ﷺ للمقام لكن العلة جاءت من طرق أخرى كما في خبر سالم بن عبدالله وغيره، والعلة ليست موضع النزاع هنا، وإنما النزاع في هل أخر عمر ﷺ المقام ابتداء أو أعادة لمكانه؟ وظاهر الخبر يؤيد الأول.

الثامن: يجاب عنه بما يلي:

١- يدل هذا الأثر عن سفيان أن عمر ﷺ حول المقام مرتين بعد النبي ﷺ وبعد نزول الآية، ولم نجد هذا في شيء من الروايات عن أحد من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم.

٢- أن هذا مخالف لما ثبت عن سفيان في أثره لسياق أثر عروة بن الزبير.

٣- أن هذا يكون مما حدث به سفيان بعد اختلاطه.

وأجيب بأن قول سفيان هذا هو محصلة فهمه لمجمل الأخبار التي رواها في هذا الباب، ولاشك أن فهم الراوي -لاسيما وهو من أكابر أهل العلم- مقدم على فهم غيره. والمناقضة بين روايته ورأيه في الباب لا يمكن القول بها لأن المصار إليه إما الجمع وهو ثابت هنا، أو طرحهما لأن المخرج واحد، فلا يمكن الاحتجاج برواية على أخرى.

الحادي عشر: ذكر المقام في هذا الخبر منكر، فقد أخرجه البزار[١] عن مجاهد بدون ذكر المقام، وقد جاء الحديث من طرق عن ابن عمر ﷺ في المسند[٢]، والصحيحين[٣]، وغيرها بدون ذكر المقام.

---

(١) المسند (٤/ ١٩٢).

(٢) المسند (٢/ ١١٣، ٦/ ١٣، ١٤).

(٣) صحيح البخاري (٣٩٧، ..)، وصحيح مسلم (١٣٢٩).

والحمل فيه على خصيف بن عبدالرحمن الجزري، لخص الإمام أبوحاتم ابن حبان رَحِمَهُ اللهُ حاله فقال: (تركه جماعة من أئمتنا، واحتج به آخرون، وكان خصيف شيخاً صالحاً فقيهاً عابداً إلا أنه يخطئ كثيراً فيما يروي، وينفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه، وهو صدوق في روايته، والإنصاف في أمره قبول ما وافق الثقات من الروايات، وترك ما لا يتابع عليه، وإن كان له مدخل في الثقات، وهو ممن أستخير الله فيه.

حدثنا الزيادي حدثنا ابن أبي شيبة حدثنا علي بن المديني سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كنا تلك الأيام نتجنب حديث خصيف)[١].

وقال الحافظ ابن حجر: صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة[٢].

الترجيح بين هذه الأقوال:

أولاً ينبغي أن يُعلم أنه لا يوجد نص صحيح، ولا حتى ضعيف عن النبي ﷺ يشير إلى مكان المقام على عهد الخليل عليه السلام، أو على عهده ﷺ .

كما لم أجد نصاً صحيحاً عن أحد من الصحابة في ذلك، وأقوى ما ورد فيه أثر عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وهو معلول بالإرسال.

وقد جاءت نصوص في المسألة عن بعض التابعين رحمهم الله، فيبقى الترجيح معتمداً على مراسيل هؤلاء التابعين.

ثانياً لم يصح أثر مسند -حسب علمي- يدل على أن النبي ﷺ أخر المقام إلى مكانه الذي هو فيه اليوم (القول الثاني).

---

(١) المجروحين (١/ ٢٨٧).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٨/ ٢٥٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٢٩)، التقريب (١٧٢٨) .

وعلى ما تقدم فتنحصر المسألة في تأخير عمر ﷺ للمقام الذي لا يوجد فيه خلاف في الجملة (القول الأول، والثالث)، لكن الخلاف وقع في تأخيره ﷺ للمقام هل كان ابتداء منه ﷺ؟، أم أنه أعاده إلى مكانه السابق الذي كان فيه في الجاهلية وفي عهد النبي ﷺ .

وبالنظر في أدلة هذه المسألة (القولين الأول، والثالث) **يظهر لي رجحان القول الثالث** وهو أن المقام كان لاصقاً بالبيت، وأن عمر ﷺ أخره إلى مكانه الذي هو فيه اليوم لجملة من المرجحات من أهمها:

- صحة وصراحة أدلة هذا القول كما جاء عن مجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعروة بن الزبير، وسالم بن عبدالله، وهؤلاء من أكابر التابعين وعلمائهم.

- أدلة القول الأول ليست صريحة في أن سبب رد عمر ﷺ للمقام كان لمكانه الأول في الجاهلية أو في عهد النبي ﷺ، فقد يكون أخره إلى مكانه الذي أخره هو له قبل السيل، فهي أدلة محتملة يمكن ردها إلى النصوص الصريحة التي أوردها أصحاب القول الثالث.

إلا ما جاء عن ابن أبي مليكة رحمه الله، وفي ثبوته عنه نزاع، لكن على فرض ثبوته عنه رحمه الله فإنه قد تفرد بهذا القول، بل قصة السيل وقياس المطلب التي اعتمد عليها في ذلك ليس فيها أن عمر ﷺ أعاد المقام لمكانه الأول في الجاهلية أو في عهد النبي ﷺ مما يدل على أن هذا فهماً له رحمه الله لأصل القصة.

- لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت وضع المقام عند جدار الكعبة أو أنه انتهى عند البناء فتركه هناك، وهو المعقول بخلاف وضعه بعيداً عنها.

وبقي كذلك حتى قبل بعثة النبي ﷺ، وعليه فما الذي يجعل أهل الجاهلية يبعدوا هذا الحجر المحترم عن الكعبة ويضعوه في هذا المكان الذي هو فيه اليوم؟ مع أنه لا أحد منهم يتعبد عنده، بل لو أبعدوه عن البيت في هذه الحالة لكان هذا منهم عدم احترام له حيث رموه في أخر ساحة الحرم عند أبواب بيوتهم المحيطة بالبيت، وكيف يقع ذلك منهم وهم الذين يعتقدون قدسيته[(١)].

▫ اعتمد من قال بالقول الأول على قصة قياس المطلب، وهي لم تأتي بإسناد يعتمد على مثله، وقد تقدم الكلام على أسانيدها مفرقة خلال مناقشة الأدلة.

في حين أن الإسناد صح عن عبدالله بن السائب ﵁ في قصة تأخير عمر ﵁ للمقام، وفيه أمر عمر ﵁ لعبدالله بتأخير المقام، ولم يرد فيه ذكر للقياس.

▫ اعتماد جمع من الأئمة والمؤرخين لتأخير عمر للمقام ابتداءً كالواقدي، وابن سعد، وابن جرير الطبري، وأبوعروبة الحراني، والفاكهي، والقضاعي، وابن الجوزي، والرَّوْحِي، وابن الأثير، وابن كثير، واليعقوبي، والشبلي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وغيرهم، بل عده جمع منهم في أوائله ﵁[(٢)].

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) **انظر**: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٤١٧)، والتاريخ القويم (٢/ ٣١٦)، ومقام إبراهيم (ص١٢٠، ١٢١) كلاهما لمحمد طاهر الكردي.

(٢) **انظر**: الطبقات الكبرى لابن سعد (٣/ ٢٨٣)، تاريخ الأمم والملوك للطبري (٢/ ٥٠٩)، الأوائل لأبي عروبة (ص١٣٣)، تاريخ مكة للفاكهي (٣/ ٢٢٠)، تاريخ القضاعي (ص٢٩٥)، المنتظم لابن الجوزي (٤/ ٢٥٤)، بلغة الظرفاء في تاريخ الخلفاء (ص١٢٠)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (٢/ ٤٠٣)، البداية والنهاية لابن كثير (٧/ ٩٣)، تاريخ اليعقوبي (٢/ ١٤٩)، محاسن الوسائل (ص١٠٧)، فتح الباري (٨/ ٢١٢)، تاريخ الخلفاء للسيوطي (١/ ١٣٧).

الباب الثاني
أحكام المقام العقدية

الفصل الأول : التبرك بالمقام.

الفصل الثاني : الدعاء عنده:

المبحث الأول: هل خلف المقام موطن إجابة؟.

المبحث الثاني: الآثار الدالة على دعاء مخصص يقال خلف المقام.

الفصل الثالث : حرمة المقام المكانية.



الفصل الأول: التبرك بالمقام

التبرك هو طلب البركة من الزيادة في الخير والأجر، وكل ما يحتاجه العبد في دينه ودنياه، بسبب ذات مباركة أو زمان مبارك، وتكون هذه البركة قد ثبتت لذلك السبب ثبوتاً شرعياً، وثبتت الكيفية التي تنال بها هذه البركة من المعصوم ﷺ(١).

والتبرك مشروع في الإسلام، وهو الذي شرعه الله تعالى أو رسوله ﷺ، وهو إما أن يكون واجباً أو مستحباً، والشارع الحكيم قد أبان الأمور والأشياء التي يستحب أو يجب طلب البركة منها، والتماس كثرة الخير عن طريقها، خاصة أن طلب الخير والحرص عليه مما يحث عليه الدين الحنيف.

ومنه غير مشروع ممنوع، وهو الذي نص الشارع على النهي عنه، والتحذير من فعله، أو تجاوز حدود التبرك المشروع، أو ما لم يكن له مستند من الشرع أصلاً(٢).

فالتقبيل، والمسح، والطواف من خصائص الكعبة أو بعض أجزائها، لا يشاركها فيه شيء من الجمادات الأخرى، فالتقبيل خاص بالحجر الأسود فقط اتباعاً للرسول ﷺ، وقد ثبت أن عمر رضي الله عنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله، فقال: (إني أعلم أنك حجر لا تضر، ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبلك ما قبلتك)(٣).

فقد أكد الفاروق رضي الله عنه أنه لولا أن الشارع أمر بتقبيل هذا الحجر ما قبلنا، فلا

---

(١) التبرك المشروع والتبرك الممنوع (ص٢١-٢٢).

(٢) التبرك أنواعه وأحكامه (ص٣٠، ٣٩، ٢٠١).

(٣) صحيح البخاري (١٥٩٧)، صحيح مسلم (١٢٧٠)، وغيرهما.

يقاس عليه غيره من الأماكن المقدسة الأخرى، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على أنه: (ليس في الدنيا من الجمادات ما يشرع تقبيلها إلا الحجر الأسود)[١].

وأما المسح فلا يمسح غير الحجر الأسود والركن اليماني من الكعبة لأن النبي ﷺ لم يستلم من الأركان إلا اليمانيين باتفاق العلماء[٢].

وإذا لم يكن التقبيل والتمسح مشروعاً بغير الركنين اليمانيين من جوانب بيت الله الحرام، فأولى أن لا يقبل ولا يتمسح بما هو دون ذلك[٣].

قال ابن القيم رحمه الله: (ليس على وجه الأرض موقع يشرع تقبيله واستلامه، وتحط الخطايا والأوزار فيه غير الحجر الأسود والركن اليماني)[٤].

ولا يراد بهذا التبرك الشرعي من التقبيل والتمسح التبرك بالكعبة، والتماس البركات الدنيوية من أجزائها، إنما المقصود التعبدلله والاتباع لشرعه، رجاء المثوبة الأخروية.

والآثار الواردة عن السلف في هذا الباب كلها دالة على المنع من التبرك بأشياء لم يقم دليل شرعي على جواز التبرك بها، كمقام إبراهيم عليه السلام، وهذا يبين حرصهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم على حماية التوحيد، وسد الطرق المفضية إلى الشرك[٥]، ومما وقفت عليه من هذه الآثار:

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٧٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٩٩).

(٣) فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم (٥/ ١٢) بتصرف.

(٤) زاد المعاد (١/ ٤٨).

(٥) **انظر**: أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان (٢/ ٧٦٤-٧٦٧).

□ أخرج عبدالرزاق -ومن طريقه الضياء المقدسي- عن الثوري عن نُسير ابن ذُعلُوق أن ابن الزبير ﷺ رأى الناس يمسحون المقام، فنهاهم، وقال: (إنكم لم تؤمروا بالمسح)، وقال: (إنما أمرتم بالصلاة)[١].

وأخرجه أبوبكر بن أبي شيبة[٢] أخبرنا وكيع عن سفيان به.

وأخرجه أبوداود[٣] حدثنا أحمد، وأخرجه الفاكهي[٤] حدثنا أبوبشر بكر بن خلف كلاهما (أحمد وبكر) عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان عن بشير[٥] عن ابن الزبير به.

وإسناده صحيح.

نُسير بن ذُعلُوق الثوري، مولاهم، أبوطعمة الكوفي.

وثقه ابن معين، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، والدارقطني، وقال أبوحاتم: صالح.

وقال ابن حزم: لاشيء. وقال في التقريب: صدوق لم يصب من ضعفه[٦].

---

(١) المصنف (٥/ ٤٩)، الأحاديث المختارة (٩ / ٣٤٢).

(٢) المصنف (٣/ ٤١٦) وفيه: (بشر)، وهو تصحيف قديم، والصواب (نسير).

(٣) في مسائله للإمام أحمد رقم (٧٦٠).

(٤) أخبار مكة (١/ ٤٥٧).

(٥) وبناء على هذه الرواية ترجم صاحب الكمال، وتهذيبه (٤/ ١٨٣)، وتهذيب التهذيب (١/ ٤٣١) لهذا الرواي فقالوا: (بشير غير منسوب) ثم ذكروا له هذا الأثر عن ابن الزبير ﷺ.
والراجح عندي أنه تصحيف قديم من (نسير) إلى (بشير) لأن رسم الاسمين قريب، كما لا يوجد من اسمه (بشير) يروي عن ابن الزبير، وقد جاء في مصنف عبد الرزق كما تقدم على الصواب، ومنسوباً أيضاً مما يزيل الالتباس، والله أعلم.

(٦) **انظر**: تاريخ ابن معين للدارمي (ت٨٣٣)، ثقات العجلي (٢/ ٣١٢)، المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٧)، الجرح والتعديل (٨/ ٥٠٩)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ت٥٢٤)، المحلى (٧/ ٥١٨)، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٧٩)، التقريب (٢٤٥٨).

▫ وأخرج عبدالرزاق[1] عن ابن جريج قال قلت لعطاء: أرأيت أحداً يقبل المقام أو يمسه؟، فقال: (أما أحد يعتبر به فلا).

وأخرجه الفاكهي[2]: حدثنا ميمون بن الحكم الصنعاني حدثنا محمد بن جعشم أخبرنا ابن جريج، فذكره .

وإسناده إلى عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ اللهُ صحيح.

وأخرج الفاكهي[3]: حدثنا محمدبن علي الشقيقي سمعت أبي أخبرنا أبوحمزة عن إبراهيم الصائغ عن عطاء أنه كره أن يقبل الرجل المقام أو يمسحه.

وإسناده صحيح.

▫ أخرج ابن أبي شيبة[4]: أخبرنا ابن فضيل عن ليث عن مجاهد قال: (لا تقبل المقام، ولا تلمسه).

ليث هو ابن أبي سليم بن زنيم، صدوق اختلط ولم يتميز حديثه فترك[5].

إسناده لا بأس به، فإن ليثاً وإن كان ضعيفاً إلا أنه يتسامح بمثل هذه الآثار خاصة أنه لم يخالف، ولم يأت بشيء ينكر، ومما يرجح حفظه لهذا الأثر أنه قول موجه إليه فهو المعني به.

▫ أخرج ابن جرير الطبري[6]: حدثنا بشر بن معاذ حدثنا يزيد بن زريع

---

(١) المصنف (٥/ ٤٩)، وفيه: (يعتريه) وهو خطأ مطبعي، والصواب ما أثبته كما عند الفاكهي.

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصنف (٣/ ٤١٦).

(٥) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٧٩)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٠٥)، التقريب (٥٧٢١).

(٦) جامع البيان (١/ ٥٣٧).

حدثنا سعيد عن قتادة ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية: ١٢٥] إنما أمروا أن يصلوا عنده، ولم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئاً مما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا بعض من رأى أثر عقبه وأصابعه، فما زالت هذه الأمم يمسحونه حتى اخلولق وانمحى.

وأخرجه الأزرقي[١] حدثني جدي حدثنا مهدي بن أبي المهدي حدثنا عمر بن سهل بن مروان عن يزيد به.

وعزاه السيوطي[٢] كذلك إلى عبد بن حميد، وابن المنذر.

وإسناده صحيح.

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا يُقَبِّل مقام إبراهيم، ولا يستَلِمُه، فإنه بدعة)[٣]، وعلق ابن حجر الهيتمي على كلام النووي هذا: (لأن التقبيل والاستلام عبادتان مطلوبتان في الحجر الأسود بالنص، فلا يثبتان لغيره إلا بنص.)[٤].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما الركن اليماني فلا يُقَبَّلُ على القول الصحيح، وأما سائر جوانب البيت، والركنان الشَّاميَّان، ومقام إبراهيم فلا تُقَبَّلُ ولا يُتَمَسَّحُ به باتفاق المسلمين المتبعين للسنة المتواترة عن النبي ﷺ)[٥]، وقال: (ولهذا اتفق العلماء على أنه لا يشرع تقبيل شيء من الأحجار، ولا استلامه -إلا الركنان اليمانيان- حتى مقام إبراهيم الذي بمكة لا يُقَبَّلُ ولا يُتَمَسَّحُ به)[٦]، وقال: (وقد اتفق العلماء على ما مضت به السنة من أنه لا يشرع

(١) أخبار مكة (٢/ ٢٩، ٣٠).
(٢) الدر المنثور (١/ ٢٩٢).
(٣) الإيضاح في المناسك (ص٣٩٢).
(٤) كما في حاشيته على الإيضاح (ص٣٩٢).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٦/ ٦٧).
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٢٧٢)، **وانظر**: (٤/ ٥٠٦، ١٧/ ٤٧٢، ٢٧/ ٧٢).

الاستلام والتقبيل لمقام إبراهيم الذي ذكره الله في القرآن)[١].

وقال تقي الدين الفاسي رَحِمَهُ اللهُ: (وحكم المقام مخالف حكم الحجر الأسود في التمسح به، واستلامه، وتقبيله، فإن ذلك غير مطلوب في المقام على ما ذكره العلماء.)[٢].

وقال ابن مفلح رَحِمَهُ اللهُ: (وظاهره أنه لا يشرع تقبيل المقام ولا مسحه إجماعاً)[٣].

وقال السنجاري في أثناء كلامه حول المقام: (ويخالف الحجر الأسود في حكم استلامه، فإنه ليس بسنة)[٤].

وقال العظيم آبادي رَحِمَهُ اللهُ: (والصحيح أن مقام إبراهيم هو الحجر الذي يصلي عنده الأئمة، وذلك الحجر هو الذي قام إبراهيم عليه السلام عند بناء البيت، وإنما أمروا بالصلاة عنده ولم يؤمروا بمسحه، وتقبيله)[٥].

□ وقد جاء عن بعض أهل العلم[٦] القول بمسح حجر المقام للتبرك به، وقرينة ذلك أنهم ربطوه بالدعاء غالباً، أو وضع الماء فيه وشربه.

---

(١) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٩٩).

(٢) شفاء الغرام (١/ ٣٩٩).

(٣) المبدع (٣/ ٢٢٣)، **وانظر**: الفروع (٣/ ٣٧٢)، والإنصاف (٤/ ١٨)، وشرح منتهى الإرادات (١/ ٥٧٥)، ومطالب أولي النهى (٢/ ٣٩٣).

(٤) منائح الكرم (١/ ٢٩٨).

(٥) عون المعبود (١١/ ٣).

(٦) من ذلك ما نقل ابن مفلح الحنبلي (الفروع ٣/ ٣٧٢): (وفي منسك ابن الزاغوني فإذا بلغ مقام إبراهيم فليمس الصخرة بيده وليمكن منها كفه ويدعو)، **وانظر**: تاريخ مكة للأزرقي (٢/ ٣٦، ٣٧)، وتاريخ مكة للفاكهي (١/ ٤٧٥، ٤٧٨)، ورحلة ابن جبير الأندلسي (ص٦٢).

وأما ما نقل من فعل العوام والجهلة فكثير، قال ابن كثير[١]: قال عبدالله بن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثهم قال: رأيت المقام فيه أصابعه ﷺ وأخمص قدميه غير أنه أذهبه مسح الناس بأيديهم.

وأخرجه الفاكهي[٢]: حدثنا هارون بن موسى بن طريف حدثنا ابن وهب به.

وإسناده صحيح.

وقد تقدم النقل عن ابن الزبير رضي الله عنه، وقتادة رحمه الله، وغيرهم من السلف النهي عن التمسح بحجر المقام، وهذا كله يدل على تقدم وجود هذا الأمر.

وكما لا يخفى فقد ظهر في أواخر عهد الصحابة كثير من البدع كالقول بالقدر، وغيره، وتقدُّم الفعل لا يُشرِّعه فالحجة في قول الله عز وجل، وقول رسوله ﷺ .

ولعل من ينسب إلى العلم ممن قال بهذا استدل بما أخرج الطبراني[٣]: حدثنا إبراهيم حدثنا بكر بن محمد القرشي حدثنا الحارث بن غسان المزني عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ : (الركن والمقام يأتيان يوم القيامة لهما لسان وشفتان أعظم من أبي قبيس يشهدان لمن وافاهما بالوفاء).وقال بعده: لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا الحارث بن غسان.

---

(١) تفسير القران العظيم (١/ ٤١٧)، ولم أجده في الجزء المطبوع من الجامع في التفسير لابن وهب.
(٢) أخبار مكة (١/ ٤٥١).
(٣) المعجم الأوسط (٣/ ١١٩).

قال الهيثمي[(١)]: (رواه الطبراني في الكبير من طريق بكر بن محمد القرشي عن الحارث بن غسان، وكلاهما لم أعرفه).

بكر بن محمد القرشي لم أجد له ترجمة.

الحارث بن غسان المري البصري.

قال العقيلي: وقد حدث هذا الشيخ بمناكير. وقال أبوحاتم: شيخ مجهول. وقال الأزدي: ليس بذاك. وذكره ابن حبان في الثقات.وقال الذهبي: مجهول[(٢)].

فهذا الخبر منكر جداً، لحال الحارث بن غسان، وجهالة بكر بن محمد، وقد أخرجه الطبراني مرة أخرى[(٣)] وبنفس الإسناد السابق بلفظ: (يبعث الله الحجر الأسود والركن اليماني يوم القيامة ولهما عينان ولسان وشفتان يشهدان لمن استلمهما بالوفاء.)!.ولعل هذا من تخاليط الحارث.

وأخرج نحوه الفاكهي[(٤)]: حدثنا أبوالعباس أحمد بن محمد حدثنا محمد بن يحيى البصري عن ابن إدريس بن سنان بن بنت وهب بن منبه عن أبيه، وقال: وذكر مجاهد عن ابن عباس بنحوه وفيه زيادة.

وأخرجه مرة أخرى[(٥)]حدثنا أبوالعباس حدثنا محمد بن يحيى عن ابن إدريس بن وهب ابن منبه عن أبيه قال: ذكر وهب بن منبه أن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) مجمع الزوائد (٣/ ٢٤٢).

(٢) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ٢١٨)، الجرح والتعديل (٣/ ٨٥)، الثقات (٦/ ١٧٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٤٤١).

(٣) المعجم الكبير (١١/ ١٨٢).

(٤) أخبار مكة (١/ ٤٤٤).

(٥) المصدر السابق (١/ ٩٣، ٩٤).

أخبره عن النبي ﷺ قال: قال لعائشة...-ثم قال: -وذكر وهب بن منبه..بنحوه وفيه زيادة.

وإسناده ضعيف جداً. ابن إدريس كذاب، ولم يسمع من أبيه، وقد سبق الإشارة إلى ذلك[١].

وأخرج عبدالرزاق[٢]، والأزرقي[٣] حدثنا أبوالوليد قال حدثني محمد بن يحيى عن أبيه عن محمد بن عبدالملك بن جريج عن أبيه، والفاكهي[٤] حدثنا ميمون بن الحكم حدثنا محمد ابن جعشم، ثلاثتهم (عبدالرزاق، وعبدالملك، ومحمد) عن ابن جريج قال: قال مجاهد: الركن والمقام يأتيان يوم القيامة أعظم من أبي قبيس لكل واحد منهما عينان ولسانان وشفتان تشهدان لمن وافاهما بالوفاء.

وابن جريج هو عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، ثقة فاضل فقيه لكنه يرسل ويدلس، وقد سؤل ابن معين: سمع ابن جريج من مجاهد رحمه الله فقال: حرفاً أو حرفين في القراءة لم يسمع غير ذلك، وكذلك قال البرديجي وغيره[٥].

وأخرجه عبدالرزاق[٦] عن معمر عن رجل عن المنهال بن عمرو عن مجاهد به.

---

(١) انظر (ص٥٣).
(٢) المصنف (٥/ ٣٠).
(٣) أخبار مكة (١/ ٣٢٦).
(٤) أخبار مكة (١/ ٩٣).
(٥) **انظر**: تاريخ ابن معين (١٢/ ٣٧١)، سؤالات ابن الجنيد (ص٨٦، ١٢٠)، الجرح والتعديل (٥/ ٣٥٦)، تهذيب الكمال (١٨/ ٣٣٨)، تحفة التحصيل (ص٣١٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٥٢)، التقريب (٤٢٢١).
(٦) المصنف (٥/ ٣٢).

وعزاه السيوطي[١] للجندي.

فلا يصح هذا الأثر بوجه من الوجوه لا عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، ولا من قول مجاهد، وعليه فلا يعتمد على مثله في تقرير حكم شرعي ابتداء كيف وقد خالف محكمات الأدلة، وإجماع علماء الأمة المعتبرين.

* * * * *

(١) الدر المنثور (١/ ٢٩١).

الفصل الثاني
الدعاء عنده

المبحث الأول : هل خلف المقام موطن إجابة؟.

المبحث الثاني : الآثار الدالة على دعاء مخصص يقال خلف المقام.

المبحث الأول: هل خلف المقام موطن إجابة؟

جاء عن بعض أهل العلم رحم الله الجميع ما يدل على أن خلف المقام من المواطن التي يستجاب فيها الدعاء، وممن وقفت عليه ممن ذكر ذلك:

- قال الحسن البصري رحمه الله -في الرسالة المنسوبة إليه[١]-: (وما على وجه الأرض بلدة يستجاب فيها الدعاء في خمسة عشر موضعاً إلا مكة، أولها جوف الكعبة الدعاء فيها مستجاب، .....، والدعاء خلف المقام مستجاب، ..)[٢].

- قال عز الدين بن جماعة: (ويُروى أن الدعاء يستجاب خلف المقام، ولذلك قال النووي وغيره: إنه يستحب الدعاء عقب ركعتي الطواف خلف المقام بما أحب الداعي من أمر الدنيا، والآخرة)[٣].

---

(١) قال د. محمد الغبان في كتابه فضائل مكة الواردة في السنة (١/ ٣٤): (ولا يصح نسبتها إلى الإمام الحسن البصري، لأسباب أربعة:

١- جهالة الإسناد وانقطاعه، قال الفاكهي (أخبار مكة ٢/ ٢٨٨): وحدثني عبد الله بن منصور، ونسخت من كتابه هذا الحديث، قال: أخذت نسخة هذا الكلام من كتاب رجل قال: هذا كتاب الحسن بن أبي الحسن البصري رحمه الله في فضائل مكة، إلى رجل من أهل الزهادة، ثم ذكره.

فلم يسم الرجل الذي حدث عبد الله بن منصور، ولم يذكر عمن أخذه.

وعبد الله بن منصور شيخ الفاكهي هو أبو العباس المؤذن، ترجمه الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا، فلا عبرة بهذا الإسناد المجهول المنقطع.

٢- أن الرسالة مجردة من الأسانيد تماماً، وهذا يخالف مألوف ذلك العصر، الذي تميز بالأسانيد.

٣- جلُّ الأحاديث والآثار المذكورة فيها غير ثابتة، ويبعد أن يعرض الحسن البصري عن الأحاديث المشهورة إلى غيرها، وهو الإمام المحدث.

٤- اشتملت الرسالة على أمور مبالغ فيها، كقوله: "ولنومك فيها -يعني مكة. بالليل وإفطارك بالنهار يوماً واحداً في حرم الله تعالى أرجى وأفضل عندي من صيام الدهر وقيامة في غيرها" وهذا باطل بلا شك.) ا.هـ.

(٢) فضائل مكة والسكن فيها (ص٢٤)، **وانظر**: أخبار مكة للفاكهي (٢/ ٢٨٨-٢٩١).

(٣) هداية السالك (٢/ ٨٦٢).

□ قال أبوسهيل النيسابوري: (أن المواضع التي يرجى فيها استجابة الدعاء في المسجد الحرام خمسة عشر موضعاً، وعد منها أربعة عشر: باب بني شيبة، ....، والمقام، ..، وعند الركن اليماني.)[١].

□ قال المناوي: (وقد ورد في أحاديث أخرى أن الدعاء يستجاب في مواطن أخرى منها في ليلتي العيد، ...، وخلف المقام، ..)[٢].

ولا شك أن هذه المسألة تحديد مكان بأنه موطن إجابة-من المسائل التي يرجع فيها إلى الوحي من قول الله ﷻ أو قول رسوله ﷺ، ولا يقبل فيها اجتهاد.

ومع طول بحث لم أقف على نص عن رسول ﷺ يدل على أن خلف المقام من المواطن التي يستجاب فيها الدعاء، والله أعلم.

* * * * *

(١) ذكره عنه الجندي في فضائل مكة، ونقله التقي الفاسي (شفاء الغرام ١/ ٣٨٢، ٣٨٣).
(٢) فيض القدير (٣/ ٥٤١).

المبحث الثاني: الآثار الدالة على دعاء مخصص يقال خلف المقام

روي عن النبي ﷺ أدعية مخصوصة تقال عند المقام منها المطلق ومنها المقيد بركعتي الطواف، وفي هذا المبحث دراسة حديثية لجملة من هذه الأحاديث وقفت عليها مبثوثة في كتب أهل العلم.

١- أخرج الدارقطني، والبيهقي، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن الجوزي، والذهبي، كلهم من طريق محمد بن كثير العبدي عن عبيد الله بن المنهال عن سليمان بن قسيم عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ : (**لما أهبط الله تعالى آدم إلى الأرض طاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، ثم قال: اللهم أنت تعلم سري وعلانيتي، فاقبل معذرتي، وتعلم حاجتي، فاعطني سؤلي، وتعلم ما عندي فاغفر لي ذنوبي. أسألك إيماناً يباهي قلبي، ويقيناً صادقاً حتى أعلم أنه لن يصيبني إلا ما كتبت لي، ورضني بقضائك، فأوحى الله إليه: يا آدم إنك دعوتني بدعاء استجبت لك فيه، ولن يدعوني أحد من ذريتك بعدك إلا استجبت له، وفرجت همومه، وغمومه، وغفرت ذنبه، واتجرت له من وراء كل تاجر، وأتته الدنيا وهي راغمة وإن كان لا يريدها**)[١].

عبيد الله بن المنهال، لم أجد له ترجمة.

وسليمان بن قسيم، ويقال: ابن نُسير وهو الأشهر، ويقال: ابن أُسير، النخعي، أبوالصبَّاح الكوفي. ضعيف[٢].

---

(١) المؤتلف والمختلف (٤/ ١٩٤٠)، الدعوات الكبير (٢٣١)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ١١٩)، تاريخ مدينة دمشق (٧/ ٤٢٧-٤٢٩)، مثير العزم الساكن (٢/ ١٢٤)، سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٧٢ ، ١٧٣) وفيه (عبد الله بن المنهال) مكبراً، وقد أشار الخطيب، وابن عساكر إلى أن هذا وهم.

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (١٢/ ١٠٦)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٠٨)، التقريب (٢٦٣٥).

فهذا حديث ضعيف لحال سليمان بن قسيم، وجهالة عبيد الله، كما أن هذا الحديث جاء من طرق أخرى ضعيفة **دون ذكر الصلاة خلف المقام:**

أخرجه ابن عساكر[١] من طريق النضر بن طاهر عن حفص بن سليمان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه.

وأخرجه الطبراني[٢]- ومن طريقه ابن عساكر[٣]-من طريق النضر بن طاهر عن معاذ بن محمد الخرساني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

النضر بن طاهر القيسي البصري. متروك الحديث[٤].

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه النضر بن طاهر، وهو ضعيف)[٥] هكذا قال!.

وأخرجه ابن عساكر[٦] من طريق خالد بن عبدالرحمن المخزومي عن هشام بن عبدالله بن عكرمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: (لما أراد الله أن يتوب على آدم أذن له، فطاف بالبيت سبعاً، ثم صلى ركعتين، والبيت يومئذ ربوة حمراء...) الحديث.

خالد بن عبدالرحمن قال عنه الحافظ ابن حجر: متروك[٧].

وقال ابن أبي حاتم[٨] عن هذا الحديث: (سمعت أبي يقول هذا حديث منكر).

---

(١) تاريخ دمشق (٧/ ٤٣٢).
(٢) المعجم الأوسط (٦/ ١١٧، ١١٨).
(٣) تاريخ دمشق (٧/ ٤٣٢).
(٤) **انظر**: ميزان الاعتدال (٤/ ٢٥٨)، لسان الميزان (٦/ ١٩٤).
(٥) مجمع الزوائد (١٠/ ١٨٣).
(٦) تاريخ دمشق (٧/ ٤٣١).
(٧) التقريب (١٦٦٢).
(٨) علل الحديث (٢/ ١٨٨).

وأخرجه ابن عساكر[١] عن عون بن أبي خالد قال: وجدت في بعض الكتب أن آدم عليه السلام ركع إلى جانب الركن اليماني ركعتين، ثم قال اللهم.. فذكر نحوه.

وأخرجه الأزرقي[٢]: عن عبدالله بن أبي سليمان مولى بني مخزوم أنه قال: طاف آدم عليه السلام سبعاً بالبيت حين نزل، ثم صلى تجاه باب الكعبة ركعتين، ثم أتى الملتزم، فقال: اللهم أنك تعلم سريرتي وعلانيتي..فذكر نحوه.

٢- عن جابر بن عبدالله أن النبي ﷺ صلى خلف المقام ركعتين ثم قال: **(اللهم هذا بلدك والمسجد الحرام وبيتك الحرام، وأنا عبدك وابن عبدك وابن أمتك، وقد جئتك طالباً رحمتك مبتغياً مرضاتك وأنت مننت علي بذلك، فاغفر لي، وارحمني إنك على كل شيء قدير)**.

ذكره الماوردي وقال قبله: (ونختار أن يدعو عقبهما [ركعتي الطواف] بما روى جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر)[٣]، وابن حجر الهيتمي[٤] وادخل فيه الأثر التالي بعد، ولم أجده مسنداً في شيء من كتب أهل العلم رحم الله الجميع.

٣- (اللهم إني عبدك، وابن عبدك، أتيتك بذنوب كثيرة، وأعمال سيئة، وهذا مقام العائذ بك من النار، فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم.)

ذكره النووي[٥]، وعز الدين ابن جماعة[٦] وعزاه للحافظ أبي عمرو ابن

---

(١) تاريخ دمشق (٧/ ٤٣٢).
(٢) تاريخ مكة (١/ ٤٤، ٣٤٨).
(٣) كتاب الحج من الحاوي الكبير (١/ ٦١٢).
(٤) في حاشيته على الإيضاح للنووي (ص٢٤٧).
(٥) الأذكار (ص٢٨٤).
(٦) هداية السالك (١/ ٨٦٤).

الصلاح، وكذا ذكره الرحيباني[1].

ولم أجده مسنداً في شيء من كتب أهل العلم رحم الله الجميع.

وعلى ضوء ما تقدم فلم يثبت عن النبي ﷺ دعاء معين يقال عند المقام سواء بعد ركعتي الطواف أو غيرها، وتقصد ذكر أو دعاء معين يحتاج إلى دليل لأنه عبادة، والعبادات مبناها على التوقيف، لاسيما وقد انعقد السبب، وأمكن الفعل من النبي ﷺ، ولم ينقل عنه في ذلك شيء، والله أعلم.

* * * * *

(١) مطالب أولي النهى (٢/ ٤٠٠).

الفصل الثالث:
حرمة المقام المكانية

الفصل الثالث: حرمة المقام المكانية

المقام بذاته آية من آيات الله البينات كما قال تعالى: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [سورة آل عمران: من الآية: ٩٧]، قال مجاهد: ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾: قدماه في المقام آية بينة[(١)].

وقد أمرنا الله تعالى باتخاذه مصلى، وهو داخل المسجد الحرام، كل ذلك يدل على حرمته بذاته، وحرمة مكانه الذي وضع فيه بحيث يحرم انتهاكه[(٢)] ذاتاً أو مكاناً لعلو شأنه.

وقد جاء عن بعض السلف آثار دالة على هذا المعنى، ومما وقفت عليه في ذلك:

١ - أخرج عبدالرزاق، وابن سعد، كلاهما من طريق الثوري عن مغيرة عن أبيه قال: رأيت الحجاج أراد أن يضع رجله على المقام، فيزجره عن ذلك ابن الحنفية، وينهاه عن ذلك[(٣)].

وأخرجه الفاكهي[(٤)]: حدثنا عبدالسلام بن عاصم حدثنا جرير بن عبدالحميد عن المغيرة به.

---

(١) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٤/ ١١)، وابن المنذر في تفسير القرآن (١/ ٣٠٢)، وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤١٢)، والأزرقي في أخبار مكة (٢/ ٢٩)، والفاكهي في أخبار مكة (١/ ٤٥٠) كلهم من طرق عن مجاهد به.

(٢) **انظر**: لسان العرب (١٢/ ١٢٩)، ومختار الصحاح (١/ ٥٦)، ومشارق الأنوار (١/ ١٨٧، ١٨٨)، وفيه: (جمع حرمة أي ممنوعات الحق، ومحرماته)، والقاموس المحيط (ص١٤١١)، والنهاية في غريب الأثر (١/ ٣٧٣).

(٣) المصنف (٥/ ٤٩)، الطبقات الكبرى (٥/ ١١٣).

(٤) أخبار مكة (١/ ٤٥٧، ٤٥٨).

ولفظه: كان الحجاج يوماً يصلي بالناس في المسجد الحرام، فمال المقام، فتناوله الحجاج ليسويه برجله، فتقدم محمد بن الحنفية ﷺ فغطاه بثوبه ثم سواه بيده.

مقسم الضبي الكوفي والد المغيرة، ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، غير أن ابن حبان ذكره في ثقاته[(١)].

وهذه القصة مدارها على مقسم، وحاله كما تقدم؛ إلا أنه يتسامح في مثل هذه الآثار خاصة وأن الراوي هنا لم يجرح.

٢- أخرج الأزرقي[(٢)]: حدثني جدي حدثنا عبدالمجيد عن ابن جريج عن عكرمة بن خالد قال: رأى عبدالرحمن بن عوف جماعة عند المقام، فقال: ما هذا؟ قالوا: رجل يُستحلف. قال: أفي دم؟، قالوا: لا، قال: أفي مال عظيم؟، قالوا: لا، قال: يوشك الناس أن يتهاونوا بهذا المقام.

عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد الأزدي أبوعبدالحميد المكي، صدوق يخطىء؛ من أعلم الناس بحديث ابن جريج[(٣)].

عكرمة بن خالد بن العاص القرشي المخزومي. ثقة[(٤)].

لكن لا أظنه سمع من عبدالرحمن بن عوف ﷺ، فلم يذكر أحد ممن ترجم له أنه روى عنه، وهو لم يذكر في تلاميذ عبدالرحمن بن عوف ﷺ، وقد نص أبوزرعة الرازي على أنه لم يسمع من عثمان ﷺ، ومعلوم أن عبدالرحمن ابن

---

(١) **انظر**: الجرح والتعديل (٨/ ٤١٤)، ثقات ابن حبان (٥/ ٤٥٤)، تعجيل المنفعة (ص٤١٠).
(٢) أخبار مكة (٢/ ٢٨).
(٣) **انظر**: تهذيب الكمال (١٨/ ٢٧١)، تهذيب التهذيب (٦/ ٣٣٤)، التقريب (٤١٨٨).
(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٤٩)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٣) التقريب (٤٧٠٢).

عوف رضي الله عنه توفي سنة **٣١** أو**٣٢**، وعثمان رضي الله عنه توفي سنة **٣٤** أو **٣٥**.

وقد وجدت الحافظ ابن حجر رحمه الله نص على انقطاعه، فقال: (إسناده منقطع)[١].

وأخرجه الفاكهي[٢]: حدثنا ابن أبي أيوب حدثنا عبدالمجيد به، وفيه: (فرأى جماعة بين الركن والمقام).

شيخ الفاكهي لم أجد له ترجمة.

وأخرجه الشافعي[٣]، -ومن طريقه البيهقي[٤]-: أخبراني مسلم والقداح عن ابن جريج به، وفيه: (رأى قوماً يحلفون بين المقام، والبيت).

مسلم هو ابن خالد متروك[٥]، والقداح هو سعيد بن سالم صدوق يهم[٦].

٣- أخرج الفاكهي[٧]: حدثني إبراهيم بن أبي يوسف حدثنا عبدالمجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لا تستحلفوا عند المقام على الشيء اليسير أخشى أن يتهاون الناس به).

شيخ الفاكهي لم أجد من ترجم له، وقد نسبه الفاكهي في بعض رواياته: مكي.

---

(١) تلخيص الحبير (٤/ ٢١١).

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٧٣، ٤٧٤) وقد قال محقق الكتاب د.عبد الملك بن دهيش تعليقاً على اسم شيخ الفاكهي: (كذا في الأصل ولعلها: ابن أبي يوسف).

(٣) الأم (٧/ ٣٤).

(٤) السنن الكبرى (١٠/ ١٧٦).

(٥) انظر ص.٤٠

(٦) **انظر**: تهذيب الكمال (١٠/ ٤٥٤)، تهذيب التهذيب (٤/ ٣١)، التقريب (٢٣٢٨).

(٧) أخبار مكة (١/ ٤٧٣).

٤- أخرج ابن أبي شيبة[١]: أخبرنا عيسى بن يونس، والفاكهي[٢]: حدثنا أبوبشر بكر بن خلف حدثنا يحيى بن سعيد القطان، كلاهما (عيسى، ويحيى) عن ابن جريج عن عطاء عن عبدالله بن عمرو قال: (خير المسجد المقام، ثم ميامن المسجد) ولفظ الفاكهي: (خير المسجد خلف المقام، وعن يمين الإمام).

وإسناده صحيح.

٥- أخرج البيهقي[٣]: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنبأنا أبوبكر بن محمويه العسكري حدثنا عيسى بن غيلان حدثنا حاضر بن مطهر حدثنا أبوعبيدة مجاعة عن قتادة عن جابر بن زيد عن بن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن امرأة شهدت أنها أرضعت امرأة وزوجها، فقال: استحلفها عند المقام، فإنها إن كانت كاذبة لم يحل عليها الحول حتى يبيض ثدياها[٤]، فاستحلفت، فحلفت، فلم يحل عليها الحول حتى أبيض ثدياها.

عيسى بن غيلان لم أجد له ترجمة.

حاضر بن مطهر نسبه ابن عدي سوسي، ولم أجد من ترجمه إلا أن ابن حبان ذكره في ثقاته[٥].

مجاعة بن الزبير البصري، أبوعبيدة. قال أحمد: مجاعة لم يكن به بأس في

(١) المصنف (١/ ٣٠٠).
(٢) أخبار مكة (١/ ٤٦٦) وبوب عليه: باب ذكر الصلاة خلف المقام، وأين تستحب الصلاة فيه، والدعاء خلف المقام.
(٣) السنن الكبرى (١٠/ ١٧٧).
(٤) قال ابن قدامة في المغني ٨/ ١٥٣: (يعني يصيبها فيهما برص عقوبة كذبها).
(٥) الثقات (٨/ ٢١٩).

نفسه. قال ابن أبي حاتم: كان يحيد عن الجواب فيه-يعني شعبة- ودل حيدانه عن الجواب على توهينه. وقال ابن عدي: ومجاعة بن الزبير هذا يروي عنه من ذكرت من الرواة عبدالصمد بن عبدالوارث، والنضر بن شميل، وعبدالله بن رشيد، وعبدالقادر بن شعيب، وحاضر بن مطهر السوسي، وغيرهم، فأما ابن رشيد، وحاضر بن مطهر فعندهما عن مجاعة نسخة طويلة وعامة ما يرويانه وغيرهما من حديث مجاعة يحمل بعضها بعضاً وهو ممن يحتمل ويكتب حديثه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مستقيم الحديث عن الثقات. وقال الذهبي: ممن يحتمل ويكتب حديثه.

ونقل ابن الجوزي ثم الذهبي عن الدارقطني أنه قال: ضعيف(١).

٦- أخرج البيهقي(٢)، -ومن طريقه ابن عساكر(٣)- من طريق سليمان بن داود الشاذكوني قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: اجتمع الأوزاعي، والثوري بمنى، فقال الأوزاعي للثوري: لم لا ترفع يديك في خفض الركوع، ورفعه؟ فقال الثوري: حدثنا يزيد بن أبي زياد، فقال الأوزاعي: أروي لك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ، وتعارضني بيزيد بن أبي زياد، ويزيد رجل ضعيف الحديث، وحديثه مخالف للسنة. قال: فاحمر وجه سفيان الثوري، فقال الأوزاعي: كأنك كرهت ما قلت، قال الثوري: نعم، قال

(١) **انظر**: الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٥٥)، الجرح والتعديل (١/ ١٥٣، ٨/ ٤٢٠)، الكامل في الضعفاء (٦/ ٤٢٥)، الثقات لابن حبان (٧/ ٥١٧)، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٣٥)، ميزان الاعتدال (٣/ ٤٣٧).

(٢) السنن الكبرى (٢/ ٨٢).

(٣) تاريخ دمشق (٣٥ / ١٧٠)، وذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء (٧/ ١١٣).

الأوزاعي: قم بنا إلى المقام نلتعن أينا على الحق، قال: فتبسم الثوري لما رأى الأوزاعي قد احتد.

الشاذكوني على سعة حفظه متهم بالكذب[١].

فحرمة ذات المقام ظاهرة في كون الله تبارك وتعالى جعله آية بينة على عظيم قدرته ودلالة على صدق رسوله، وخليله عليهما الصلاة والسلام، وفي تشريعه للمسلمين باتخاذه مصلى.

أما ما يتعلق بحرمة مكانه فلم أقف على نص في ذلك، وقد جاءت آثار عن بعض السلف رحمهم الله دالة بظاهرها على عِظم الاستحلاف عند المقام مما يُفهم منه حرمته المكانية، والذي يمكن أن يصح منها يحمل -في نظري- على أنهم أرادوا حرمته في مكانه الذي هو فيه اليوم؛ لتعلقه بالحرم وخاصة الكعبة المشرفة؛ بخلاف لو كان في مكان آخر فلا يظهر لي وجه حرمة مكانه الذي يوضع فيه في مثل هذه الحالة، والله أعلم.

* * * * *

(١) **انظر**: الجرح والتعديل (٤/ ١١٤)، ميزان الاعتدال (٢/ ٢٠٥)، لسان الميزان (٣/ ١٠٠).

الباب الثالث
أحكام المقام الفقهية

الفصل الأول : الصلاة خلف المقام

المبحث الأول: في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾

المبحث الثاني: في صلاة ركعتي الطواف خلف المقام، وفضلها

المطلب الأول: صلاة ركعتي الطواف خلف المقام

المطلب الثاني: فضل الركعتين خلف المقام

المبحث الثالث: صلاة النفل المطلق خلف المقام

الفصل الثاني : حكم جعل المقام بين الطائف والبيت.

الفصل الثالث : حكم نقل المقام عن مكانه عند الحاجة.

الفصل الأول:
الصلاة خلف المقام

المبحث الأول: في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية ١٢٥]

قوله تعالى ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ قرأ نافع، وابن عامر بفتح الخاء فعل ماضي على جهة الخبر عمن اتخذه من متبعي إبراهيم عليه السلام، وهو معطوف على ﴿جَعَلْنَا﴾ أي جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا واتخَذوه مصلى، وقيل هو معطوف على تقدير "إذ" كأنه قال: وإذ جعلنا البيت مثابة وإذ اتخَذوا. فعلى الأول الكلام جملة واحدة، وعلى الثاني جملتان.

وقرأ جمهور القراء ومنهم ابن كثير، وأبوعمرو، وحمزة، وعاصم، والكسائي ﴿وَٱتَّخِذُواْ﴾ بكسر الخاء على جهة الأمر قطعوه من الأول وجعلوه جملة مستأنفة معطوفة على (اذكروا نعمتي) كأنه قال ذلك لليهود، أو على (اذكروا) المقدر عاملاً لـ (إذ) في قوله ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ﴾ أي اذكروا إذ جعلنا، وقيل في تقديره غير ذلك.

وقيل هو حال من فاعله على إرادة القول أي (وقلنا اتخذوا)(١).

(١) **انظر**: السبعة في القراءات (ص١٧٠)، جامع البيان (١/ ٥٣٤، ٥٣٥)، أحكام القرآن للطحاوي (١/ ١٧٨)، إعراب القرآن للنحاس (١/ ٢٥٩)، المبسوط في القراءات العشر (ص١٢١)، التذكرة في القراءات الثمان (٢/ ٢٥٩)، حجة القراءات (ص١١٣)، تفسير السمعاني (١/ ١٣٧)، معالم التنزيل (١/ ١١٢)، الكشاف (١/ ٢١١، ٢١٢)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٠٧، ٢٠٨)، زاد المسير (١/ ١٤٢)، التفسير الكبير (٤/ ٤٤)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ١١٢، ١١٣)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١١)، تفسير البيضاوي (١/ ٣٩٨، ٣٩٩)، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٦٠)، النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٢)، الكواكب الدراري (٢/ ٥٨)، فتح الباري لابن حجر (٣/ ٤٤٠، ٨/ ١٦٨)، إرشاد العقل السليم (١/ ١٥٧)، فتح القدير للشوكاني (١/ ١٣٨)، روح المعاني (١/ ٣٧٩)، المستنير في تخريج القراءات المتواترة (١/ ٣٦)، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة (١/ ١٩١)، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (٢/ ٩١٢).

والصواب قراءة الجمهور بكسر الخاء على صيغة الأمر.

قال الطبري: (والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا واتخِذوا [بكسر الخاء] على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى للخبر الثابت عن رسول الله الذي ذكرناه آنفاً وأن عمرو بن علي حدثنا قال حدثنا يحيى بن سعيد قال حدثنا جعفر بن محمد قال حدثني أبي عن جابر بن عبدالله أن رسول الله قرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٢٥])[١].

قال أبوجعفر الطحاوي: (ففي هذا الحديث -حديث جابر-....، وفيه ما يدل على أن أصل الاختيار في القراءة (وَاتَّخِذُوا) كما قرأه الأعمش، وعبدالله بن كثير، وعاصم، وأبوعمرو، وحمزة، لا كما قرأه نافع (وَاتَّخَذُوا).)[٢].

قوله تعالى ﴿مِّن﴾ يجوز أن تكون للتبعيض أي بعض مقام إبراهيم مصلى، ويجوز أن تكون بمعنى في، ويجوز أن تكون زائدة على مذهب الأخفش، قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب الصلاة بعد الفراغ من الطواف عند المقام، ...، وأحسب هذه اللفظة (مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ) من الجنس الذي كنت أعلمت أن العرب قد تدخل "من" في بعض كلامها في الموضع الذي يكون معناها معنى حذف "من" كقوله تعالى في سورة نوح ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: من الآية: ٤])[٣] والأظهر الأول.

قوله تعالى: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ أختلف أهل العلم رحمهم الله تعالى في

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٥).
(٢) أحكام القرآن الكريم (١/ ٥٣٥).
(٣) الصحيح (٤/ ٢٢٨)، **وانظر**: تفسير الثعالبي (١/ ١٠٦)، التبيان في إعراب القرآن (١/ ١١٣)، روح المعاني (١/ ٣٧٨)، التنبيهات حول المقام (ص٢٠).

المراد بمقام إبراهيم عليه السلام على أقوال:

الأول: الحج كله. وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح.

أخرجه عبدالرزاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن المنذر[١]، كلهم من طرق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس.

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن جرير[٢]، كلاهما من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد.

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن جرير[٣] من طريق سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء.

وإسناده صحيح.

الثاني: عرفة، وجمع، ومنى، والجمار.

وهو قول مجاهد، وعطاء، وقال ابن عباس رضي الله عنهما، والشعبي هو عرفة.

أخرج عبدالرزاق[٤] من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: مقامه: عرفة، وجمع، ومنى. وإسناده صحيح.

---

(١) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (١/ ٥٩)، جامع البيان (١/ ٥٣٦)، تفسير ابن أبي حاتم (١ / ٣٧١، ٢ / ٤١٤)، تفسير القرآن (١/ ٣٠٢).

(٢) المصنف (٣ / ٣٣٣)، جامع البيان (١/ ٥٣٦).

(٣) جامع البيان (١/ ٥٣٦).

(٤) تفسير عبد الرزاق الصنعاني (١ / ٥٨).

وأخرج سعيد بن منصور[١]، وابن المنذر[٢]، كلاهما من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وعطاء قالا: مقام إبراهيم: المسجد الحرام، ومنى، وعرفة، والمزدلفة.

وأخرج ابن جرير[٣] من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء بن أبي رباح قال: لأني قد جعلته إماماً فمقامه عرفة، والمزدلفة، والجمار. وإسناده صحيح.

وأخرج ابن جرير[٤] من طريق ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال: مقامه عرفة. وإسناده صحيح.

وأخرج ابن جرير[٥] من طريق داود عن الشعبي قال: نزلت عليه وهو واقف بعرفة مقام إبراهيم ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: من الآية: ٣].

الثالث: الحرم. وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وعطاء بن أبي رباح، والكلبي. وحكاه عن النخعي: القرطبي، والبغوي، والزمخشري وغيرهم[٦].

أخرج ابن أبي حاتم[٧] من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مقام إبراهيم الحرم كله.

وإسناده صحيح.

---

(١) سنن سعيد بن منصور، تفسير سورة آل عمران (٣ /١٠٦٩رقم ٥١٠).
(٢) تفسير ابن المنذر (١/ ٣٠٢).
(٣) جامع البيان (١/ ٥٣٦).
(٤) المصدر السابق نفسه.
(٥) المصدر السابق نفسه.
(٦) **انظر**: الجامع لأحكام القرآن (٢ / ١١٣)، ومعالم التنزيل (١/ ١٤٦)، والكشاف (١/ ١٨٤).
(٧) تفسير ابن أبي حاتم (١ / ٣١، ٢/ ٤١٤).

وعزاه السيوطي[1] إلى عبد بن حميد .

وأخرج ابن جرير[2] -معلقاً- عن ابن عباس قال: الحرم كله مقام إبراهيم.

وأخرج أبوعبيد[3] من طريق عبدالملك عن عطاء قال: الحرم كله مقام إبراهيم عليه السلام. وإسناده صحيح.

وأخرج ابن المنذر[4] من طريق عبدالوهاب عن الكلبي قال: ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: من الآية: ٩٧] قال: الكعبة، والصفا، والمروة، ومقام إبراهيم، الحرم كله مقام إبراهيم.

وإسناده صحيح.

الرابع: الحجر الذي قام عليه إبراهيم عليه السلام، والذي يصلي إليه الناس في مكانه المعروف اليوم. وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، وقتادة، والربيع.

وحكاه الرزي قولاً للحسن[5].

أخرج ابن أبي حاتم[6]: حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح حدثنا حجاج عن ابن جريج قال: سألت عطاء عن ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٢٥] فقال: سمعت ابن عباس قال: أما مقام إبراهيم الذي ذكر هنا فمقام إبراهيم الذي في المسجد.

---

(١) الدر المنثور (١/ ٢٩١).

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الأموال (١/ ٨٥).

(٤) تفسير القرآن (١/ ٣٠٣).

(٥) التفسير الكبير (٤/ ٤٥).

(٦) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٧١، ٢/ ٤١٤).

قال: ومقام إبراهيم يعد كثير مقام إبراهيم الحج كله.

وإسناده صحيح.

أخرج ابن جرير[١]، والأزرقي[٢]، كلاهما من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ إنما أمروا أن يصلوا عنده، ولم يؤمروا بمسحه، ولقد تكلفت هذه الأمة شيئاً مما تكلفته الأمم قبلها، ولقد ذكر لنا بعض من رأى أثر عقبه وأصابعه فما زالت هذه الأمم يمسحونه حتى اخلولق وانمحى.

وعزاه السيوطي[٣] إلى عبدبن حميد، وابن المنذر.

وأخرج ابن جرير[٤]-معلقاً- عن الربيع قال: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ فهم يصلون خلف المقام.

وقال كذلك[٥]: حدثني يونس حدثنا عمرو حدثنا أسباط عن السدي ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ وهو الصلاة عند مقامه في الحج.

وهو قول عامة المفسرين كابن جرير الطبري، والبغوي، والزمخشري، والرازي، والقرطبي، وابن كثير، والشوكاني[٦] وغيرهم.

ويستدل لهذا بما رواه أنس بن مالك ﵁ قال: قال عمر بن الخطاب ﵁:

---

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٧).

(٢) أخبار مكة (٢/ ٢٩).

(٣) **انظر**: الدر المنثور (١/ ٢٩٢).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٦) **انظر**: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١٣)، معالم التنزيل (١/ ١٤٦)، التفسير الكبير (٤/ ٤٨)، الكشاف (١/ ١٨٤)، تفسير القرآن العظيم (١/ ٤١٦)، فتح القدير (١/ ١٧٤).

وافقت ربي في ثلاث -أو وافقني ربي في ثلاث- قلت: يا رسول الله لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى فنزلت ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية: ١٢٥]...الحديث[١].

وبما رواه جابر ﷺ أن النبي ﷺ استلم الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم فقرأ ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ فجعل المقام بينه وبين البيت. الحديث[٢].

قال ابن جرير الطبري: (وأولى هذه الأقوال بالصواب عندنا ما قاله القائلون إن مقام إبراهيم هو المقام المعروف بهذا الاسم الذي هو في المسجد الحرام، لما روينا آنفاً عن عمر بن الخطاب، ولما حدثنا يوسف بن سليمان قال حدثنا حاتم بن إسماعيل قال حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال استلم رسول الله الركن فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً ثم تقدم إلى مقام إبراهيم فقرأ ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، فجعل المقام بينه وبين البيت فصلى ركعتين.

فهذان الخبران ينبئان أن الله تعالى ذكره إنما عنى بمقام إبراهيم الذي أمرنا الله باتخاذه مصلى هو الذي وصفنا، ولو لم يكن على صحة ما اخترنا في تأويل ذلك خبر عن رسول الله لكان الواجب فيه من القول ما قلنا، وذلك أن الكلام محمول معناه على ظاهره المعروف دون باطنه المجهول حتى يأتي ما يدل على خلاف ذلك مما يجب التسليم له، ولا شك أن المعروف في الناس

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٣، ٢٤، ٣٦)، والبخاري في الصحيح (٤٤٨٣)، والترمذي في الجامع (٢٩٦٠)، وابن ماجه في السنن (١٠٩٩)، والنسائي في السنن الكبرى (١٠٩٩٨)، وغيرهم.
(٢) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٣٢٠)، ومسلم في الصحيح (١٢١٨)، وأبو داود في السنن (١٩٠٥)، والترمذي في الجامع (٨٥٦)، وابن ماجه في السنن (٣٠٧٤)، والنسائي في السنن (٥/ ٢٢٨، ٢٣٦)، وغيرهم.

بمقام إبراهيم هو المصلى الذي قال الله تعالى ذكره: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾[1].

وقال ابن العربي: (فمن حمله على العموم قال: معناه كما قدَّمنا مصلَّى: مدعى أي موضعاً للدعاء. ومن خصصه قال: معناه موضعاً للصلاة المعهودة؛ وهو الصحيح؛ ثبت من كل طريق أنَّ عمر ﷺ قال: وافقت ربي في ثلاث: قلت: يا رسول الله؛ لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلًّى فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ [سورة البقرة: من الآية:١٢٥] الحديث. فلما قضى النبي ﷺ طوافه مشى إلى المقام المعروف اليوم، وقرأ: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ وصلى فيه ركعتين، وبين بذلك أربعة أمور: الأول: أن ذلك الموضع هو المقام المراد في الآية. الثاني: أنه بين الصلاة وأنها المتضمنة للركوع والسجود لا مطلق الدعاء...)[2].

وقال الجصاص: (...مقام إبراهيم هو الحجر..، والأظهر أن يكون هو المراد؛ لأن الحرم يسمى على الإطلاق مقام إبراهيم، وكذلك سائر المواضع التي تأوله غيرهم عليها مما ذكرناه، ويدل على أنه هو المراد ما روى حميد عن أنس قال: قال عمر: قلت يا رسول الله: لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلًّى، فأنزل الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾، ثم صلى، فدل على أن مراد الله تعالى بذكر المقام هو الحجر.ويدل عليه أمره تعالى إيانا بفعل الصلاة، وليس للصلاة تعلُّق بالحرم ولا سائر المواضع الذي تأوله عليها من ذكرنا قوله)[3].

---

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٧).
(٢) أحكام القرآن (١/ ٦٠).
(٣) أحكام القرآن (١/ ٩٢).

وقال الرازي: (واتفق المحققون على أن القول الأول [مقام إبراهيم هو الحجر] أولى، ويدل عليه وجوه: الأول: ما روى جابر أنه ﷺ لما فرغ من الطواف أتى المقام، وتلا قوله تعالى ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، فقراءة هذه اللفظة عند ذلك الموضع تدل على أن المراد من هذه اللفظة هو ذلك الموضع ظاهر.

وثانيها: أن هذا الاسم في العرف مختص بذلك الموضع، والدليل عليه أن سائلاً لو سأل المكي بمكة عن مقام إبراهيم لم يجبه، ولم يفهم منه إلا هذا الموضع.

وثالثها: ما روي أنه ﷺ مر بالمقام، ومعه عمر فقال: يا رسول الله أليس هذا مقام أبينا إبراهيم ﷺ قال: بلى، قال: أفلا نتخذه مصلى قال: لم أومر بذلك، فلم تغب الشمس من يومهم حتى نزلت الآية[1].

ورابعها: أن الحجر صار تحت قدميه في رطوبة الطين حتى غاصت فيه رجلا إبراهيم ﷺ وذلك من أظهر الدلائل على وحدانية الله تعالى ومعجزة إبراهيم ﷺ فكان اختصاصه بإبراهيم أولى من اختصاص غيره به، فكان إطلاق هذا الاسم عليه أولى. وخامسها: أنه تعالى قال: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: من الآية١٢٥] وليس للصلاة تعلق بالحرم، ولا بسائر المواضع إلا بهذا الموضع، فوجب أن يكون مقام إبراهيم هو هذا الموضع. وسادسها: أن مقام إبراهيم هو موضع قيامه، وثبت بالأخبار أنه قام على هذا الحجر عند المغتسل ولم يثبت قيامه على غيره[2]، فحمل هذا اللفظ أعني مقام

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المسند، وابن مردوية، والدارقطني في الأفراد، كما في الدر المنثور للسيوطي (١/ ٢٩٠، ٢٩١).

(٢) تقدم بحث هذه المسألة، وأن الصواب فيها قيام إبراهيم ﷺ على حجر المقام لأجل ارتفاع الكعبة، وعجزه ﷺ عن رفع الحجارة كما ثبت بذلك النص، **انظر**: (ص٢٧ وما بعدها).

إبراهيم عليه السلام على الحجر يكون أولى.)[١].

وقال ابن رجب: (وهذا كله يدل على أن المراد بمقام إبراهيم في الآية: مقامه المسمى بذلك عند البيت، وهو الحجر الذي كان فيه أثر قدميه عليه السلام، وهذا قول كثير من المفسرين.

وقال كثير منهم: المراد بمقام إبراهيم: الحج كله، وبعضهم قال: الحرم كله، وبعضهم قال: الوقوف بعرفة، ورمي الجمار والطواف، وفسروا المصلى: بالدعاء، وهو موضع الدعاء وروي هذا المعنى عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما.

وقد يجمع بين القولين، بأن يقال: الصلاة خلف المقام المعروف داخل فيما أُمر به من الإقتداء بإبراهيم عليه السلام مما في أفعاله في مناسك الحج كلها واتخاذها مواضع للدعاء وذكر لله. كما قالت عائشة -رضي الله عنها- وروي مرفوعاً-: (إنما جعل الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار لإقامة ذكر الله) خرجه أبوداود والترمذي. فدلالة الآية على الصلاة خلف مقام إبراهيم عليه السلام لا تنافي دلالتها على الوقوف في جميع مواقفه في الحج لذكر الله ودعائه والابتهال إليه، والله أعلم)[٢].

وعليه فيكون تأويل الآية على وجهين:

الأول: يكون المراد بالمقام ذلك المكان المعروف، وأن المراد بهذا ركعتا الطواف فيستحب أن تكونا خلف مقام إبراهيم، وعليه جمهور المفسرين.

---

(١) التفسير الكبير (٤/ ٤٥).

(٢) فتح الباري (٢/ ٢٩٩).

الثاني: أن يكون المقام مفرداً مضافاً فيعم جميع مقامات إبراهيم في الحج وهي المشاعر كلها من الطواف، والسعي، والوقوف بعرفة، ومزدلفة، ورمي الجمار، والنحر، وغير ذلك من أفعال الحج(١). وعليه فيفسر المصلى بمعناه العام وهو موضع الدعاء، ومقامه عليه السلام بكل موطن دعى فيه -عليه السلام- ربه ووحَّده.

والتفسير الأول داخل في الثاني فلا تنافي بين التفسيرين. خاصة وأن من نُقل عنهم التأويل الثاني هم من نُقل عنهم التأويل الأول كابن عباس رضي الله عنهما. وقد اتضح هذا المعنى بما رواه ابن جريج قال: سألت عطاء عن ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٢٥] فقال: سمعت ابن عباس قال: أما مقام إبراهيم الذي ذكر هنا فمقام إبراهيم الذي في المسجد. قال: ومقام إبراهيم يعد كثير مقام إبراهيم الحج كله(٢).

قوله تعالى ﴿مُصَلًّى﴾ مفعول اتخذوا، وألفه منقلبة عن واو، ووزنه مُفْعَلٌ، وهو مكان لا مصدر، ويجوز أن يكون مصدراً، وفيه حذف مضاف تقديره مكان مصلى أي مكان صلاة(٣).

أخرج ابن جرير(٤)، وابن أبي حاتم(٥)، كلاهما من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ قال: مُدعى.

وعزاه السيوطي(٦) كذلك إلى سعيد بن منصور.

وإسناده إلى مجاهد رحمه الله صحيح.

---

(١) تيسير الكريم المنان (ص٦٥).
(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١ / ٣٧١، ٢/ ٤١٤).
(٣) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١١٣).
(٤) جامع البيان (١/ ٥٣٧).
(٥) تفسير ابن أبي حاتم (١/ ٣٧٢).
(٦) الدر المنثور (١/ ٢٩٢).

وأخرج الطبري[١] من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: أمروا أن يصلوا عنده.

وأخرج[٢] من طريق أسباط عن السدي قال: هو الصلاة عنده.

وقال الحسن البصري: قبلة يقف الإمام عندها[٣].

قال الطبري: (﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ فإن أهل التأويل مختلفون في معناه، فقال بعضهم: هو المدعى..، وقال آخرون: معنى ذلك اتخذوا مصلى تصلون عنده، ...، فكأن الذين قالوا: تأويل المصلى ها هنا المدعى وجهوا المصلى إلى أنه مفعل من قول القائل: صليت بمعنى دعوت، وقائلو هذه المقالة هم الذين قالوا: إن مقام إبراهيم هو الحج كله).

فكان معناه في تأويل هذه الآية واتخذوا عرفة، والمزدلفة، والمشعر، والجمار، وسائر أماكن الحج التي كان إبراهيم يقوم بها مداعي تدعونني عندها، وتأتمون بإبراهيم خليلي ﷺ فيها، فإني قد جعلته لمن بعده من أوليائي وأهل طاعتي إماماً يقتدون به وبآثاره فاقتدوا به.

وأما تأويل القائلين القول الآخر فإنه اتخذوا أيها الناس من مقام إبراهيم مصلى تصلون عنده عبادة منكم، وتكرمة مني لإبراهيم.

وهذا القول هو أولى بالصواب لما ذكرنا من الخبر عن عمر بن الخطاب وجابر ابن عبدالله عن رسول الله.)[٤].

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) أحكام القرآن للجصاص (١/ ٩٢)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١٣)، التفسير الكبير (٤/ ٤٥).

(٤) جامع البيان (١/ ٥٣٧، ٥٣٨).

قال الجصاص: (وقد اختلف في المعنى المراد بقوله مصلى، فقال فيه مجاهد: مُدعى، وجعله من الصلاة إذ هي الدعاء لقوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾ [سورة الأحزاب: من الآية ٥٦]، وقال الحسن: أراد به قبلة، وقال قتادة، والسدي: أمروا أن يصلوا عنده، وهذا هو الذي يقتضيه ظاهر اللفظ لأن لفظ الصلاة إذا أطلق تعقل منه الصلاة المفعولة بركوع وسجود ألا ترى أن مصلى المصر هو الموضع الذي يصلى فيه صلاة العيد، وقال النبي ﷺ لأسامة بن زيد: "المصلى أمامك" يعني به موضع الصلاة المفعولة، وقد دل عليه أيضا فعل النبي ﷺ بعد تلاوته الآية، وأما قول من قال: قبلة، فذلك يرجع إلى معنى الصلاة لأنه إنما يجعله المصلى بينه وبين البيت فيكون قبلة له، وعلى أن الصلاة فيها الدعاء، فحمله على الصلاة أولى لأنها تنتظم سائر المعاني التي تأولوا عليها.)[1].

وذكر الرازي في تفسيره هذا الكلام[2].

قال ابن العربي: (فمن حمله على العموم قال: معناه كما قدمنا مصلى: مُدَّعَى أي موضعاً للدعاء، ومن خصصه قال: معناه موضعاً للصلاة المعهودة، وهو الصحيح...)[3].

وكلام عامة المفسرين يدور حول هذا المعنى[4].

* * * * *

---

(١) أحكام القرآن (١/ ٩١، ٩٢).

(٢) التفسير الكبير (٤/ ٤٥، ٤٦).

(٣) أحكام القرآن (١/ ٦٠).

(٤) **انظر**: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٢٠٨)، الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١١)، تفسير البيضاوي (١/ ٣٩٩)، تفسير أبي السعود (١/ ١٥٧).

المبحث الثاني: في صلاة ركعتي الطواف خلف المقام، وفضلها

المطلب الأول: صلاة ركعتي الطواف خلف المقام.

الأصل في صلاة ركعتي الطواف خلف المقام قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ وتفسير النبي ﷺ لها فعلاً كما في صفة حجه ﷺ كما في الحديث الذي رواه عمرو بن دينار قال: سمعت ابن عمر رضي الله عنهما يقول: قدم النبي ﷺ، فطاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، ثم خرج إلى الصفا، وقد قال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: من الآية ٢١] الحديث(١).

وحديث جابر أن النبي ﷺ استلم الركن فرمل ثلاثاً، ومشى أربعاً، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم فقرأ ﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، فجعل المقام بينه وبين البيت. الحديث..(٢)، وهذا يدل على وجوب فعل الركعتين على هذه الصفة.

قال الحافظ ابن حجر في شرحه لكتاب الصلاة من صحيح البخاري: (وقد يشعر بحمل الأمر في قوله "واتخذوا" على تخصيص ذلك بركعتي الطواف، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام كما سيأتي في مكانه في الحج إن شاء الله تعالى.)(٣).

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٨٥، ١٥٢)، والبخاري في الصحيح (٣٩٥، ١٦٢٣، ..)، ومسلم في الصحيح (١٢٣٤) وابن ماجه في السنن (٢٩٥٨)، والنسائي في السنن (٥/ ٢٢٥)، وغيرهم.

(٢) تقدم تخريجه انظر (ص١٤٩).

(٣) فتح الباري (١/ ٥٠٠).

ثم قال في شرحه لأبواب العمرة من كتاب الحج: (ونقل بعض أصحابنا عن الثوري أنه كان يعينهما خلف المقام.)[١].

ولعل الحافظ ﷺ يقصد الشاشي فإنه قال: (والمستحب أن يصليهما عند المقام، وفي أي موضع صلاها من المسجد وغيره جاز، وقال الثوري: لا يصح فعلهما إلا خلف المقام. ذكره في الحاوي.)[٢].

والذي رأيته في كتاب الحج من الحاوي الكبير[٣] نقلُهُ عن الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه لا يجيزها في غير الحرم، وليس فيه ما ذكره الشاشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولم أر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ نقل عن أحد من أهل العلم أو عزى له القول بالوجوب غير ما ذكره عن سفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والذي صح عن سفيان-كما سيأتي- موافقة الجمهور من أهل العلم على عدم الوجوب، كما أن الحافظ نفسه قبل ذلك نقل الإجماع على عدم الوجوب-كما سيأتي-، ولم يعترضه مما يؤيد أنه لم يثبت عنده شيء في ذلك.

وقد صح عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بما ظاهره القول بالوجوب كما أخرجه أبوبكر بن أبي شيبة[٤]: حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: لم يرخص في ترك الصلاة عند المقام، فإن لم تقدر عليه زاحمت عليه حتى تقدر عليه أو تجده، ولا بأس أن يكون بينك وبينه رجال يصلون بعد أن يكون بحياله.

وقد نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم على أن السنة أن يصلي

(١) المصدر السابق (٣/ ٦١٧).

(٢) حلية العلماء (١/ ٤٤١).

(٣) (١/ ٦١٣).

(٤) المصنف (٣/ ٣٧٠).

الطائف ركعتي الطواف عند مقام إبراهيم عليه السلام، ويجزئه أن يصليها في غير ذلك المكان.

قال ابن المنذر: (وأجمعوا على أن الطائف يجزئه أن يصلي الركعتين حيث شاء، وانفرد مالك فقال: لا يجزئه أن يصليها في الحجر)[١].

وقال ابن عبدالبر: (فأما ركوع الطائف بالبيت إذا فرغ من طوافه وطاف سبعاً فإنه يصلي ركعتين عند المقام إن قدر و إلا فحيثما قدر من المسجد، وهذا إجماع من العلماء لا خلاف بينهم في ذلك.)[٢].

وقال: (وأجمعوا أيضاً على أن الطائف يصلي الركعتين حيث شاء من المسجد، وحيث أمكنه، وأنه إن لم يصل عند المقام أو خلف المقام فلا شيء عليه.)[٣].

وقال القاضي عياض: (أجمع المسلمون على أن صلاة الركعتين على الطائف بالبيت، وأن السنة أن تكون عند المقام، وأن من صلاها حيث شاء من المسجد أجزاءه.)[٤].

وقال النووي في تعليقه على حديث جابر رضي الله عنه في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم : (هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، ...، والسنة أن يصليها خلف المقام، فإن لم يفعل ففي الحجر، وإلا ففي المسجد، وإلا ففي مكة وسائر الحرم، ولو

---

(١) الإجماع (ص٧١).
(٢) التمهيد (٢٤/ ٤١٤، ٤١٥).
(٣) الاستذكار (٤/ ٢٠٤).
(٤) إكمال المعلم (٤/ ٢٧١).

صلها في وطنه وغيره من أقاصي الأرض جاز وفاتته الفضيلة.)[١].

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاري: (والأمر دال على الوجوب لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة فدل على عدم التخصيص، ....، واستدل المصنف على عدم التخصيص أيضا بصلاته ﷺ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صحت هناك لأنه كان حينئذ غير مستقبله.)[٢].

وقال: (وقوله ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ أي وقلنا اتخذوا منه موضع صلاة، ..، والأمر فيه للاستحباب بالاتفاق)[٣].

وقال: (قوله "باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد" هذه الترجمة معقودة لبيان إجزاء صلاة ركعتي الطواف في أي موضع أراد الطائف، وإن كان ذلك خلف المقام أفضل، وهو متفق عليه إلا في الكعبة أو الحجر.)[٤].

وقال الشنقيطي: (وجمهور أهل العلم[٥] على أن ركعتي الطواف لا يشترط في صحة صلاتهما أن تكون خلف المقام بل لو صلاهما في أي موضع غيره صح ذلك.)[٦].

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم (٩/ ٣٣٣).
(٢) فتح الباري (١/ ٤٩٩).
(٣) المصدر السابق (٣/ ٤٤٠).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٤٨٦).
(٥) **انظر**: للأحناف: الفتاوى الهندية (١/ ٢٢٦)، فتاوى قاضي خان (١/ ٢٩٢)، وللمالكية: مواهب الجليل (٣/ ١١١)، وللشافعية: روضة الطالبين (٣/ ٨٣)، المجموع (٨/ ٥٣)، وللحنابلة: المغني (٥/ ٢٣١)، والروض المربع (٥/ ٢٣٠).
(٦) أضواء البيان (٤/ ٤١٠)، ومنسك الإمام الشنقيطي (١/ ٢٧٧).

وقد اعتمد هذا الإجماع في تحويله الأمر من الإيجاب إلى الاستحباب على:

ما أخرج البخاري[١] عن أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال وهو بمكة وأراد الخروج ولم تكن أم سلمة طافت بالبيت وأرادت الخروج فقال لها رسول الله ﷺ : (**إذا أقيمت صلاة الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون**). ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت.

قال الحافظ ابن حجر عند شرح هذا الحديث: (قوله في آخره "فلم تصل حتى خرجت" أي من المسجد أو من مكة، فدل على جواز صلاة الطواف خارجاً من المسجد إذ لو كان ذلك شرطاً لازماً لما أقرها النبي ﷺ على ذلك.)[٢].

وما صح عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لم يصلي ركعتي الطواف إلا بعد خروجه من الحرم، كما جاء من طرق عن الزهري عن حميد بن عبدالرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره أنه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح، فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس طلعت، فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى ركعتين[٣].

كما صح عن ابن عباس، وعبدالله بن عمر رضي الله عنهما مثله:

كما رواه مالك عن أبي الزبير المكي أنه قال: رأيت عبدالله بن عباس رضي الله عنه يطوف بالبيت بعد صلاة العصر، ثم يدخل حجرته فلا أدري ما يصنع[٤].

---

(١) الجامع الصحيح حديث (١٥٤٦).

(٢) فتح الباري (٣/ ٤٨٧).

(٣) أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٣٦٨)، -ومن طريقه ابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٢٠٧)-، وعبدالرزاق المصنف (٥/ ٦٣) والبيهقي السنن الكبرى (٢/ ٤٦٣، ٥/ ٩١).

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٥/ ٩١) وابن عبد البر في الاستذكار (٤/ ٢٠٧).

وما رواه نافع، وسالم عن عبدالله بن عمر أنه كان يطوف بالبيت سبعاً، ثم يدخل البيت، فيصلي فيه ركعتي الطواف[١].

وقد صح عن طائفة من التابعين فمن بعدهم من أكابر أهل العلم النص على عدم الوجوب، ومن ذلك:

ما أخرجه ابن أبي شيبة[٢] حدثنا أبوأسامة عن هشام عن الحسن أنه كان يعجبه أن يصلي ركعتي الطواف خلف المقام، ولا يرى بأساً إن لم يفعل.

وأخرج عبدالرزاق[٣] عن معمر عن ابن طاووس قال: كان أبي يطوف بالبيت ويراه مفتوحاً، فيدخل، فيصلي ثم يخرج فيصلي ركعتي الطواف خارجاً من البيت.

وأخرج ابن أبي شيبة[٤]: حدثنا أبوخالد عن حجاج عن عطاء قال: صل ركعتي الطواف في بيتك إن شئت.

وأخرج عبدالرزاق[٥] عن الثوري قال: أركعهما حيث شئت ما لم تخرج من الحرم.

* * * * *

(١) أخرجه المصنف (٣/ ٣٦٩) وعبد الرزاق في المصنف (٥/ ٦٠، ٨٢) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٧٠).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٦٠).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٣٧١)، والأزرقي بنحوه كما في أخبار مكة (١/ ١١٤، ١١٥).

(٥) المصدر السابق (٥/ ٦٠).

المطلب الثاني: فضل صلاة ركعتي الطواف خلف المقام.

جاءت آثار تدل على فضل ركعتي الطواف بعده خلف المقام، وقد وقفت منها على ما يلي:

١ - عن سعيد بن أبى بردة قال: سمعت أبى يحدث أنه شهد ابن عمر رجلاً يمانياً يطوف بالبيت حمل أمه وراء ظهره يقول: إني لها بعيرها المذلل إن أذعرت ركابها لم أذعر، ثم قال: يا ابن عمر أترانى جزيتها؟ قال: لا، ولا بزفرة واحدة، ثم طاف ابن عمر، فأتى المقام فصلى ركعتين، ثم قال: يا ابن أبى موسى إن كل ركعتين تكفران ما أمامهما.

أخرجه البخاري، والمروزي-، ومن طريقه الفاكهي- والبيهقي[(١)]، كلهم من طرق عن شعبة بن الحجاج حدثنا سعيد بن أبى بردة به.

وإسناده صحيح.

٢ - عن داود بن عجلان قال: طفنا مع أبي عقال في مطر، فلما قضينا طوافنا أتينا خلف المقام، فقال: طفت مع أنس بن مالك في مطر، فلما قضينا الطواف أتينا المقام، فصلينا ركعتين، فقال لنا أنس: ائتنفوا العمل فقد غفر لكم. هكذا قال لنا رسول الله ﷺ، وطفنا معه في مطر.

أخرجه ابن ماجه، والعقيلي، والأزرقي، والفاكهي ، وابن عدي -، ومن طريقه البيهقي-، وابن حبان، وتمام الرازي، وابن الجوزي،[(٢)] كلهم من

---

(١) الأدب المفرد (١/ ١٨ رقم ١١)، البر والصلة (ص١٩)، أخبار مكة (١/ ٤٦٤) بدون ذكر القصة، شعب الإيمان (١٠/ ٣١٢).

(٢) السنن (٣١١٨)، الضعفاء (٢/ ٣٨)، أخبار مكة (١/ ٢١)، أخبار مكة (١/ ٢٤٩)، الكامل في الضعفاء (٣/ ٩٣)، شعب الإيمان (٣/ ٤٥٣)، المجروحين (١/ ٢٨٩)، الفوائد (٢/ ٢٤٦)، الموضوعات (٢/ ٥٩٠).

طرق عن داود بن عجلان به.

داود بن عجلان المكي أبوسليمان البزاز.ضعيف[١].

أبوعقال هو هلال بن زيد بن يسار البصري. متروك[٢].

فهذا الحديث ضعيف جداً لحال داود بن عجلان، وهلال بن زيد.

٣ - عن عطاء بن أبي رباح أن مولاة لعبدالله بن عمرو حدثته عن عبدالله ابن عمرو رضي الله عنهما عن نبي الله قال: (**من طاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين فهو كفك رقبة**).

أخرجه أبويعلى-، ومن طريقه ابن حبان-، وأخرجه ابن عدي، وابن شاهين، وابن الجوزي،[٣] كلهم من طرق عن حماد بن الجعد عن قتادة عن عطاء به.

جاء عند ابن عدي، وابن شاهين، وابن الجوزي: (أن مولى لعبدالله بن عمرو حدثه)، وسقط ذكر مولاة ابن عمرو من إسناد أبي يعلى، ولعله خطأ مطبعي فإن الواسطة مثبتة في إسناد ابن حبان وهو يرويه من طريق أبي يعلى.

وإسناده ضعيف، حماد بن الجعد الهذلي البصري. ضعيف[٤].

كما أن في الإسناد راوي مجهول.

قال ابن حبان بعده: (وهذا لا أصل له من رواية ثقة)، وقال ابن الجوزي بعد تخريجه لهذا الحديث: (هذا حديث لا يصح).

---

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (٨/ ٤١٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ١٧٣)، التقريب (١٨١٠).

(٢) **انظر**: تهذيب الكمال (٣٠/ ٣٣٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٦٩)، التقريب (٧٣٨٦).

(٣) المسند (٥٦٨٧)، المجروحين (١/ ٢٥٢)، الكامل في الضعفاء (٢/ ٢٤٥)، الترغيب في فضائل الأعمال (٣٣١)، العلل المتناهية (٢/ ٥٧٢).

(٤) **انظر**: تهذيب الكمال (٧/ ٢٢٦)، تهذيب التهذيب (٣/ ٥)، التقريب (١٤٩٩).

وقد روي نحو هذا الحديث من طرق عن عطاء عن ابن عمرو موقوفاً، وليس فيه تحديد مكان صلاة الركعتين[١].

٤ - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ : **(إذا خرج المرء يريد الطواف بالبيت أقبل يخوض في الرحمة، فإذا دخله غمرته، ثم لا يرفع قدماً، ولا يضع قدماً إلا كتب الله ﷻ له بكل قدم خمسمائة حسنة، وحط عنه خمسمائة سيئة -أو قال خطيئة-، ورفعت له خمسمائة درجة، فإذا فرغ من طوافه، فصلى ركعتين دبر المقام خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وكتب له أجر عتق عشر رقاب من ولد إسماعيل، واستقبله ملك على الركن، فقال له: استأنف العمل فيما بقي، فقد كفيت ما مضى، وشفع في سبعين من أهل بيته).**

أخرجه العقيلي[٢]، والأزرقي[٣]، وأبومحمد الخزاعي[٤]، كلهم من طريق يحيى بن سعيد بن سالم القداح حدثنا خلف بن ياسين عن أبي الفضل الفراء عن المغيرة بن سعيد به.

وإسناده منكر، قال العقيلي عنه: لا يصح، وقال: الحديث غير محفوظ.

يحيى بن سعيد القداح قال فيه العقيلي: في حديثه مناكير، وكذا قال الذهبي، وقال الدارقطني: ليس بالقوي[٥].

(١) **انظر**: فضائل مكة الواردة في السنة (٢/ ٦٢١).
(٢) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٣).
(٣) أخبار مكة (١/ ٤، ٥)، وسقط من إسناده (يحيى بن) وجاء على الصواب في المصادر الأخرى.
(٤) في زوائده على أخبار مكة (المصدر السابق).
(٥) **انظر**: الضعفاء (٤/ ٤٠٤)، المغني في الضعفاء (٢/ ٧٣٥)، ميزان الاعتدال (٤/ ٣٧٨)، لسان الميزان (٦/ ٣١٥).

قال العقيلي: (خلف بن ياسين بن معاذ الزيات عن المغيرة بن سعيد كليهما مجهولين بالنقل، والحديث غير محفوظ.)[١].

وقال ابن عدي بعد ذكره حديثاً لخلف: (ولم أر لخلف بن ياسين هذا غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلا دون خمسة أحاديث ورواياته عن مجهولين)[٢].

وقد خولف المغيرة في رفعه، ومتنه.

أخرجه الأزرقي[٣]، وقوام السنة[٤]، كلاهما من طريق إسماعيل بن عياش عن المغيرة بن قيس التميمي عن عمرو بن شعيب موقوفاً بنحوه.

المغيرة بن قيس قال أبوحاتم: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الذهبي: مغيرة بن قيس حجازي عن عمرو بن شعيب لا يعرف أتى عنه إسماعيل بن عياش بمناكير[٥].

إسماعيل بن عياش الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وشيخه في هذا الحديث حجازي، وقيل بصري[٦].

فإسناده ضعيف جداً.

(١) الضعفاء الكبير (٣/ ٢٣) وصواب العبارة: كلاهما مجهولان بالنقل.
(٢) الكامل في الضعفاء (٣/ ٦٥).
(٣) أخبار مكة (١/ ٤).
(٤) الترغيب والترهيب رقم (١٠٤١).
(٥) **انظر**: الجرح والتعديل (٨/ ٢٢٧)، ثقات ابن حبان (٩/ ١٦٨)، المغني في الضعفاء (٢/ ٦٧٤)، ميزان الاعتدال (٦/ ٤٩٥).
(٦) **انظر**: تهذيب الكمال (٣/ ١٦٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٩٠)، التقريب (٤٧٧).

٥ - عن جابرﷺ رفعه: (من طاف بهذا البيت أسبوعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، وشرب من ماء زمزم غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت).

أخرجه ابن شاهين[١]: حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني حدثنا محمد بن جعفر لقلوق حدثنا إسحاق بن بشر حدثنا أبومعشر عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ به.

وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي. متهم بالوضع[٢].

وعزاه السخاوي[٣] إلى الواحدي في تفسيره، والجندي في فضائل مكة، والديلمي في مسنده بلفظ: (أخرجه من ذنوبه كيوم ولدته أمه).

وعزاه السيوطي[٤] إلى الحميدي، وابن النجار.

وقال السخاوي: (ولا يصح باللفظين..)[٥].

* * * * *

---

(١) الترغيب في فضائل الأعمال (٣٣٢).

(٢) **انظر**: ضعفاء العقيلي (١/ ٩٨)، المجروحين (١/ ١٣٥)، ميزان الاعتدال (١/ ١٨٦)، لسان الميزان (١/ ٣٩٤).

(٣) المقاصد الحسنة رقم (١١٤٤).

(٤) الدر المنثور (١/ ٢٩٣).

(٥) المصدر السابق، **وانظر**: المصنوع (ص٣٤٣)، كشف الخفاء (٢/ ٣٤٠)، الفوائد المجموعة رقم (١٠٧).

المبحث الثالث: صلاة النفل المطلق خلف المقام

لم أجد دليلاً صريحاً في استحباب صلاة نفل مطلق خلف مقام إبراهيم عليه السلام إلا ما يفهم من عموم قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٢٥].

وقراءة النبي ﷺ لهذا الآية عند صلاته ركعتي الطواف خلف المقام لا يدل على مشروعية ركعتي الطواف خلف المقام فقط دون غيرهما مع أنني لم أجد من أشار إلى ذلك غير الهراسي، والألوسي رحمهما الله.

قال إلْكِيَا[١] الهراسي الشافعي عند قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾: (يدل على ركعتي الطواف وغيرهما من الصلوات)[٢].

وقال الألوسي: (والأمر فيها للاستحباب إذ المتبادر من المصلى موضع الصلاة مطلقاً، وقيل المراد به الأمر بركعتي الطواف لما أخرجه مسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ لما فرغ من طوافه عمد إلى مقام إبراهيم، فصلى خلفه ركعتين، وقرأ الآية، فالأمر للوجوب على بعض الأقوال، ولا يخفى ضعفه لأن فيه التقييد بصلاة مخصوصة من غير دليل، وقراءته عليه الصلاة والسلام الآية حين أداء الركعتين لا يقتضي تخصيصه بهما)[٣].

وقد صح عن طائفة من السلف من الصحابة، وغيرهم التنفل المطلق خلف المقام، ومن ذلك:

١- عن عبدالرحمن بن عثمان التيمي قال: قمت خلف المقام، وأنا أريد أن

---

(١) قال الصفدي (وفيات الأعيان٢٣/ ٥٤): بالعجمي هو كبير القدر، والمقدم بين الناس.

(٢) أحكام القرآن (١/ ١٧).

(٣) روح المعاني (١/ ٣٨٠).

لا يغلبني عليه أحد تلك الليلة، فإذا رجل يغمزني، فلم ألتفت، ثم غمزني فالتفت، فإذا عثمان بن عفان ﷺ، فتنحيت فتقدم فقرأ القرآن في ركعة.

أخرجه الشافعي، وابن أبي شيبة، وابن سعد، وأحمد بن منيع، والفاكهي ، والدارقطني، والبيهقي، وابن عساكر[1]، كلهم من طرق عن عبدالرحمن به.

وأخرج ابن أبي شيبة، وعبدالرزاق، والفاكهي، وابن عساكر[2]، كلهم من طرق عن أبي إسحاق عن عبيدةعن عبيدة بن ربيعة قال: أتيت المقام فإذا رجل حسن الثياب طيب الريح يصلي، فقرأ ورجل إلى جنبه يفتح عليه، فقلت: من هذا؟، قالوا: عثمان.

٢- عن أبي بشر عن عكرمة قال: رأيت رجلاً عند المقام يكبر في كل خفض ورفع، وإذا قام، وإذا وضع، فأخبرت ابن عباس ﷺ، قال: أو ليس تلك صلاة النبي ﷺ لا أم لك.

أخرجه ابن أبي شيبة، والبخاري، وابن خزيمة، وأبويعلى[3].

٣- عن أبي الجويرية الجرمي قال: جلسنا خلف ابن عباس وهو يصلي خلف المقام، -وعليه قطيفة له- قال: فتكلمنا فلما سمع أصواتنا انصرف.

أخرجه ابن أبي شيبة[4]: حدثنا وكيع حدثنا أبوجناب يحيى بن أبي حية

---

(١) مسند الشافعي (١/ ٨٦)، مصنف بن أبي شيبة (١/ ٣٢٣)، الطبقات الكبرى (٣/ ٧٥)، المسند (المطالب العالية ٤/ ٣٨١) وحسن ابن حجر إسناده، أخبار مكة (١/ ٤٦٣)، سنن الدارقطني (٢/ ٣٤)، السنن الكبرى (٣/ ٢٤، ٢٥)، تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٣٣).
(٢) المصنف (١/ ٤١٧)، المصنف (٢/ ١٤٢)، أخبار مكة (١/ ٤٦٢)، تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٣٤).
(٣) مصنف بن أبي شيبة (١/ ٢١٨)، صحيح البخاري (٧٨٧)، صحيح ابن خزيمة (١/ ٢٩٠)، مسند أبي يعلى (٤/ ٣٦١).
(٤) المصنف (٢/ ٢٦١).

الكلبي عن أبي الجويرية الجرمي به.

ويحيى بن أبي حية ضعفوه من أجل تدليسه[١]، وحديثه في مثل هذه الأخبار مُحتَمل.

٤- عن نافع قال: ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما مصلياً في المسجد الحرام قط إلا والمقام بينه وبين البيت.

أخرجه الفاكهي[٢]: حدثنا إبراهيم بن أبي يوسف حدثنا عبدالمجيد بن أبي رواد عن أبيه عن نافع به.

وشيخ الفاكهي إبراهيم بن أبي يوسف لم أعرفه.

٥- عن أم شبيب[٣] عن أختها أم عبدالله، قالت: إنها رأت عائشة رضي الله عنها تصلي خلف المقام، فأوترت بركعة قرأت فيها بسورة إبراهيم.

أخرجه مسدد[٤]: حدثنا سلام حدثتني أم شبيب به.

وفي إسناده أم عبدالله لم أعرفها.

قال البوصيري: رواه مسدد بسند ضعيف لجهالة بعض رواته[٥].

٦- عن ثابت البناني قال: كنت أمر بابن الزبير، وهو يصلي خلف المقام كأنه خشبة منصوبة لا يتحرك.

---

(١) **انظر**: تهذيب الكمال (٣١/ ٢٨٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ١٧٧)، التقريب (٧٥٨٧).

(٢) أخبار مكة (١/ ٤٦٤).

(٣) قال عنها ابن معين (رواية ابن طهمان ص١٠٥): أم شبيب ثقة روى عنها حماد بن سلمة، وسلام ابن أبي مطيع. **وانظر**: التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٣)، والجرح والتعديل (٤/ ٣٦٠).

(٤) المسند كما في المطالب العالية (٤/ ٥٢٠).

(٥) إتحاف الخيرة (٣/ ١٤٨).

أخرجه الفاكهي[١]، وابن عساكر[٢]، كلاهما من طريق حماد بن زيد حدثنا ثابت به.

٧- عن طلحة بن يحيى قال: رأيت عيسى بن طلحة [بن عبيد الله]- يصلي محتبياً خلف المقام تطوعاً.

أخرجه ابن أبي شيبة[٣]: حدثنا عبدالله بن داود عن طلحة بن يحيى به.

٨- عن عباد بن منصور أنه رأى عمر بن عبدالعزيز يصلي محتبياً خلف المقام تطوعاً.

أخرجه ابن أبي شيبة[٤]، والفاكهي[٥]، كلاهما من طريق يزيد بن هارون أخبرنا عباد بن منصور به.

صلاة نفل مطلق خلف المقام دخلت تحت نص عام كما تقدم، وقد فهم هذا السلف رحمهم الله تعالى، إلا أنه يجب التنبه إلى عدم إيذاء الطائفين بالنفل المطلق خلف المقام عند وجود الزحام، والله أعلم.

* * * * *

(١) المصدر السابق (١/ ٤٦١، ٤٦٢).
(٢) تاريخ دمشق (٢٨/ ١٧٠).
(٣) المصنف (١/ ٤٠٤).
(٤) نفس المصدر السابق.
(٥) أخبار مكة (١/ ٤٦٦).

الفصل الثاني:
حكم جعل المقام بين الطائف والبيت



الفصل الثاني: حكم جعل المقام بين الطائف والبيت

اختلف أهل العلم رحمهم الله في حكم الطواف بالبيت من وراء حائل كالسقائف، وزمزم، والمقام على قولين:

الأول: أن الطواف من وراء حائل غير مجزئ. قال به السامري من الحنابلة، ومال إليه ابن حمدان الحراني، وهو ظاهر مذهب مجاهد، وطاووس، وعطاء.

وقصر عدم الإجزاء على الطواف بالسقائف ابن القاسم وأشهب من المالكية، وجمهور متأخريهم، وفرقوا بينها وبين زمزم والمقام.

أخرج عبدالرزاق[(١)] -، ومن طريقه الفاكهي[(٢)]- عن ليث أن طاووساً، ومجاهداً، وعطاء منعوه أن يطوف من وراء المقام، وقالوا: ما بين البيت والمقام.

قال ابن مفلح: (وإن طاف على جدار الحجر..، أو وراء حائل وقيل ولو في المسجد جزم به في المستوعب لم يجزئه..)[(٣)].

وقال المرداوي: (لو طاف في المسجد من وراء حائل كالقبة وغيرها أجزأه على الصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب، وقدمه في الفروع وغيره لأنه في المسجد، وقيل لا يجزئه، وجزم به في المستوعب، وقدمه في الرعايتين والحاويين)[(٤)].

---

(١) المصنف (٥/ ٦٩)، **وانظر**: مصنف ابن أبي شيبة (٣/ ٤٤٨).
(٢) أخبار مكة (١/ ٢٣٣).
(٣) الفروع (٣/ ٣٦٩، ٣٧٠).
(٤) الإنصاف (٤/ ١٥).

وقال القرافي: (الشرط السابع: أن يكون داخل المسجد، ففي الكتاب: من طاف من وراء زمزم، وفي سقائف المسجد من زحام الناس أجزأه، وإن طاف في السقائف لغير زحام لحر أو برد أعاد. قال سند: يستحب الدنو من البيت كالصف الأول، وقال أشهب: لا يجزئ من طاف خارج السقائف كالطائف خارج المسجد أو من وراء الحرم، والفرق أن اتصال الزحام يصير الجميع متصلاً بالبيت كاتصال الزحام بالطرقات يوم الجمعة، ومع عدم الزحام الطائف خارج المسجد يعد طائفاً بالمسجد لا بالبيت، وخرج بعض المتأخرين المنع من وراء زمزم على منع أشهب في السقائف، والفرق أن زمزم في بعض الجهات عارض في طريق الطائفين فلا يؤثر كالمقام لوجهين في المطاف. قال ابن أبي زيد: من طاف في سقائف المسجد لا يرجع لذلك من بلده، وقال ابن شبلون: يرجع كمن لم يطف، وفي الجواهر إذا رجع إلى بلده هل يجزئه الهدي أو يرجع؟ قولان للمتأخرين.)[١].

وقال أبوعبدالله المغربي: (وإن طاف في السقائف لا لزحام بل لحر أو مطر أو نحو ذلك فإنه لا يجزئه ويعيد طوافه ما دام بمكة فإن رجع إلى بلده لم يرجع لأجل الطواف ولا دم عليه.

أما ما ذكره من عدم وجوب الدم فهو جائز على ما نقله ابن عبدالسلام عن الباجي وتبعه في التوضيح، والذي نقله ابن بشر، وابن شاس وجوب الدم.)[٢].

وقال: (قلت: ما قاله اللخمي وخرجه على قول ابن القاسم، وأشهب، وقال

(١) الذخيرة (٣/ ٢٤١).

(٢) مواهب الجليل (٣/ ٨٠).

به غير واحد من أئمة المذهب المتأخرين كابن بشير، وابن شاس، وتبعهم عليه ابن الحاجب من أن حكم زمزم حكم السقائف هو الظاهر والله أعلم.

-ثم قال: -الثاني: فهم من احتجاج سند بجواز الطواف من وراء زمزم لكونها في جهة واحدة كالمقام أن الطواف من خلف المقام لا يؤثر وهو ظاهر، وكذلك والله أعلم الطواف من خلف الأساطين التي في ناحية الطواف لا يؤثر فيما يظهر والله أعلم.)(١).

الثاني: الإجزاء مطلقاً ما كان في المسجد، وهو قول جمهور الفقهاء.

قال الكاساني: (والطواف بالبيت هو الطواف حوله فيجوز الطواف في المسجد الحرام قريباً من البيت أو بعيداً عنه بعد أن يكون في المسجد حتى لو طاف من وراء زمزم قريباً من حائط المسجد أجزأه لوجود الطواف بالبيت ولحصوله حول البيت، ولو طاف حول المسجد وبينه وبين البيت حيطان المسجد لم يجز لأن حيطان المسجد حاجزة فلم يطف بالبيت لعدم الطواف حوله بل طاف بالمسجد لوجود الطواف حوله لا حول البيت، ولأنه لو جاز الطواف حول المسجد مع حيلولة حيطان المسجد لجاز حول مكة.)(٢).

قال مالك: (من طاف وراء زمزم من زحام الناس فلا بأس بذلك)(٣).

وقال الشافعي: (والمسجد كله موضع للطواف فمن طاف في المسجد من دون السقاية وزمزم أو من ورائهما أو وراء سقايات المسجد التي أحدثت فحف بها المسجد حتى يكون الطائف من ورائها كلها، فطوافه مجزيء عنه

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٨١).

(٢) بدائع الصنائع (٢/ ١٣١)، **وانظر**: شرح فتح القدير (٢/ ٤٩٤).

(٣) المدونة الكبرى (٢/ ٤٠٨)، **وانظر**: الذخيرة (٣/ ٢٤١)، ومواهب الجليل (٣/ ٨٠).

لأنه في موضع الطواف، وأكثر الطائفين محول بينه وبين الطواف بالناس الطائفين والمصلين.)[١].

وقال النووي: (قال أصحابنا: شرط الطواف وقوعه في المسجد الحرام، ولا بأس بالحائل فيه بين الطائف والبيت كالسقاية والسواري وغيرها.)[٢].

وقال ابن قدامة: (وإن تباعد من البيت في الطواف أجزأه ما لم يخرج من المسجد سواء حال بينه وبين البيت حائل من قبة أو غيره أو لم يحل، لأن الحائل في المسجد لا يضر، كما لو صلى في المسجد مؤتماً بالإمام من وراء حائل.)[٣].

وقد حج مع النبي ﷺ جمع غفير، ولم ينقل أنه ﷺ أرشد أحداً بعدم الطواف من وراء المقام، وترك البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

وتعقب بأن المقام كان لاصقاً بالبيت في عهد النبي ﷺ كما سبق فكأنه أخذ حكم المتصل بها أما بعد تأخيره فإنه أصبح حائلاً لاسيما وقد وضع في مقصورة خاصة.

وأجيب بأن تأخير المقام شهده الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ولم ينقل عن أحد منهم منع الطائفين من طوافهم من وراء المقام.

والراجح في هذه المسألة القول الثاني وهو إجزاء الطواف بالبيت من وراء

---

(١) الأم (٢/ ١٧٧).

(٢) المجموع (٨/ ٤٣)، **وانظر**: فتح الوهاب (١/ ٢٤٤)، وكفاية الأخيار (ص٢١٥)، ومغني المحتاج (١/ ٤٨٧).

(٣) المغني (٣/ ١٨٥)، **وانظر**: المبدع (٣/ ٢٢١)، وشرح منتهى الإرادات (١/ ٥٧٣)، ومطالب أولي النهى (٢/ ٣٩٦).

حائل ما كان في المسجد لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول، ولعدم وجود المعارض.

ولأن النبي ﷺ طاف راكباً على بعيره كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما[(١)]، وغيره. ومن المقطوع به أن طائفة من الصحابة كانوا يطوفون من وراء البعير، ولم يعتبر النبي ﷺ بعيره حائلاً.

* * * * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٠٧، . . .)، ومسلم في صحيحه (١٢٢٧)، وأبو داود في سننه (١٨٧٧)، وابن ماجه في سننه (٢٩٤٨)، والنسائي في سننه (٢/٤٧)، وغيرهم.



الفصل الثالث:
حكم نقل المقام عن مكانه عند الحاجة



الفصل الثالث: حكم نقل المقام عن مكانه عند الحاجة

اختلف أهل العلم رحمهم الله في نقل المقام عن مكانه من أجل توسعة المطاف على قولين:

الأول: لا يجوز نقله أو تأخيره عن مكانه لأنه وضع بأمر توقيفي لا اجتهاد فيه لأحد.

الثاني: يجوز تأخير المقام عن موضعه إلى موضع آخر في المسجد الحرام يحاذيه ويقرب منه لرفع الحرج الشديد عن الطائفين.

استدل أصحاب القول الأول بما يلي(١):

الدليل الأول: المقام مشعر إسلامي، ومنسك من مناسك الحج قد وضعه النبي ﷺ في موضعه هذا، وقد أمرنا الله ﷻ بأن نتخذه مصلى، وفسر لنا رسول الله ﷺ مقتضى هذا الأمر بتلاوته للآية وصلاته خلفه بعد طوافه، وما أمر الله به رسوله من شرعه الذي أوحاه إليه أمر توقيفي لا اجتهاد فيه لأحد.

الدليل الثاني: المقام ليس هو الحجر فقط، بل هو الحجر والبقعة التي هو فيها الآن. وتأخير البقعة غير ممكن، فإذا نقل الحجر عنها، فإما أن يفوت العمل بالآية، وإما أن يبقى الحكم للبقعة، لأنها موضع للصلاة.

الدليل الثالث: تأخير المقام من الأمور التي تنكرها قلوب الناس فينبغي

---

(١) **انظر**: مقام إبراهيم للمعلمي (ص٣٩، ٨٣-٩١، ٩٨-١١٢)، نقض المباني لابن حمدان (ص٧-٢٥، ٥٢-٥٥، ١٤٥-١٤٩، ١٥٩-١٦٠، ١٦٩-١٨٢)، الجواب المستقيم لمحمد بن إبراهيم (ص٤٦-٤٩)، التاريخ القويم للكردي (٢/ ٣٦٢-٣٦٤)، التنبيهات حول المقام ومنى للصالحي (١٧-٢٢، ٣٩-٤٤).

اجتنابه، وقد ترك النبي ﷺ رد الكعبة على قواعد إبراهيم عليه السلام مخافة ذلك كما في حديث عائشة رضي الله عنها[١].

الدليل الرابع: استقر المقام في مكانه هذا أربعة عشر قرناً، ولا شك أن الحجاج كثروا في بعض السنين، وازدحموا في المطاف، ولم يخطر ببال أحد تأخيره وفي ذلك دلالة واضحة على اختصاصه بموضعه هذا، ولو كان جائزاً لما غفل عنه الناس طوال هذه المدة، مع وجود الزحام في كثير من الأحيان.

مناقشة أدلة هذا القول:

الأول: وقع خلاف بين السلف في تعيين المقام على أقوال مر ذكرها[٢]، فعلى فرض قصر الكلام على الحجر المعروف فإن هذا لا يعني أنه من شعائر الحج وغيرها، فإن مشاعر الحج هي كل ما كان من أعماله كالإحرام، والطواف، والسعي، والوقوف بعرفة، وغير ذلك.

وحجر المقام لم يتعلق بذاته شيء من الشرائع والأحكام فلم يؤمر الناس في حجهم بمسحه، ولا تقبيله، ولا الطواف به، ولا الصلاة فوقه بل لا يشرع فعل شيء من ذلك، وأما سنة الطواف فقد تقدم نقل الإجماع على جواز صلاتها في غير خلف المقام[٣].

فلو قدر أن السيل ذهب بهذا الحجر فلم يعثر له على عين أو خبر فإنه لن يتغير بذلك شيء من مشاعر الحج ولا مناسكه، ولبقي العمل بسنة الطواف جارياً مستمراً إلى يوم القيامة لأن المحافظة على فعل هذه الصلاة آكد من

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٢٦، ١٦٨٢، ...)، ومسلم في صحيحه (١٣٣٣)، وغيرهما.
(٢) **انظر**: (ص١٤٥) وما بعدها.
(٣) **انظر**: (ص١٥٦) وما بعدها.

المحافظة على محل ما تفعل فيه، وقد صلاها أصحاب النبي ﷺ عند المقام حال كونه لاصقاً بالكعبة زمن النبي ﷺ، وزمن أبي بكر، ثم صلوها عند المقام بعد تحويل عمر ﷺ له إلى موضعه الآن، ولم يقع في نفس أحد منهم حرج في صحة هذه الصلاة لعلمهم أنها وقعت موقعها في الصحة والامتثال لكونها تفعل في الحرم وخارجه.

والقول بأن النبي ﷺ هو الذي وضعه في موضعه الذي هو فيه الآن قول لا دليل عليه بل الأدلة بخلافه.

الثاني: هذا القول معتمداً على تفسير كلمة "مصلى" في الآية، والصواب أن تفسير "مصلى" أي قبلة يصلى إليه كما جاء عن السلف، الشيء الذي بينه النبي ﷺ، وعمل به أصحابه من بعده.

فقد صلى النبي ﷺ خلف المقام وهو بصقع البيت، ثم لما أخره عمر ﷺ صلى خلفه في المكان الجديد هو وأصحابه، ولم يصل في المكان الذي كان فيه.

ومن العلاقات المعتبرة في المجاز: المجاورة، وهي ثابتة هنا، فإن الصلاة إذا وقعت إلى الحجر فهي بجواره.

كما يمكن أن تكون كلمة "مصلى" اسم مفعول، والأصل: مصلى إليه، حذف حرف الجر فاتصل الضمير كما يقول ابن جني في "مزمل" من قول امريء القيس:

كأنَّ أبانًا في أفانينِ ودقهِ ... كَبيرُ أُناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

الأصل "مزمل به" فحذف حرف الجر فاتصل الضمير واستتر[1].

---

(١) **انظر**: لسان العرب (١١/ ٣١١).

الثالث: بقاء الكعبة على بناء قريش لم يترتب عليه فيما يتعلق بالعبادات- خلل و حرج، ولذلك لم يأمر النبي ﷺ كبار أصحابه ببنائها حين يبعد العهد بالجاهلية، وإنما أخبر عائشة رضي الله عنها لأنها رغبت في دخول الكعبة، فأرشدها إلى أن تصلي في الحجر، وبين لها أن بعضه أوكله من الكعبة، قصرت قريش دونه.

وإبقاء المقام في موضعه بعد كثرة الناس وازديادهم- يترتب عليه الخلل والحرج.

والإنكار الذي خشيه الرسول ﷺ مفسدة عظيمة، إذ هو إنكار قلوب بعض من دخل الإسلام، ولم يؤمن قلبه، ولا يقاربها إنكار بعض الناس تأخير المقام.

كما أن المقام نفسه أخر في صدر الإسلام عن موضعه الأصلي بجنب الكعبة للعلة الداعية إلى تأخيره الآن نفسها، وكان من المحتمل قبل تأخيره أن تنكره قلوب بعض الناس فلم يلتفت إلى ذلك.

الرابع: العلة التي اقتضت تأخير عمر والصحابة رضي الله عنهم أجمعين للمقام من موضعه الأصلي هي التوسعة للطائفين ورفع الحرج عنهم، وهذه العلة متحققة الآن على وجه لم يتحقق منذ تأخير الصحابة رضي الله عنهم للمقام، فإعراض من بيننا وبين الصحابة عن تأخير المقام مرة ثانية محمول على عدم تحقق العلة.

على أنه لو فرض أن هذه العلة تحققت بتمامها فيما بين عصر الصحابة، وعصرنا ففي أي عصر؟ وهل استكملت -بالسكوت حينئذ- شرائع الإجماع؟.

استدل أصحاب القول الثاني بما يلي[١]:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [سورة البقرة: من الآية: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [سورة الحج: الآية ٢٦].

وفسر السلف التطهير في الآيتين بالتطهير من الأوثان، وقيل من الآفات والريب، وقيل من الكفار، وقيل من النجاسات، وطواف الجنب والحائض، وكل خبيث، والظاهر أنه لا يختص بنوع من هذه الأنواع وأن كل ما يصدق عليه مسمى التطهير فهو يتناوله إما تناولاً شمولياً أو بدلياً[٢].

والتطهير مع أنه مأمور به لحرمة البيت فهو مأمور به لأجل الطائفين، والعاكفين، والركع السجود لتؤدى هذه العبادات على الوجه المطلوب. وهذا يبين أن التطهير المأمور به لا يخص الكعبة، بل يعم ما حواليها، حيث تؤدى هذه العبادات، وأن في معنى التطهير إزالة كل ما يمنع من أداء هذه العبادات أو يُعسِّرها أو يخل بها. وأضيق موضع في المطاف هو ما بين المقام والبيت، وإذا كانت توسعة المطاف مشروعة، فتوسعة ذلك الموضع مشروعة، ومالا يتم المشروع إلا به -ولا مانع منه- فهو مشروع، وهذا منطبق على تأخير المقام.

---

(١) **انظر**: مقام إبراهيم للمعلمي (ص٣٩، ٨٣-٩١، ٩٨-١١٢)، نقض المباني لابن حمدان (ص٧-٢٥، ٥٢-٥٥، ١٤٥-١٤٩، ١٥٩-١٦٠، ١٦٩-١٨٢)، الجواب المستقيم لمحمد بن إبراهيم (ص٤٦-٤٩)، التاريخ القويم للكردي (٢/ ٣٦٢-٣٦٤)، التنبيهات حول المقام ومنى للصالحي (١٧-٢٢، ٣٩-٤٤).

(٢) انظر فتح القدير للشوكاني (١/ ١٧٧).

وتقديم الله للطائفين في الآيتين يشعر بالتقديم في الحكم، ونظيره قوله ﷺ **(أبدأ بما بدأ الله به)**[١] حين أراد السعي فبدأ بالصفا، وغسل الوجه في الوضوء.

فيؤخذ من هذا أن التهيئة للطائفين أهم من التهيئة للعاكفين والمصلين فيقدموا عند تزاحم الحقوق لأنه متعين لهم لا مندوحة لهم عنه بخلاف غيرهم من العاكفين والمصلين فإن لهم في بقية المسجد متسعاً.

الدليل الثاني: رفع الحرج عن الأمة التي دلت النصوص القطعية على رفع الحرج عنها. قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [سورة الحج: من الآية ٧٨]، وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [سورة البقرة: من الآية ١٨٥]، وقوله:﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [سورة النساء: الآية ٢٨]، وغير ذلك من النصوص في هذا الباب.

ونقل المقام أو تأخيره فيه رفع للحرج الذي يطال الطائفين في هذا الزمان كما هو معلوم.

وكأن عمر رضي الله عنه رأى أن بقاءه يلزم التضييق على الطائفين أو على المصلين فوضعه في مكان يرتفع به الحرج.

الدليل الثالث: قال الله تعالى:﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [سورة النساء من الآية: ٢٩]، وقال: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [سورة البقرة من الآية:١٩٥]، فهذه الآيات تدل بعمومها على أنه لا يجوز إلحاق الإنسان الضرر بنفسه بالقضاء عليها مباشرة أو تسبباً، والعجز عن أداء الواجب

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١٢١٨)، وغيره ضمن حديث جابر الطويل في صفة حجه ﷺ.

الشرعي يؤل الأمر به إلى البدل أو السقوط، والطواف متعين ولا بدل له، ولكن يمكن إزالة الضرر الذي يلحق بالطائفين -بسبب الزحام- بتوسعة المطاف، وتأخير المقام.

الدليل الرابع: حوّل عمر بن الخطاب رضي الله عنه المقام عند الحاجة إلى ذلك، ولم تنكر الصحابة فعله، ولا من بعدهم، فصار إجماعاً، والعلة التي حوله عمر رضي الله عنه من أجلها تحققت وزيادة.

الدليل الخامس: تقدم النقل عن البشاري المقدسي، وابن جبير على أن المقام لم يكن ثابتاً في مكانه بل ينقل عند الحاجة وخاصة في الموسم لكثرة الزحام.

الدليل السادس: قوله تعالى ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [سورة البقرة من الآية:١٢٥] والمختار أن "من" تبعيضية، والراجح أن من صلى خلف المقام يميناً أو يساراً بعيداً أو قريباً فقد فعل المأمور، ولا يقول أحد أن الصلاة هنا لا بد أن تكون خلف المقام بسمته ومحاذاته لأن هذا ممتنع، فعليه يجوز نقله إلى مكان آخر في جهته.

الدليل السابع: أنه حتى ولو كان الأمر غير جائز -وهذا على سبيل التنزل-، فإن قواعد الشرع العامة تدعم القول بتأخير المقام فالضرورات تبيح المحضورات، والضرورة هنا محققه.

كما أن المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة عند التزاحم، وأيضاً الشرع جاء بجلب أعلى المصالح ودرء أكبر المفاسد.

مناقشة أدلة هذا القول:

الأول: الواو في قوله تعالى: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ واو العطف، وهي عند النحاة لمطلق الجمع، بل حكى بعض الأصوليين الإجماع على ذلك، فتعطف الشيء على صاحبه، وعلى سابقه، وعلى لاحقه، ولا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً بين المتعاطفات.

فتقديم الطائفين على العاكفين والمصلين في الذكر لا يشعر بالتقديم في الحكم، وقياسه على البداءة بالصفا في السعي، والوجه في الوضوء قياس مع الفارق، لأن السعي والوضوء كل منهما عبادة مستقلة، لها ابتداء وانتهاء، والترتيب فيها شرط لصحتها.

فلو بدأ بالمروة في السعي لم يعتد بالشوط الأول، وكذلك الوضوء، بينما الطواف والعكوف والصلاة ليست كذلك لأنها عبادات متنوعة.

ومما يؤيد أن التقديم في الذكر لا يشعر بالتقديم في الحكم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [سورة التوبة الآية ٦٠]، فليس تقديم بعض المستحقين للصدقات في الذكر مشعراً بتقديمه على من بعده في الاستحقاق، بل قد يكون المؤخر في الذكر مقدماً في الحكم.

مع أنه قد جاء عن سعيد بن جبير وغيره تفسير الطائفين بمن أتاه من غربة، والعاكفين بأهله المقيمين فيه[1]. ومن أتاه من غربة هو الباد الذي ليس بمقيم فيه، وقد سوى الله بينهما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسۡجِدِ

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٩)، معالم التنزيل (١/ ١١٤).

ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِۚ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة الحج: من الآية ٢٥] فقدم العاكف على الباد الذي أتاه من غربة، وجعلهما سواء، وهذه التسوية التي ذكرها الله تعالى تقتضي المساواة في جميع الأحكام المتعلقة بالبيت والمسجد الحرام من طواف، وعكوف، وصلاة، وغير ذلك من العبادات المشروعة، إلا ما خص الدليل.

وأجيب: بأن حكاية الإجماع على كون واو العطف غير مفيدة للترتيب غير صحيح، قال ابن هشام: (وكونها -أي الواو- للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل)، ثم قال: (وقول السيرافي أن النحويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بإفادتها أياه قطرب، والربعي، والفراء، وثعلب، وأبوعمر والزاهد، والشافعي.)[1].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسر آية الوضوء من سورة المائدة في معرض الاستدلال على وجوب الترتيب في الوضوء: (ومنهم من قال لا نسلم أن الواو لا تدل على الترتيب بل هي دالة كما هو مذهب طائفة من النحاة، وأهل اللغة، وبعض الفقهاء، ثم نقول: بتقدير تسليم كونها لا تدل على الترتيب اللغوي هي دالة على الترتيب شرعاً فيما من شأنه أن يرتب، والدليل على ذلك أنه ﷺ لما طاف بالبيت خرج من باب الصفا، وهو يتلو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ﴾ [سورة البقرة من الآية:١٥٨]، ثم قال: "أبدأ بما بدأ الله به" لفظ مسلم، ولفظ النسائي "ابدؤا بما بدأ الله به" وهذا لفظ أمر وإسناده صحيح، فدل على وجوب البداءة بما بدأ الله به وهو معنى كونها تدل على الترتيب شرعاً.)[2].

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٣٥٤)، **وانظر**: نهاية السول للأسنوي (١/ ٣٣٨)، وقواعد ابن اللحام (ص١١١).
(٢) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٥).

وأما تفسير الطائفين في الآيتين بمن آته من غربة فقد ذكر ابن جرير أنه ليس بصواب حيث قال: (وأولى التأويلين بالآية ما قاله عطاء لأن الطائف هو الذي يطوف بالشيء دون غيره، والطارئ من غربة لا يستحق اسم طائف بالبيت إن لم يطف به.)[١].

كما استبعده القرطبي حيث قال: (قوله تعالى "للطائفين" ظاهره الذين يطوفون به، وهو قول عطاء، وقال سعيد بن جبير: معناه للغرباء الطارئين على مكة وفيه بعد)[٢].

الثاني والثالث: مركبان على الزحام الذي يقع في المطاف أيام الموسم وهو بسيط، ويكون في أوقات مخصوصة، ومدته يسيرة، وإذا لم يسهل على الطائف الطواف بين المقام والبيت فلا مانع من الطواف خلف المقام.

وأجيب بأن هذا محض ظن، وتهجس، والواقع بخلافه.

الرابع: لا يُسلَّم القول بأن عمر رضي الله عنه هو الذي أخر المقام إلى مكانه ابتداء، وإنما أعاده إلى مكانه الذي كان فيه. فلا يظن بأمير المؤمنين عمر رضي الله عنه أن يقدم على تغيير شيء مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لاسيما نقل المقام عن موضعه الذي كان فيه على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، ونزل القرآن وهو فيه، فقد كان شديد التمسك بالسنن وقافاً عندها رضي الله عنه.

ثم إن هذا خلاف المعروف من سيرته رضي الله عنه فيما يحدث من نوازل من عدم التسرع، والاستبداد في الرأي. بل كان إذا نزلت به النازلة جمع الصحابة واستشارهم فيها، كما فعل في إعادة المقام إلى مكانه الذي نقله السيل منه.

---

(١) جامع البيان (١/ ٥٣٩).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١١٤).

والاستدلال بالإجماع في هذه المسألة لا يصح لأن الذي فعله عمر ﷺ من إعادة المقام إلى مكانه الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ أمر واجب، لأنه من فروض الكفايات، وليس تشريعاً من عمر حتى يقال أقره الصحابة عليه، وإنما هو اتباع للتشريع، ولا يعقل أن ينكر أحد من الصحابة ما فعله عمر ﷺ من إعادة المقام إلى مكانه لعلمهم بأن الذي وضعه فيه رسول الله ﷺ.

وأما ما ذُكر من تحقق العلة التي من أجلها أخره ﷺ فهذا بناء على شيء لم يثبت، فلا يصح أن يكون حجة في المسألة.

وأجيب أن النقاش هنا مبني على ما تقدم في تحديد من أول من أخر المقام؟، وقد تقدم نقاش هذه المسألة بالتفصيل(١)، وترجح أن أمير المؤمنين عمر ﷺ هو الذي أخره إلى مكانه الذي هو فيه اليوم، فهذه النقطة مركبة على تلك.

الخامس: كان هذا النقل للمقام خشية عليه من التلف أو السرقة ونحو ذلك، وليس تغييراً لمكانه الذي وضع فيه.

وأجيب بأنه إذا جاز تحريكه عن مكانه خوفاً عليه من التلف أو السرقة فلأن يؤخر عن مكانه من أجل رفع الحرج عن المسلمين وحفظ أرواحهم أولى.

الترجيح بين القولين: هذه المسألة متعلقة أساساً بمسألة منْ أول من أخر المقام؟ فمن قال أن النبي ﷺ الذي أخره، وأن عمر ﷺ أعاده إلى مكانه الأول؛ رتب على ذلك عدم جواز نقله عن مكانه لأي سبب كان لأنه وضع في مكانه بأمر توقيفي من النبي ﷺ.

(١) انظر (ص٨٥) وما بعدها.

ومن قال أن عمر ﵁ هو الذي أخره ابتداءً اجتهاداً منه ﵁ من غير نكير من أحد من الصحابة ﵃، وأن هذا كان إجماعاً منهم ﵃؛ قال بجواز أن ينقل عند تحقق العلة التي من أجلها أخره عمر ﵁.

وقد تقدم الكلام على هذه المسألة، وترجح القول بأن عمر ﵁ أخر المقام ابتداءً، وعليه فيقال بترجيح القول الثاني وهو جواز التأخير عند الحاجة.

على أن الذي يظهر لي أن مناط الحكم في هذه المسألة متعلق برفع الضرر والمشقة التي تلحق الطائفين ببقائه في مكانه، فإذا وجدت المشقة تعين تأخيره حتى على القول بثبوت الخلاف في من نقل المقام وعدم الترجيح بين القولين المتعلقين بالنقل أو حتى على القول بأن النبي ﷺ هو الذي أخره.

وعلى ضوء ما تقدم **فالراجح** جواز تأخيره عند وجود الحاجة لذلك. والله أعلم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم،،،،،

* * * * *

الخاتمة

الحمد لله الذي يسر بكرمه ومنه؛ إنجاز هذا البحث وأعان على تجاوز عقباته، وما عرض من صعابه، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

وفي هذه الخاتمة -نسأل الله حسنها- أذكر ملخصاً لهذا البحث يعطي فكرة واضحة عن مضمونه من خلال أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- المقام هو الحجر الذي قام عليه إبراهيم عليه السلام حين ضعف عن رفع الحجارة عند بناء البيت، وفيه آثر قدميه عليه السلام آية بينة في المسجد الحرام قبالة باب البيت.

٢- سبب قيام إبراهيم على المقام ارتفاع بناء الكعبة، وضعف إبراهيم عليه السلام عن رفع الحجارة وهو الذي صح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٣- لم أجد من صنف حجر المقام تصنيفاً علمياً حسب تركيبه الكيميائي كما هو متبع في علم الصخور، وبشكل عام فهو حجر لونه ما بين الصفرة والحمرة، وهو إلى البياض أقرب، وهو رخو من نوع حجر الماء، وليس بصَّوَّان.

٤- جاءت آثار مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضها موقوف على بعض أصحابه رضي الله عنهم تشير إلى أن حجر المقام من الجنة، ولم يصح منها شيء.

٥- جاءت آثار مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وبعضها موقوف على بعض أصحابه رضي الله عنهم تشير إلى أن حجر المقام من السماء، ولم يصح منها شيء.

٦- حجر المقام الكريم يشبه المكعب، ارتفاعه عشرون سنتيمتراً، وطول كل ضلع من أضلاعه الثلاثة من جهة سطحه ستة وثلاثون سنتيمتراً، وطول

ضلعه الرابع ثمانية وثلاثون سنتيمتراً، فيكون مقدار محيطه من جهة السطح مائة وستة وأربعين سنتيمتراً. وأسفل المقام أوسع بقليل من أعلاه، فيكون مقدار محيطه من جهة القاعدة نحو: مائة وخمسين سنتيمتراً.

٧- في حجر المقام غاصت قدما خليل الله إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى نصف ارتفاع الحجر، فعمق إحدى القدمين عشرة سنتيمترات، وعمق الثانية تسعة سنتيمترات، وطول كل واحدة من القدمين من سطح الحجر والفضة سبعة وعشرون سنتيمتراً، وعرض كل واحدة منهما أربعة عشر سنتيمتراً، أما قياسهما من باطن القدمين من أسفل الفضة النازلة فيهما، فطول كل واحدة منهما اثنان وعشرون سنتيمتراً، وعرض كل واحدة منهما أحد عشر سنتيمتراً.

٨- ما بين مقام إبراهيم عليه السلام وشاذروان الكعبة أحد عشر متراً تقريباً.

٩- ترجح لدي أن المقام كان لاصقاً بالبيت، وأن عمر رضي الله عنه أخره إلى مكانه الذي هو فيه اليوم.

١٠- لا يشرع استلام أو تقبيل مقام إبراهيم عليه السلام، وقد نقل غير واحد من أهل العلم الاتفاق على ذلك، والآثار الواردة عن السلف في هذا الباب كلها دالة على المنع من التبرك به.

١١- لم أقف على نص عن رسول صلى الله عليه وسلم يدل على أن خلف المقام من المواطن التي يستجاب فيها الدعاء.

١٢- لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم دعاء معين يقال عند المقام سواء بعد ركعتي الطواف أو غيرها، وتقصد ذكر أو دعاء معين يحتاج إلى دليل لأنه عبادة، والعبادات مبناها على التوقيف، لاسيما وقد انعقد السبب، وأمكن الفعل من النبي صلى الله عليه وسلم، ولم ينقل عنه في ذلك شيء.

١٣- للمقام حرمة بذاته، أما ما يتعلق بحرمة مكانه فلم أقف على نص في ذلك، وقد جاءت آثار عن بعض السلف رحمهم الله دالة بظاهرها على عِظم الاستحلاف عند المقام مما يُفهم منه حرمته المكانية، والذي يمكن أن يصح منها يحمل -في نظري- على أنهم أرادوا حرمته في مكانه الذي هو فيه اليوم؛ لتعلقه بالحرم وخاصة الكعبة المشرفة؛ بخلاف لو كان في مكان آخر فلا يظهر لي وجه حرمة مكانه الذي يوضع فيه في مثل هذه الحالة.

١٤- في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّىۖ﴾ قُرأ ﴿وَٱتَّخَذُواْ﴾ بفتح الخاء، وقرأ جمهور القراء (وَاتَّخِذُوا) بكسر الخاء، والصواب قراءة الجمهور بكسر الخاء على صيغة الأمر.

﴿مِن﴾ للتبعيض أي بعض مقام إبراهيم مصلى.

﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ المراد بالمقام ذلك المكان المعروف، وعليه جمهور المفسرين، وقد يكون المقام مفرداً مضافاً فيعم جميع مقامات إبراهيم في الحج وهي المشاعر كلها من الطواف، والسعي، والوقوف بعرفة، ومزدلفة، ورمي الجمار، والنحر، وغير ذلك من أفعال الحج، والتفسير الأول داخل في الثاني فلا تنافي بين التفسيرين.

﴿مُصَلًّىۖ﴾ من حمله على العموم قال: معناه مصلى: مُدَّعَى أي موضعاً للدعاء، ومن خصصه قال: معناه موضعاً للصلاة المعهودة، وهو الصحيح.

١٥- أجمع المسلمون على أن الطائف يصلي ركعتي الطواف حيث شاء من المسجد، وحيث أمكنه، وأنه إن لم يصل عند المقام أو خلف المقام فلا شيء عليه.

١٦- جاءت آثار تدل على فضل ركعتي الطواف بعده خلف المقام، ولم

يصح منها شيء مرفوع، وأصح أثر ما رواه سعيد بن أبى بردة قال: سمعت أبى يحدث أنه شهد ابن عمر....، ثم طاف ابن عمر، فأتى المقام فصلى ركعتين، ثم قال: يا ابن أبى موسى إن كل ركعتين تكفران ما أمامهما.

١٧- صلاة نفل مطلق خلف المقام دخلت تحت نص عام وهو قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾، وقد فهم هذا السلف رحمهم الله تعالى.

١٨- يجزئ الطواف بالبيت من وراء حائل ما كان الطائف في المسجد.

١٩- ترجح لدي جوز تأخير المقام عن مكانه عند الحاجة؛ على أن الذي ظهر لي أن مناط الحكم في هذه المسألة متعلق برفع الضرر والمشقة التي تلحق الطائفين ببقائه في مكانه، فإذا وجدت المشقة تعين تأخيره.

* * * * *

التوصيات

١- ينبغي نشر العلم الشرعي، وتثيف جمهور المسلمين وخاصة حجاج بيت الله الحرام في كل ما يهمهم من أمور دينهم، ومن ذلك:

أ- عدم مشروعية التبرك بحجر المقام بتقبيله أو التمسح به؛ فهذا أمر لم يفعله رسولنا ﷺ **ولا أحد من أصحابه الكرام رضوان الله عليهم أجمعين.**

ب- عدم صحة القول بأن خلف المقام من المواطن التي يستجاب فيها الدعاء، أو أن يتقصد المسلم دعاء بعينه يقال في هذا الموطن.

ت- صحة وإجزاء ركعتي الطواف في أي موضع من المسجد الحرام.

٢- يجب على القائمين بشؤون الحرم المكي منع المتنفلين خلف المقام عند وجود الزحام لما يلحق الطائفين من الضرر الكبير.

٣- يجب على ولاة المسجد الحرام العمل على تأخير المقام عن مكانه توسعة للطائفين كما فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضوان الله عليه، فالمشقة التي تلحق الطائفين اليوم ببقاء المقام في مكانه بالغة وصلت إزهاق أرواحهم.

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

* * * * *

الفهارس

أ - فهرس الآيات القرآنية.

ب - فهرس الأحاديث والآثار.

ج - فهرس الأعلام المترجم لهم خلال الدراسة.

د - فهرس المصادر والمراجع.

هـ - فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾	١٢٥	٥ ، ١١
﴿وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ﴾	١٢٥	١٩ ، ٣٣ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٧ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٩ ، ١٦٧ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٥ ، ١٩٦
﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ۖ﴾	١٥٨	١٨٩
﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ﴾	١٩٥	١٨٦

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
﴿فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنٗاۗ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	٩٧	٩٧ ، ١٤٧ ، ٨٢

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾	٢٨	١٨٦
﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾	٢٩	١٨٦

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾	٣	١٤٦

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة
﴿كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾	٢٢	١٠٦

سورة التوبة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾	٦٠	١٨٨

سورة النحل

الآية	الآية	رقم الصفحة
﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾	١٢٠ - ١٢٣	٨٠

سورة الكهف

﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾	٤٨	١٠٦

سورة الحج

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾	٢٥	١٨٩
﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِى شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾	٢٦	١١ ، ١٨٥ ، ١٨٨
﴿وَأَذِّن فِى ٱلنَّاسِ بِٱلْحَجِّ﴾	٢٧	٢٩ ، ٦٣
﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾	٧٨	١٨٦

سورة الأحزاب

الآية	الآية	رقم الصفحة
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٢١	١٠٦
﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾	٥٦	١٥٥

سورة التغابن

﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾	٧	١٠٦

سورة نوح

﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾	٤	١٤٤

فهرس الأحاديث

فهارس الآثار

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
رأيت المقام وموضع العقب	عبد الله بن الزبير	٢٨
الركن من حجارة الجنة	ابن عباس	٤٧
الركن والمقام من الجنة	عبد الله بن عمرو	٣٨
الركن والمقام من جوهر الجنة	ابن عباس	٤٧
الركن والمقام من حجارة الجنة	سعيد بن المسيب	٥٦
الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة، وإليها يصيران	ابن عباس	٤٦
الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنّة	القاسم بن بزة	٣٨
سألت عبد الله بن سلام عن الأثر الذي في المقام، فقال:	أبو سعيد الخدري	٢٨، ٦٣
سألت عطاء عن ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلّٗىۖ﴾ فقال:	ابن جريج	١٤٧
سمعت أبي يحدث أنه شهد ابن عمر رجلًا يمانيًا	سعيد بن أبي بردة	١٦٢
طاف آدم عليه السلام سبعًا بالبيت حين نزل	عبد الله بن أبي سليمان	١٢٩
طفنا مع أبي عقال في مطر	داود بن عجلان	١٦٢

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
عن الربيع قال: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ فهم يصلون	الربيع	١٤٨
عن السدي ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ وهو الصلاة عند مقامه	السدي	٣٢، ١٤٨
عن قتادة: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ إنما أمروا أن	قتادة	١١٧، ١٤٨، ١٥٣
عن مجاهد: ﴿وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ قال: مُدعي	مجاهد	١٥٣
فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة	ابن عباس	٢٧، ٦٣
قمت خلف المقام، وأنا أريد أن لا يغلبني عليه أحد	عبد الرحمن بن عثمان التيمي	١٦٨
كان المقام إلى جنب البيت	مجاهد	١٠٠
كان المقام في موضعه الذي هو به اليوم	عمرو بن دينار	٨٨
كان المقام في وجه الكعبة	سعيد بن جبير	١٠٠
كان رسول الله ﷺ، يصلي إلى صقع البيت	هشام ابن عروة	٩٩
كان سيل أم نهشل قبل أن يعمل عمر	حبيب بن أبي الآشرس	٨٧
كانت السيول تدخل المسجد الحرام	ابن أبي وداعة السهمي	٨٦

الأثر	الراوي	رقم الصفحة
كنت أمر بابن الزبير، وهو يصلي خلف المقام	ثابت البناني	١٦٩
لا تقبل المقام، ولا تلمسه	مجاهد	١١٦
لما أراد الله أن يتوب على آدم عليه السلام أذن له، فطاف بالبيت	عائشة	١٢٨
لما أُمِرَ إبراهيم أن يؤذن في الناس بالحج	مجاهد	٢٩
لو نحيته من البيت ليصلي إليه الناس	عمر	٩٦
ليس في الأرض من الجنة إلا الركن الأسود والمقام	ابن عباس	٤٦
ما رأيت ابن عمر رضي الله عنهما مصليًا في المسجد الحرام قط إلا	نافع	١٦٩
من طاف بهذا البيت أسبوعا	جابر	١٦٦
من له علم بموضع المقام حيث كان	عمر	٨٩
نزل الحجر الأسود من الجنة	ابن عباس	٤٧
وافقت ربي في ثلاث	عمر	١٤٩، ١٥٠
يا أبا عبد الرحمن لعبد الله بن السائب، فأمره	عمر	١٠١
يا رسول الله، أليس هذا مقام ابينا إبراهيم عليه السلام؟	عمر	١٥١
يا رسول الله، لو صلينا خلف المقام	عمر	٦

فهرس الرواة المترجمين (الأعلام)

اسم العلم رقم الصفحة

* * * * *

فهرس المصادر والمراجع

١- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، لأبي عبدالله الحسين بن إبراهيم الجوزجاني المتوفى سنة ٥٤٣هـ، تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، دار الصميعي، عام ١٤١٥هـ.

٢- أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، سعدي الهاشمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم البوصيري المتوفي سنة ٨٤٠هـ، تحقيق: عادل سعد والسيد بن محمود، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: نخبة من الأساتذة في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى.

٥- إتحاف الورى بأخبار أم القرى، لعمر بن فهد المكي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة، ١٩٨٣م.

٦- الإتحاف بفضل الطواف، لمحمد بن علي بن علاَّن البكري المتوفى سنة ١٠٥٧هـ، تحقيق: عمر بن عبدالله المقبل، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧- إثارة الترغيب والتشويق إلى تاريخ المساجد الثلاثة والبيت العتيق، لمحمد بن إسحاق الخوارزمي المتوفى سنة ٨٢٧هـ، تحقيق: سيد حسن كسروي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨- الإجماع، للحافظ أبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق: د. صغير أحمد بن محمد حنيف، مكتبة الفرقان، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٩- الآحاد والمثاني، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧هـ، تحقيق: د/ باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، للحافظ ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٤٣هـ، دراسة وتحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١- أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد البشاري المقدسي المتوفى سنة ٣٩٠هـ، تحقيق: غازي طليمات، وزارة الثقافة السورية، ١٩٨٠م.

١٢- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص المتوفى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث، ١٤٠٥هـ.

١٣- أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: د. سعد الدين أونال، مركز البحوث الإسلامية بتركيا، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٤- أحوال الرجال، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني المتوفى سنة ٢٥٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥- أخبار مكة في قديم العهد وحديثه، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي، تحقيق: د/ عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، دار خضر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

١٦- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، لأبي الوليد محمد بن عبدالله الأزرقي المتوفى سنة ٢٢٣هـ، تحقيق: رشدي الصالح، دار الثقافة، الطبعة السادسة، ١٤١٤هـ.

١٧- الأدب المفرد، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨- الأذكار، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق: عبدالقادر الأرنؤوط، دار الهدى، الطبعة الخامسة، ١٤١٤هـ.

١٩- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم في تفسير القرآن على مذهب النعمان، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي المتوفى سنة ٩٥١هـ، دار إحياء التراث.

٢٠- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم الكبير المتوفى سنة ٣٧٤هـ، تحقيق: يوسف ابن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢١- الأسامي والكنى، للإمام أحمد بن حنبل، رواية: ابنه صالح، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٢- أسباب نزول القرآن الكريم، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي المتوفى سنة ٤٦٧هـ، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٣- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، لابن عبدالبر الأندلسي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٢٤- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبدالبر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، طبعة دار صادر، بهامش الإصابة.

٢٥- أسد الغابة في معرفة الصحابة، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٦- الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٧- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي المتوفى سنة ١٣٩٣هـ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

٢٨- أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل، المسمى: إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، للإمام الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق وتعليق: د/ زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير

ودار الكلم الطيب كلاهما بدمشق وبيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

٢٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ، تحقيق: د/ زهير غازي زاهد، عالم الكتب.

٣٠- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨ هـ، تحقيق: د/ ناصر بن عبدالكريم العقل، مكتبة الرشد، الطبعة الرابعة، ١٤١٤هـ.

٣١- أقوال التابعين في مسائل التوحيد والإيمان، جمع ودراسة وتحقيق: عبدالعزيز ابن عبدالله المبدل، دار التوحيد، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٣٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، تحقيق: د/ يحيى إسماعيل، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٣- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، دار الكتب المعرفة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٣٤- الأمالي، للإمام المحدث عبدالملك بن محمد بن بشران المتوفى سنة ٤٣٠هـ، المجلد الأول تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، والثاني بتحقيق: أحمد بن سليمان، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨و١٤٢٠هـ.

٣٥- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ، تحقيق وتعليق: محمد خليل هراس، دار الفكر، ١٤٠٨هـ.

٣٦- الأنساب، لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ، تعليق: عبدالله عمر البارودي، دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٧- أنساب الأشراف أو جمل من أنساب الأشراف، للإمام أحمد بن يحيى البلاذري المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق: د/ سهيل زكار ود/ رياض زركلي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٨- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث.

٣٩- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر البيضاوي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، دار الفكر.

٤٠- الأوائل، للحافظ أبي عروبة الحسين بن أبي معشر محمد بن مودود الحراني المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق وتعليق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤١- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق: د/ صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٤٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لإسماعيل ابن محمد الباباني البغدادي المتوفى سنة ١٣٣٩هـ، تصحيح: محمد شرف الدين، دار التراث العربي مصورة عن طبعة استنبول- ١٩٤٥م.

٤٣- الإيضاح في مناسك الحج والعمرة، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، دار البشائر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٤٤- الإيمان، للحافظ محمد بن إسحاق بن منده المتوفى سنة **٣٩٥**هـ، تحقيق: علي ابن محمد الفقيهي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.

٤٥- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدحٍ أو ذم، ليوسف بن حسن بن عبدالهادي، تحقيق: الدكتور وصي الله محمد عباس، دار الراية، الطبعة الأولى، **١٤٠٩**هـ.

٤٦- البحر الزخار المعروف بمسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار المتوفى سنة **٢٩٢**هـ، تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن ببيروت ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى **١٤٠٩**هـ.

٤٧- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة ٥٨٧هـ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، **١٩٨٢**م.

٤٨- البداية والنهاية، للحافظ أبي الفداء ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، مكتبة المعارف.

٤٩- البر والصلة، لأبي عبدالله الحسين بن الحسن بن حرب المروزي، تحقيق: د. محمد سعيد بخاري، دار الوطن، الطبعة الأولى، **١٤١٩**هـ.

٥٠- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، محمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى سنة ٨١٧هـ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

٥١- البعث والنشور، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، **١٤٠٨** هـ.

٥٢- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للحافظ نور الدين الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق: مسعد عبدالحميد السعدني، دار الطلائع.

٥٣- البغية في ترتيب أحاديث الحلية، لعبدالعزيز بن محمد الصديق الغماري، دار البصائر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٥٤- بلغة الظرفاء في تاريخ الخلفاء، لأبي الحسن الروحي، تحقيق: عادل أحمد هلال وآخرون، وزارة الأوقاف المصرية، ١٤٢٤هـ.

٥٥- بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني، تأليف: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٥٦- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لأبي الحسن علي بن محمد بن عبدالملك ابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ، تحقيق: د/ الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٥٧- تاريخ ابن طهمان = من كلام أبي زكريا.

٥٨- تاريخ ابن محرز = معرفة الرجال.

٥٩- تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي.

٦٠- تاريخ أسماء الثقات، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: عبدالمعطي القلعجي، دار الكتب العلمية.

٦١- تاريخ الأمم والملوك، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ.

٦٢- التاريخ الأوسط، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري

المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٣- تاريخ الثقات، للحافظ أحمد بن عبدالله العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، بترتيب الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٤- تاريخ الخلفاء، لعبدالرحمن بن أبي بكر السوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ.

٦٥- تاريخ الطبري = تاريخ الأمم والملوك.

٦٦- تاريخ القضاعي = عيون المعارف وفنون أخبار الخلائق.

٦٧- التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، لمحمد طاهر الكردي، تحقيق: د. عبدالملك ابن دهيش، دار خضر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٦٨- التاريخ الكبير " إخبار المكيين "، لابن أبي خيثمة أحمد بن زهير بن حرب، المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٦٩- التاريخ الكبير، للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

٧٠- تاريخ اليعقوبي، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر اليعقوبي، دار صادر.

٧١- تاريخ بغداد أو مدينة السلام، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، دار الفكر.

٧٢- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

٧٣- تاريخ عمارة المسجد الحرام بما احتوى من مقام إبراهيم وبئر زمزم والمنبر وغير ذلك، لحسين بن عبدالله باسلامة، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٤- تاريخ مدينة دمشق، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٧٥- تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، لأبي البقاء محمد ابن أحمد بن محمد ابن الضياء المكي الحنفي المتوفى سنة ٨٥٤هـ، تحقيق: علاء إبراهيم الأزهري وأيمن نصر الأزهري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٧٦- تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، لأحمد السباعي، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة، ١٤١٩هـ.

٧٧- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، للإمام القاضي أبي عبدالله محمد بن أحمد المقدمي المتوفى سنة ٣٠١هـ، تحقيق: إبراهيم صالح، مكتبة دار العروبة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ

٧٨- التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، د/ محمد الحبيب الهيلة، مؤسسة الفرقان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٧٩- تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

٨٠- تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣، تحقيق: مشهور حسن سلمان وأحمد الشقيرات، مكتبة دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨١- التبرك المشروع والتبرك الممنوع، د/علي بن نفيع العلياني، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٨٢- التبرك أنواعه وأحكامه، د/ ناصر بن عبدالرحمن الجديع، مكتبة الرشد، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.

٨٣- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية.

٨٤- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي.

٨٥- تحرير تقريب التهذيب، د/ بشار عواد معروف وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٨٦- تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي، لمحمد بن عبدالرحمن المباركفوري المتوفى سنة ١٣٥٣هـ، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.

٨٧- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ومعه النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، الدار القيمة بالهند والمكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٨٨- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، للحافظ ولي الدين أبي زرعة أحمد ابن عبدالرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ، تحقيق: د. رفعت فوزي عبدالمطلب وآخرون، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨٩- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، للإمام شمس الدين السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٩٠- تحقيق المقال في جواز نقل المقام لضرورة توسعة المطاف بالبيت الحرام، لعبدالله ابن زيد آل محمود، مطابع العروبة.

٩١- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين، للحافظ للعراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ وابن السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ والزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥هـ، استخراج: أبي عبدالله محمود ابن محمد الحداد، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٩٢- تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في كتاب التاريخ الكبير للإمام البخاري، إعداد: د/ محمد بن عبدالكريم بن عبيد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٩٣- تذكرة الحفاظ، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تصوير دار الكتب العلمية.

٩٤- تذكرة الحفاظ أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان، للحافظ محمد بن طاهر القيسراني المقدسي المتوفى سنة **٥٠٧**هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، **١٤١٥**هـ.

٩٥- التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون المقرىء المتوفى سنة **٣٩٩**هـ، تحقيق: أيمن رشدي سويدي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

٩٦- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة **٣٨٥**هـ، تحقيق: صالح الوعيل، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، **١٤١٥**هـ.

٩٧- الترغيب والترهيب، للحافظ أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المعروف بقوام السنة المتوفى سنة **٥٣٥**هـ، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، الطبعة الأولى، **١٤١٤**هـ.

٩٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، للحافظ زكي الدين عبدالعظيم ابن عبدالقوي المنذري المتوفى سنة **٦٥٦**هـ، تحقيق: مصطفى عمارة، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة، **١٣٨٨**هـ.

٩٩- التسهيل لعلوم التنزيل، لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي الكلبي المتوفى سنة **٧٤١**هـ، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، **١٤٠٣**هـ.

١٠٠- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة **٨٥٢**هـ، تحقيق: د. أكرم الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.

١٠١- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٠٢- تغليق التعليق، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق سعيد عبدالرحمن موسى القزفي، المكتب الإسلامي ودار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٠٣- تفسير ابن جرير الطبري = جامع البيان في تفسير القرآن.

١٠٤- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.

١٠٥- تفسير البغوي = معالم التنزيل.

١٠٦- تفسير البيضاوي = أنوار التنزيل وأسرار التأويل.

١٠٧- تفسير الثعالبي = الجواهر الحسان.

١٠٨- تفسير الجلالين، لجلال الدين محمد بن أحمد الحلي المتوفى سنة ٨٦٤هـ وجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة٩١١هـ، دار الحديث، الطبعة الأولى.

١٠٩- تفسير الحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، جمع وتأليف وتعليق: طارق بن عوض الله محمد، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١٠- تفسير الرازي = التفسير الكبير.

١١١- تفسير السمعاني، لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني المتوفى سنة ٤٨٩هـ، تحقيق: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٢- التفسير الصحيح "موسوعة الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور"، ا.د. حكمت ابن بشير بن ياسين، دار المآثر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١١٣- تفسير الصنعاني، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: د. مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١١٤- تفسير القرآن، للحافظ أبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، تحقيق: د. سعد بن محمد السعد، دار المآثر، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١١٥- تفسير القرآن العزيز، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي زمنين المتوفى سنة ٣٩٩هـ، تحقيق: حسين عكاشة ومحمد مصطفى الكنز، دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١١٦- تفسير القرآن العظيم، للحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١١٧- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، للإمام الحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، الجزء الأول، تحقيق: د. أحمد عبدالله العماري الزهراني، والجزء الثاني، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١١٨- التفسير الكبير، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي المتوفى سنة ٦٠٤هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١١٩- تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، وقد أتمه الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢٠- تقريب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: أبوالأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

١٢١- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: عبدالله هاشم يماني، ١٣٨٤هـ.

١٢٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للإمام أبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، حققه مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد ابن عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف المغربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٢٣- التمييز، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، الطبعة الثالثة، ١٤١٠هـ، ومعه: منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه للمحقق.

١٢٤- التنبيهات حول المقام ومنى واقتراحات، لعلي بن حمد الصالحي المتوفى سنة ١٤١٥هـ، مطابع مؤسسة النور، الطبعة الأولى.

١٢٥- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن علي بن محمد ابن عرَّاق الكناني المتوفى سنة ٩٦٣، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.

١٢٦- تهذيب الأسماء واللغات، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٢٧- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٢٨- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ جمال الدين المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

١٢٩- تيسير الكريم المنان في تفسير كلام المنان، لعبدالرحمن بن ناصر السعدي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ، تحقيق: عبدالرحمن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.

١٣٠- الثقات، لأبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى ٣٤٥هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية.

١٣١- ثقات ابن شاهين = تاريخ أسماء الثقات.

١٣٢- ثقات العجلي = تاريخ الثقات.

١٣٣- الجامع، لمعمر بن راشد اليماني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي في آخر مصنف عبدالرزاق، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٣٤- جامع البيان في تفسير القرآن، للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

١٣٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للحافظ صلاح الدين العلائي

المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٣٦- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، لأبي عبدالله محمد ابن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١هـ، دار الشعب.

١٣٧- الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار الكتب العلمية.

١٣٨- جزء فيه سبعة مجالس، لمحمد بن عبدالرحمن بن أبي طاهر المخلص المتوفى سنة ٣٩٣هـ، وجزء من حديثه رواية الشريف الزاهد أبي نصر محمد بن محمد بن علي الدبيثي عنه، نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

١٣٩- الجواب المستقيم في جواز نقل مقام إبراهيم، للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ المتوفى سنة ١٣٨٩هـ، مطبوعات دار الإفتاء في السعودية.

١٤٠- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي المتوفى سنة ٨٧٦هـ، مؤسسة الأعلمي ببيروت.

١٤١- حجة القراءات، لأبي زرعة عبدالرحمن ابن زنجلة المتوفى في بداية القرن الخامس، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٤هـ.

١٤٢- حديث ابن الجعد، رواية وجمع الحافظ أبي القاسم عبدالله بن

محمد البغوي، تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مؤسسة ثادر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ. وقد سماه المحقق: مسند ابن الجعد.

١٤٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ.

١٤٤- حلية العلماء في معرفة مذاهب العلماء، لسيف الدين أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال المتوفى سنة ٥٠٧هـ، تحقيق: سعيد عبدالفتاح وفتحي عطية محمد، مكتبة نزار الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤٦- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد أمين بن فضل الله المحبي المتوفى سنة ١١١١هـ، دار صادر.

١٤٧- الخلافة الراشدة والدولة الأموية من فتح الباري، د. يحيى بن إبراهيم اليحيى، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤٨- الدر المنثور في التفسير المأثور، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٤٩- الدعاء، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، دراسة وتحقيق وتخريج: د/ محمد سعيد بن محمد حسن البخاري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٥٠- الدعاء، للقاضي أبي عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي المتوفى سنة ٣٣٠هـ، تحقيق: د/ سعيد بن عبدالرحمن القزقي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥١- الدعوات الكبير، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: بدر بن عبدالله البدر، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

١٥٢- دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٥٣- دلائل النبوة، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة ٥٣٥، تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥٤- الدلائل في غريب الحديث، لأبي محمد القاسم بن ثابت السرقسطي، تحقيق: د/ محمد بن عبدالله القناص، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٥٥- ديوان الضعفاء والمتروكين، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: لجنة من العلماء، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٥٦- ديوان سلامة بن جندل، لمحمد بن الحسن الأحول، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٥٧- الذخيرة، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب، ١٩٩٤م.

١٥٨- الذيل على الروضتين في أخبار الدولتين، لأبي شامة شهاب الدين عبدالرحمن ابن إسماعيل المقدسي، المتوفى سنة ٦٦٥هـ، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م.

١٥٩- رحلة ابن جبير الأندلسي المتوفى سنة ٦١٤هـ، دار صادر.

١٦٠- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي المتوفى سنة ١٢٧٠هـ، دار إحياء التراث.

١٦١- الروض المربع شرح زاد المستقنع، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، تحقيق: د. عبدالله بن محمد الطيار وآخرون، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٦٢- روضة الطالبين وعمدة المفتين، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٦٣- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

١٦٤- زاد المعاد في هدي خير العباد، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.

١٦٥- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ ويسمى تاريخ ابن الجنيد، تحقيق: د/ أحمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٦٦- سؤالات أبي داود، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة

وتعديلهم، دراسة وتحقيق: د/زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٦٧- سؤالات أبي عبدالرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: د/ سليمان آنس، دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٨هـ.

١٦٨- سؤالات أبي عبدالله بن بكير وغيره، لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: علي حسن علي عبدالحميد، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٦٩- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، تحقيق: د/ عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٧٠- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، وهو مع كتابه: أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، طبعة الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ

١٧١- سؤالات البرقاني، للدارقطني، تحقيق: د/ عبدالحليم محمد أحمد القشقري، طبعة لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧٢- سؤالات الحاكم النيسابوري، للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: موفق ابن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧٣- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ، تحقيق: موفق ابن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧٤- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، تحقيق: موفق بن عبدالله ابن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

١٧٥- السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي المتوفى سنة ٣٢٤هـ، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

١٧٦- السُّنة، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال المتوفى سنة ٣١١هـ، تحقيق: د/ عطية الزهراني، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٧٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة، لمحمد بن ناصر الدين لألباني، المكتب الإسلامي ومكتبة المعارف.

١٧٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، المكتب الإسلامي ومكتبة المعارف، التواريخ مختلفة في السلسلتين جميعاً.

١٧٩- السنة، لأبي بكر بن عاصم المتوفى سنة ٢٨٧، تحقيق: د/ باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٨٠- السنة، للإمام محمد بن نصر المروذي المتوفى سنة ٢٩٤، تحقيق: الدكتور عبدالله ابن محمد البصيري، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٨١- السنن، للإمام الحافظ سعيد بن منصور الخراساني المتوفى سنة ٢٢٧هـ، بتحقيق وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية بالهند.

١٨٢- السنن، للإمام الحافظ سعيد بن منصور الخراساني المتوفى سنة ٢٢٧هـ، تحقيق ودراسة: د/ سعد بن عبدالله الحميد، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٨٣- سنن ابن ماجه، لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.

١٨٤- سنن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق وترقيم: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.

١٨٥- سنن الترمذي " الجامع الكبير "، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وكمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية.

١٨٦- سنن الدارقطني، الحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.

١٨٧- سنن الدارمي، الحافظ عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

١٨٨- السنن الصغير، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي وأحمد قباني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٨٩- السنن الكبرى، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند، تصوير دار المعرفة ببيروت، ١٤١٣هـ.

١٩٠- السنن المأثورة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة

٢٠٤هـ، رواية: أبي جعفر الطحاوي عن خاله المزني عنه، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين القلعجي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٩١- سنن النسائي الصغرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، مكتبة المطبوعات، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٩٢- سنن النسائي الكبرى، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: د/ عبدالغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٩٣- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: جماعة مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤٠٩هـ.

١٩٤- سيرة النبي ﷺ، لأبي محمد عبدالملك بن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٩٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للمؤرخ أبي الفلاح عبدالحي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ، دار الكتب العلمية.

١٩٦- شرح اختيارات المفضل، للخطيب يحيى بن علي التبريزي المتوفى سنة ٥٠٢هـ، تحقيق: د/ فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

١٩٧- شرح السنة، للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٩٨- شرح القاضي عياض لصحيح مسلم = إكمال المعلم.

١٩٩- شرح صحيح مسلم للنووي = المنهاج في شرح صحيح مسلم.

٢٠٠- شرح علل الترمذي، للحافظ ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: د/ همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار بالأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٠١- شرح غاية السول إلى علم الأصول، يوسف بن حسن بن أحمد بن عبدالهادي الشهير بابن المبرد المتوفى سنة ٩٠٩هـ، تحقيق: أحمد طرقي العنزي، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٠٢- شرح مشكل الآثار، للإمام أبي جعفر الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٠٣- شرح معاني الآثار، للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سعيد جاد الحق، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢٠٤- شرح منتهى الإرادات، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

٢٠٥- شعب الإيمان، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٠٦- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقي الدين الفاسي، المتوفى سنة ٨٣٢هـ، تحقيق: د. مصطفى محمد الذهبي، مكتبة الدار الحديثة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩م.

٢٠٧- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٢٠٨- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٢٠٩- صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢١٠- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.

٢١١- الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢١٢- الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي، تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

٢١٣- الضعفاء لأبي زرعة الرازي، تحقيق: سعدي الهاشمي، وهو مع كتابه: أبوزرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، طبعة الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

٢١٤- الضعفاء والمتروكين، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١٥- الضعفاء والمتروكين، للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني

المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢١٦- الضعفاء والمتروكين، للحافظ أبي عبدالرحمن النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦.

٢١٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، دار مكتبة الحياة ببيروت.

٢١٨- الطبقات الكبرى، لابن سعد (الطبقة الخامسة من الصحابة / قسم متمم)، تحقيق: د/ محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢١٩- الطبقات الكبرى، للحافظ محمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، طبعة دار صادر، بيروت، تصوير دار الفكر.

٢٢٠- الطبقات الكبرى لابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، تحقيق: د/ زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٢١- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، للقاضي تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المتوفى سنة ٨٨٢هـ، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة.

٢٢٢- علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبي المعاطي النوري ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٢٣- علل الحديث، لابن أبي حاتم، علل أخبار رويت في مناسك الحج من أول المسألة رقم(٧٨٧) إلى نهاية المسألة رقم(٩٣٧)، تحقيق ودراسة: د/ تركي ابن فهد الغميز، رسالة دكتوراه لم تنشر.

٢٢٤- علل الحديث، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، طبعة دار المعرفة ببيروت، بعناية محب الدين الخطيب، ١٤٠٥هـ.

٢٢٥- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة.

٢٢٦- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق وتخريج: د/ محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٢٧- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، رواية ابنه عبدالله، تحقيق وتخريج: د/ وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ودار الخاني بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٢٨- العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، رواية المروذي وغيره، تحقيق: د/ وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٢٩- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، دار إحياء التراث.

٢٣٠- عمل اليوم والليلة، لأبي بكر بن السني المتوفى سنة ٣٦٤هـ، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبدالله حجاج، دار الجيل، بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٢٣١- عمل اليوم والليلة، لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، راجعه وعلق عليه: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية / مؤسسة الكتب الثقافية، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٢- عنوان المجد في تاريخ نجد، لعثمان بن عبدالله بن بشر، تحقيق: عبدالرحمن ابن عبداللطيف بن عبدالله آل الشيخ، مطبوعات دارة الملك عبدالعزيز، الطبعة الرابعة، ١٤٠٢هـ.

٢٣٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود، لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.

٢٣٤- عيون المعارف وفنون أخبار الخلائق، لمحمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المتوفى سنة ٤٥٤هـ، تحقيق: د. جميل بن عبدالله بن محمد المصري، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٢٣٥- غريب الحديث، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: د/ عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٣٦- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي المتوفى سنة ٢٢٤هـ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتاب العربي.

٢٣٧- غريب الحديث، للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي المتوفى سنة **٢٨٥**هـ، تحقيق: د/ سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، **١٤٠٥**هـ.

٢٣٨- غريب الحديث، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي المتوفى سنة **٣٨٨**هـ، تحقيق: عبدالكريم بن إبراهيم الغرباوي، وتخريج: عبدالقيوم عبدرب النبي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، **١٤٠٣**هـ.

٢٣٩- غنية الملتمس في إيضاح الملتبس، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة **٤٦٣**، تحقيق: د/ يحيى بن عبدالله الشهري، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، **١٤٢٢**هـ.

٢٤٠- الفائق في غريب الحديث، للعلامة جار الله الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثالثة، **١٣٩٩**هـ.

٢٤١- الفتاوى الهندية، لجماعة من علماء الهند، بولاق مصر، **١٢٧٦**هـ.

٢٤٢- فتاوى قاضي خان، للحسن بن منصور بن محمود الأوزجندي المعروف بقاضي خان المتوفى سنة **٥٩٢**هـ، مطبعة نولكشور، **١٢٩٣**هـ، ونسخة أخرى مطبوعة بهامش الفتاوى الهندية.

٢٤٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة **٨٥٢**هـ، طبعة دار السلام ودار الفيحاء، الطبعة الأولى، **١٤١٨**هـ.

٢٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ ابن رجب الحنبلي

المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، للإمام محمد ابن علي ابن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، ضبط وتصحيح: أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٤٦- فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن همام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١هـ، دار الفكر، الطبعة الثانية.

٢٤٧- فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، لأبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٤٨- فتح باب في الكنى والألقاب، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني المتوفى سنة ٣٩٥، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٤٩- الفروع، لأبي عبدالله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، تحقيق: حازم القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٥٠- فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٣٤١هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٥١- فضائل مكة الواردة في السنة، تأليف: د/ محمد بن عبدالله الغبان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٢٥٢- فضائل مكة والسكن فيها، منسوب للحسن البصري، تحقيق: د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية.

٢٥٣- فضل الحجر الأسود ومقام إبراهيم ﷺ، لسائد بكداش، دار البشائر، الطبعة الخامسة، ١٤٢٤هـ.

٢٥٤- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠، تحقيق وتعليق: العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، مطبعة السنة المحمدية، تصوير: دار الكتب العلمية.

٢٥٥- فوائد تمام، لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي المتوفى سنة ٤١٤هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٥٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لعبدالرؤوف المناوي المتوفى سنة ١٠٣١هـ، المكتبة التجارية، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.

٢٥٧- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى سنة ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ.

٢٥٨- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، إعداد: محمد عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٥٩- القِرى لقاصد أم القُرى، لمحب الدين الطبري المتوفى سنة ٦٩٤هـ، تحقيق: مصطفى السقا، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٦٠- القواعد والفوائد الأصولية، علي بن محمد ابن اللحام، ضبط وتصحيح: محمد شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٦١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: عزت علي عبيد عطية وموسى علي الموشى، دار الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، **١٣٩٢**هـ.

٢٦٢- الكامل في التاريخ، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير، تحقيق: عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، **١٤١٥**هـ.

٢٦٣- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة **٣٦٥**هـ، تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، **١٤٠٩**هـ.

٢٦٤- كتاب الحج من الحاوي الكبير، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي البصري الشافعي المتوفى سنة **٤٠٥**هـ، تحقيق: د/ غازي طه صالح الخصيفان، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، **١٤٢١**هـ.

٢٦٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جارالله محمد بن عمر بن محمد الزمخشري المتوفى سنة **٥٣٨**هـ، ضبطه وصححه: محمد بن عبدالسلام، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، **١٤١٥**هـ.

٢٦٦- كشف الأستار عن زوائد البزار، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة **٨٠٧**هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، **١٣٩٩-١٤٠٥**هـ.

٢٦٧- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، **١٤٠٥**هـ.

٢٦٨- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي مصطفى بن عبدالله خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٦٩- كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، تقي الدين أبي بكر بن محمد الحسيني الشافعي، تحقيق: علي عبدالحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٢٧٠- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي المتوفى سنة ٣١٠هـ، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٧١- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، لشمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى سنة ٧٩٦ هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٧٢- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد ابن أحمد المعروف بابن الكيال المتوفى سنة ٩٢٩هـ، تحقيق: عبدالقيوم عبدرب النبي، المكتبة الإمدادية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ.

٢٧٣- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٧٤- لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري المتوفى سنة ٧١١هـ، دار صادر، ١٤١٢.

٢٧٥- لسان الميزان، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٧٦- المؤتلف والمختلف، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٧٧- المبدع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن مفلح الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٢٧٨- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر بن مهران المتوفى سنة ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٢٧٩- المتفق والمفترق، للحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: د/ محمد صادق الحامدي، دار القادري، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٢٨٠- مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، دار الراية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٨١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام محمد بن حبان التميمي البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي بحلب، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.

٢٨٢- مجلة جامعة أم القرى، السنة التاسعة، العدد الثالث عشر، ١٤١٦هـ.

٢٨٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ أبي بكر الهيثمي، دار الريان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٨٤- مجموع الفتاوى، لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد.

٢٨٥- المجموع شرح المهذب، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، دار الفكر، ١٩٩٧هـ.

٢٨٦- محاسن الوسائل في معرفة الأوائل، لمحمد بن عبدالله الشبلي المتوفى سنة ٧٩٦هـ، تحقيق: د. محمد التونجي، دار النفائس، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٨٧- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٦هـ، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٨٨- المحلى، للإمام أبي محمد بن حزم الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث.

٢٨٩- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي المتوفى سنة ٧٢١هـ، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٢٩٠- المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، دار صادر.

٢٩١- المراسيل، للإمام أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٩٢- المراسيل، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٩٣- مسائل الإمام أحمد، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، تحقيق: طارق بن عوض بن محمد، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٢٩٤- مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبدالله، زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٢٩٥- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه صالح المتوفى سنة ٢٦٦هـ، تحقيق: د/ فضل الرحمن بن دين محمد، الدار العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٩٦- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق ودراسة: صالح بن محمد المزيد، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ، مطبعة المدني.

٢٩٧- مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني عن الإمام أحمد، تحقيق: فايز أحمد حابس، رسالة دكتوراه لم تطبع.

٢٩٨- المستدرك على الصحيحين، للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٩٩- المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٣٠٠- المسند، لأبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي المتوفى سنة ٣٣٥هـ، تحقيق: د/ محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٠١- مسند أبي بكر بن أبي شيبة، عبدالله بن محمد المتوفى سنة ٢٣٥هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي وآخر، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٠٢- مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: د/ محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٠٣- مسند أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفراييني المتوفى سنة ٣١٦هـ، وهو مستخرجه على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٠٤- مسند أبي يعلى الموصلي للحافظ أحمد بن علي بن المثنى المتوفى سنة ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٠٥- مسند إسحاق بن راهويه المروزي المتوفى سنة ٢٣٨هـ، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق البلوشي، مكتبة الإيمان بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٠٦- مسند الإمام أبي حنيفة، تأليف: أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٠٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: د/ عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى مختلفة التاريخ.

٣٠٨- مسند الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، بترتيب: محمد عابد

السندي، تحقيق: يوسف علي الزواوي وعزت العطار، دار الكتب العلمية.

٣٠٩- مسند البزار = البحر الزخار.

٣١٠- المسند الجامع، لمجموعة من المؤلفين، دار الجيل والشركة المتحدة، الطبعة الأولى، **١٤١٣**هـ.

٣١١- مسند الشاميين، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة **٣٦٠**هـ، تحقيق وتخريج: حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، **١٤١٣**هـ.

٣١٢- مسند الشهاب، للقاضي عبدالله محمد بن سلامة القضاعي المتوفى سنة **٤٥٤**هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، **١٤٠٥**هـ.

٣١٣- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المتوفى سنة **٧٧٤**هـ، تحقيق: د/ عبدالمعطي قلعجي، دار الوفاء، الطبعة الثانية، **١٤١٢**هـ.

٣١٤- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة **٤٣٠**هـ، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، **١٤١٧**هـ.

٣١٥- مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وهو قطعة من مسند الإمام يعقوب بن شيبة المتوفى سنة **٢٦٢**هـ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، **١٤٠٥**هـ.

٣١٦- مسند عائشة رضي الله عنها، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني المتوفى سنة ٣١٦هـ، تحقيق الشيخ: عبدالغفور عبدالحق حسين، مكتبة دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣١٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للحافظ الكبير القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، المكتبة العتيقة.

٣١٨- المصاحف، لأبي بكر بن أبي داود السجستاني المتوفى سنة ٣١٦هـ، تحقيق: د/ محب الدين عبدالسبحان واعظ، دار البشائر، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٣١٩- المصنف، للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٢٠- المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥هـ، ضبط كمال يوسف الحوت، دار التاج، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٢١- المصنوع، لعلي بن محمد بن سلطان الهروي المتوفى سنة ١٠١٤هـ، تحقيق: عبدالفتاح أبوغدة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٣٢٢- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، النسخة المسندة، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢، تحقيق: غنيم بن عباس وياسر بن إبراهيم، دار الوطن، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٢٣- مطالب أول النهى، لمصطفى السيوطي الرحيباني الحنبلي المتوفى سنة ١٢٤٣هـ، المكتب الإسلامي، ١٩٦١م.

٣٢٤- معالم التنزيل، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، تحقيق: محمد عبدالله النمر وآخرون، دار طيبة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٢٥- معالم السنن، للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ.

٣٢٦- المعجم، لابن المقرئ المتوفى سنة ٣٨١هـ، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٢٧- المعجم، لأبي سعيد أحمد بن محمد بن الأعرابي المتوفى سنة ٣٤١هـ، تحقيق: عبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٢٨- المعجم، للحافظ أبي يعلى الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧هـ، تحقيق: حسين سليم أسد وآخر، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٢٩- معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت ابن عبدالله الرومي الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ، تحقيق: د.عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٠- المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد لطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٣٣١- معجم البلدان، لياقوت بن عبدالله الحموي المتوفى سنة ٦٢٦هـ،

دار الفكر.

٣٣٢- معجم الصحابة، لأبي الحسين عبدالباقي بن قانع المتوفى سنة ٣٠١هـ، تحقيق: أبي عبدالرحمن صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣٣٣- معجم الصحابة، لأبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي المتوفى سنة ٣١٧هـ، تحقيق: محمد الأمين بن محمد محمود الجنكي، مكتبة دار البيان بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٣٣٤- المعجم الصغير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد لطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ومعه " الروض الداني "، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٣٥- المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد لطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.

٣٣٦- معجم ما ألف عن مكة حتى سنة ١٣٤٣هـ، د. عبدالعزيز بن راشد السنيدي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٣٧- معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، ويسمى: تاريخ ابن محرز، تحقيق: محمد كامل القصار ومحمد مطيع وغزوة بدير، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٣٣٨- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للحافظ شمس الدين أبي عبدالله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق وتعليق: أبي عبدالله سعيداي إدريس، دار المعرفة.

٣٣٩- معرفة السنن والآثار، للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٤٠- معرفة الصحابة، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٤١- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للحافظ شمس الدين أبي عبدالله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٣٤٢- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ، تحقيق: د/ أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٠.

٣٤٣- المعلم بفوائد مسلم، للإمام أبي عبدالله محمد بن علي المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

٣٤٤- المغازي، لمحمد بن عمر الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧هـ، تحقيق: د/ مرسون جونس، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٤٥- المغني، لأبي محمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: د/ عبدالله التركي ود/ عبدالفتاح الحلو، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٣٤٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام المصري الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٣٤٧- مغني المحتاج، لشمس الدين محمد الخطيب الشربيني المتوفى سنة ٩٧٧هـ، دار الفكر.

٣٤٨- المغني في الضعفاء، للحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: نور الدين عتر.

٣٤٩- المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، د. محمد سالم محيسن، دار الجيل، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٥٠- المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصبهاني المتوفى سنة ٥٠٢هـ، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.

٣٥١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للحافظ شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ، تصحيح: عبدالله ابن الصديق الغماري، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣٥٢- مقام إبراهيم - عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام -، للمحدث العلامة عبدالرحمن ابن يحيى المعلمي اليماني المتوفى سنة ١٣٨٦هـ، تحقيق: علي بن حسن بن عبدالحميد الحلبي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٥٣- مقام إبراهيم عليه السلام، محمد طاهر عبدالقادر الكردي المكي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ.

٣٥٤- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية أبي خالد

الدقاق يزيد ابن الهيثم ابن طهمان، ويسمى: تاريخ ابن طهمان، تحقيق: أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

٣٥٥- منائح الكرم في أخبار مكة والبيت وولاة الحرم، علي بن تاج الدين بن تقي الدين السنجاري المتوفى سنة **١١٢٥**هـ، الجزءان الأول والثاني تحقيق: د. جميل عبدالله محمد المصري، والثالث والرابع تحقيق: د. ماجدة فيصل زكريا، والخامس والسادس تحقيق: د. محمد ملك خياط، معهد البحوث العلمية في جامعة أم القرى.

٣٥٦- المناسك، لسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة **١٥٦**هـ، تحقيق: د/ عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، **١٤٢١**هـ.

٣٥٧- المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، المنسوب لأبي إسحاق إبراهيم الحربي، تحقيق: حمد الجاسر، منشورات دار اليمامة، الطبعة الثانية، **١٤٠١**هـ.

٣٥٨- المنتظم في التاريخ، لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي المتوفى سنة **٥٩٧**هـ، دار صادر، الطبعة الأولى، **١٣٥٨**هـ.

٣٥٩- المنتقى لابن الجارود = غوث المكدود.

٣٦٠- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، لأحمد بن عبدالرحمن البنا الساعاتي، المكتبة الإسلامية ببيروت.

٣٦١- منسك الإمام الشنقيطي، للإمام محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي المتوفى سنة **١٣٩٣**هـ، جمعه د. عبدالله بن محمد الطيار و د. عبدالعزيز بن محمد الحجيلان، دار الوطن، الطبعة الأولى، **١٤١٦**هـ.

٣٦٢- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، إعداد: مجموعة من الأساتذة، دار الخير، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٦٣- موافقة الخُبْر الخَبَر في تخريج أحاديث المختصر، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٣٦٤- مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن المغربي المالكي المتوفى سنة ٩٥٤هـ، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

٣٦٥- موسوعة الحديث النبوي "أحاديث الحرمين الشريفين والأقصى المبارك"، د/ عبدالملك بكر عبدالله القاضي، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٦٦- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، تصوير دار الكتب العلمية.

٣٦٧- الموضوعات، لأبي الفرج عبدالرحمن بن على المعروف بابن الجوزي البغدادي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٣٦٨- الموطأ، للإمام مالك، برواية: ابن القاسم، وتلخيص: القابسي، تحقيق: محمد ابن علوي المالكي، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٦٩- الموطأ، للإمام مالك، برواية: ابن زياد، تحقيق: الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الخامسة، ١٤٠٤هـ.

٣٧٠- الموطأ، للإمام مالك، برواية: عبدالله بن مسلمة القعنبي، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٣٧١- الموطأ، للإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.

٣٧٢- الموطأ، للإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الحديث، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٧٣- الموطأ، للإمام مالك، برواية: أبي مصعب الزهري، المدني المتوفى سنة ٢٤٢هـ، تحقيق: د/ بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٤- الموطأ للإمام مالك، برواية عبدالله بن وهب المتوفى سنة ١٩٧هـ، تحقيق: هشام ابن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٧٥- الموطأ، للإمام مالك برواية سويد بن سعيد الحدثاني المتوفى سنة ٢٤٠هـ، تحقيق: عبدالمجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٧٦- الناسخ والمنسوخ من الحديث، للحافظ أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٧- النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ، إشراف: علي بن محمد الضياع، دار الفكر.

٣٧٨- نصيحة الإخوان ببيان بعض ما في نقض المباني لابن حمدان من الخبط والخلط والجهل والبهتان، للعلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ، مطبوعات دار الإفتاء بالسعودية.

٣٧٩- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لأبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، تحقيق: الدكتور أحمد معبدعبدالكريم، دار العاصمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٨٠- نقض المباني من فتوى اليماني وتحقيق المرام فيما يتعلق بالمقام، لسليمان ابن عبدالرحمن بن حمدان، مطبعة المدني، ١٣٨٣هـ.

٣٨١- النكت الظراف = تحفة الأشراف.

٣٨٢- نهاية السول في شرح منهاج الوصول إلى علم الوصول للقاضي ناصر الدين البيضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، لجمال الدين عبدالرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٣٨٣- النهاية في غريب الأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ.

٣٨٤- هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، للقاضي عز الدين بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٧٦٧هـ، تحقيق: د. نور الدين عتر،

دار البشائر، الطبعة الأولى، **١٤١٤**هـ.

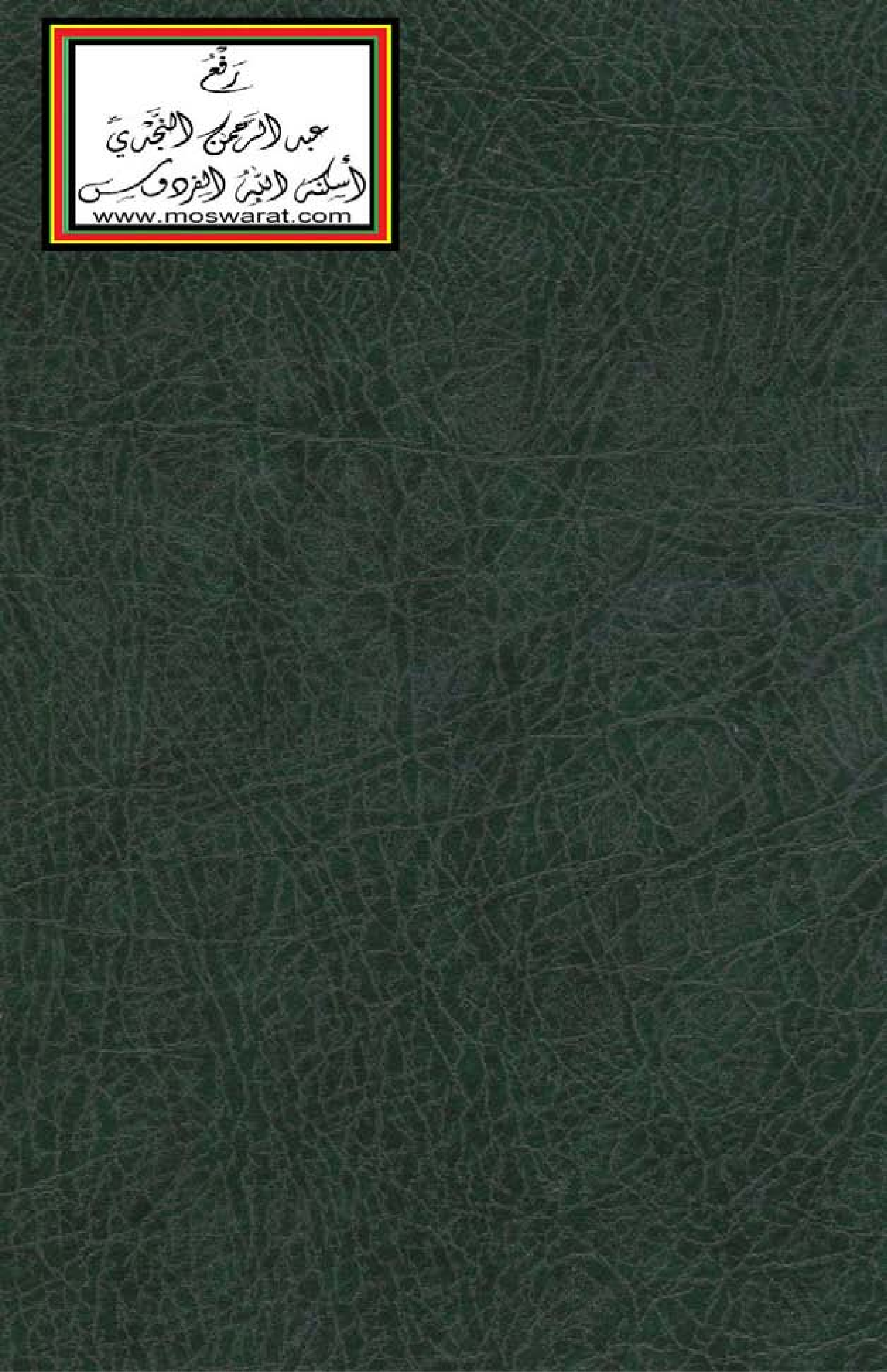
٣٨٥- هداية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد البابانى البغدادي المتوفى سنة **١٣٣٩**هـ، دار التراث العربي مصورة عن طبعة استنبول- **١٣٧١**هـ.

٣٨٦- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين بن خليل بن أبيك الصفدي المتوفى سنة **٧٦٤**هـ، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، **١٤٢٠**هـ.

* * * * *

فهرس الموضوعات


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com